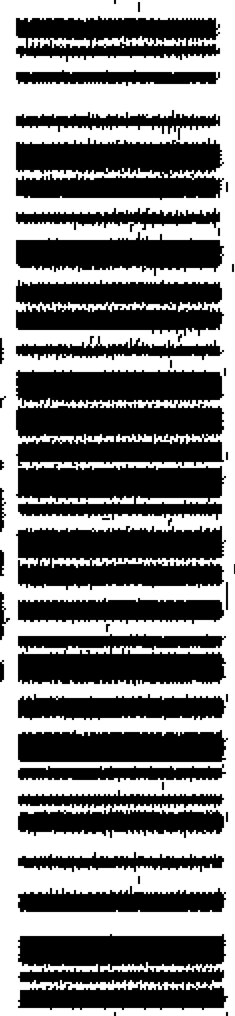
الدولية
للنشر
والتوزيع

العسكرى الأسود
زكى بدر





أيمن نور
مجدى شندى

العسكري الاسود

زكى بدر

أيمن نور

مجدى شندى

الطبعة الأولى

١٩٩٠

الناشر: الشركة العربية الدولية للنشر

١٩٧ ش ٢٦ يوليو - العجوزة

تصميم الغلاف للفنان : عصام حنفي

المعلومات والوثائق والجمع التصويري والتنفيذ:

شركة الإنسان للمعلومات والخدمات الصحفية

٦ ش دار الشفاء - جاردن سيتي : ٣٥٦١١٠٣

.. إلى من يؤرقهم الشوق إلى العدل ..

.. أو يؤلمهم الخوف من الظلم..

.. إلى كل من أدركهم الشك ، يوماً ، في عدالة السماء..

.. إلى روح المحارب الراحل الغائب الحاضر ..

.. مصطفى شردي ..

نهدي هذا الكتاب ..

القاهرة في ١٢ يناير ١٩٩٠

« يوم سقوط الطاغية »

ليس هذا كتاباً تقليدياً .. فهو كتاب من نوع خاص .

فرغم انه يتحدث عن رجل سقط وذهب إلى مزبلة التاريخ .. إلا أن الكتاب يعد وثيقة تاريخية تقدم من خلالها حقائق جديدة ، ووثائق لم تنشر ، ورؤية تتجاوز دلالاتها الماضي القريب واللحظة الراهنة لتخترق آفاق المستقبل .

لقد عارضنا زكي بدر منذ اللحظة التي اعتلى فيها مقعد وزارة الداخلية إدراكاً منا لحقيقة هذا العسكري الأسود ، وما سيجره على مصر من نكبات ، واثارت هذه المعارضة عاصفة من الانتقادات والاتهامات ، بل وحيكت ضدنا المؤامرات.

ولم يزدنا هذا إلا إيماناً بصواب موقفنا و إصراراً على الاستمرار في فضح ومواجهة هذا الرمز الفج للفساد في مصر.

.. وبعد أربع سنوات مرت بين ولاية الرجل وصدور هذا الكتاب ، هناك من الحقائق والوثائق ما لم ينشر بعد .. ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يتناول عشرة جرائم أساسية ارتكبها الطاغية ، الذي أنيطت به مسئولية الأمن في مصر فأشعل النار في كل إتجاه ، ولم يترك البلاد إلا وهي على حافة الهاوية في لحظات ما قبل الانفجار..

.. لقد خرق عسكري مصر الأسود السفينة عن عمد ، وأصاب بوصلة القيادة بخلل انحرف به وبنا ، وهدد السفينة بكل من فيها بالغرق .

إن هذا الكتاب هو شهادة على عصر ولسان حال الإتهام في محكمة شعبية قد تعقد مع إشراقة يوم جديد ، وعصر جديد .

إن الطاغية لم ينج من لعنة التاريخ .. وهكذا يجب أن يدرك كل طاغية .. فالحصانة والأيدي الخفية التي مازالت تقف خلفه لن تنجح في إغلاق الملف ولن تعصمه أو تحميه من محكمة التاريخ ، ولعنات الشهداء ، والمعذبين التي تطارده وستظل ..

هذا الكتاب وما يحتويه من أبواب ووثائق هي محاولة لتجميع بنود الاتهام في قضية عسكري مصر الأسود ، جلاد الشعب ..زكي بدر .

القاهرة

٢٠ فبراير ١٩٩٠

جرائم الطاغية

أولا : التعذيب

ثانيـــا : تلفيق القضايا

ثالثـــا : تجاوزات الشرطة

رابـــعا : سياسة العقاب الجماعى

خامسـا : التجسس - لاظوغلى جيت

سادسا : اقتحام المساجد

سـابعا : انتهاكات أحكام القضاء

ثامـــنا : انتهاكات حقوق الانسان

تاسـعا : التجاوزات المالية

عـاشرا : عداؤه لكل فئات الشعب والسب والقذف

اولا :

التعـــذيب

(قـال ناشرو رواية " آلام فارتر " أن تسعين بالمائة ممن قرأوا الرواية آصيبوا باكتئاب نفسي !! وقياسا علي ذلك فإن مائة في المـــائة ممن سيقرأون عن جرائم التعذيب في عهد زكي بدر سـينتحرون حزنا وهما علي ماحدث ويحدث في هذا الوطن .)

حاصر شبح التعذيب الحياة السياسية في مصر منذ أكثر من نصف قرن لم تتوار خلاله هذه الجريمة إلا لفترات محدودة لتعود كي تطل علينا برأسها مرة أخري .

إلا أن الواقع والحقيقة يقرران أن حقبة الطاغية زكي بدر استطاعت أن تنتزع من أفواهنا عبارات الترحم علي كل من سبقوه من جلادي الشعب ، ودون مبالغة في حجم الرجل ودوره فإننا يمكن أن نؤكد أن تركيبته الخاصة ، وتراثه الشخصي مع هذه الجريمة لعبا دورا كبيرا في إذكاء وإشعال نيرانها ، واتساع رقعة ممارستها .

وقبل أن نعرض لوقائع التعذيب التي توالت واحدة وراء الأخري منذ الأيام الأولي التي إعتلي فيها هذا الرجل مقعد وزارة الداخلية ، نكشف عن ورقة هامة في ملفه الشخصي تظهر أصالة هذا السلوك الإجرامي في شخص الطاغية .

وثيقة تنشر لأول مرة
نص التحقيق السري مع الطاغية
حول قيامه شخصيا بعمليات تعذيب

تبرز حيثيات الحكم في القضية رقم ٤٦٢ سنة ٨١ حصر أمن دولة عليا والتي قيدت برقم ٤٨ سنة ١٩٨٢ امن دولة عليا والمشهورة باسم قضية تنظيم الجهاد «الاعتداء الجسيم الذى وقع علي غالبية المتهمين في هذه الجناية» وقالت مانصه حرفيا: (ثبت للمحكمة علي وجه القطع والجزم أن غالبية المتهمين تعرضوا لاعتداءات جسيمة اثر ضبطهم والثابت

من الاطلاع على محاضر استجواب المتهمين ان ايامنهم لم يعرض على سلطة التحقيق قرار اعتقاله ، بل تفاوتت مدة تأخير عرضهم بين الشهر والشهرين ، وقرر غالبيتهم فور المثول امام سلطات التحقيق ان اعتداء جسيما وقع عليهم اثناء وجودهم في السجون لحملهم علي الاقرار بالتهم المنسوبة اليهم وكشف بعضهم عن اصاباته وأثبتها المحققون .

وقرر الدفاع أن اعتداء وقع على المتهمين من رجال الشرطة محددين تفاصيل هذا الاعتداء واسماء المعتدين والغرض من الاعتداء ، ووردت تقارير الطب الشرعى مثبتة وجود اصابات بالعديد من المتهمين وصلت خطورة بعضها الى حد استدعي النقل الى المستشفيات العامة وأدي بعضها إلي الوفاة كما فى حالة (كمال السنانيري).

بعد التوصية التي اتخذتها المحكمة بتحديد المسئولين عن جرائم الاعتداء والتعذيب بتسعة اشهر فتحت النيابة محاضر التحقيق وتحت يدنا محضر تحقيق في تعذيب اسامة حسن احمد وسمير محمد احمد عطيفى (المتهم رقم ٥١ في قضية الجهاد) والفارس محمد عثمان (المتهم رقم ٦٦ بنفس القضية) وطلعت محمد فرج ومحمد محمد علي صالحين والذين اثبت الطب الشرعى تعرضهم للتعذيب ووجهت كافة اتهاماتهم الى اللواء زكى بدر مساعد وزير الداخلية في ذلك الوقت .

وننفرد بنشر نص التحقيق السري الذي اجرته النيابه العامة مع زكى بدر، ولم يعلن عن نتائجه حتي الآن !! وتنص الوثيقة التي تنشر لأول مرة علي الآتي :

النيابة العامة

مكتب النائب العام المساعد

نيابة اسيوط الكلية

« محضر تحقيق »

فتح المحضر اليوم الاربعاء الموافق ١٩٨٥/٦/١٢ الساعة ١٠,٢٠ بسراي نيابة أسيوط الكلية .

نحن حسين على حسين رئيس النيابة

بيومى محمد بيومى سكرتير التحقيق

بناء على انتدابنا من السيد الاستاذ المستشار النائب العام والسيد الاستاذ المستشار النائب العام المساعد بالقرار رقم ٢١١٥ لسنة ١٩٨٤ للتحقيق في وقائع اصابة بعض المتهمين في قضايا الجهاد والاحداث والانتماء ، وبعد الاطلاع على اقوال المجنى عليهم اسامة حسن احمد وسمير احمد عطيفى والفارس محمد عثمان وطلعت محمد فرج ومحمد محمد على صالحين.

وقرر الاول اسامة حسن احمد انه صباح يوم ١٩٨١/١٠/٢٤ اعتدي عليه اللواء زكى بدر وشاركه في الاعتداء آخرون بقصد الارهاب . وقرر سمير محمد احمد عطيفى انه بتاريخ ١٩٨١/١٠/٩ عذب تحت اشراف مساعد وزير الداخلية زكى بدر.

وقرر المجنى عليهم الفارس محمد عثمان انه في الفترة من ١٩٨١/١٠/٩ حتى ١٩٨١/١٠/١١ عذبه مساعد وزير الداخلية زكى بدر بقصد حمله علي الاعتراف .

قرر المجنى عليه طلعت محمد فرج انه في الفترة من ١٩٨١/١٠/١٨ حتى ١٩٨١/١٠/٢١ عذبه مساعد وزير الداخلية زكى بدر بقصد حمله على الاعتراف . وقرر المجنى عليه محمد محمد على صالحين انه بتاريخ ١٩٨١/١٠/٩ عذبه مساعد وزير الداخلية زكى بدر بقصد حمله على الاعتراف .

وبناء علي انتدابنا من السيد الاستاذ النائب العام المساعد للتحقيق مع الضابط والضابط المتهمين بالتعذيب في قضايا الجهاد والاحداث والانتماء فقد خصصنا هذا المحضر لاستجواب اللواء زكى بدر واقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ما تقدم وقررنا الآتى :

يخطر اللواء زكى بدر بطلبه لجلسة تحقيق يوم ١٩٨٥/٦/١٣ .

رئيس النيابة
(امضاء)

فتح المحضر اليوم الجمعة الموافق ١٩٨٥/٦/١٤ الساعة ١٢.٤٥ بسراى النيابة بالهيئة السابقة ، حيث تبين لنا حضور اللواء زكى بدر خارج غرفة التحقيق فدعوناه داخلها وسألناه شفاهة عن الاتهام المسند اليه في القضايا ارقام ١ سنة ١٩٨٥ حصر تحقيق تعذيب احداث نيابة

اسيوط ، ١ حصر تحقيق تعذيب (الجهاد) نيابة استئناف اسيوط ، ٤٢ ، ١٣ ، ٩ ، سنة ١٩٨٤ حصر تحقيق نيابة المنيا ، ٢ سنة ١٩٨٥ حصر تحقيق احداث نيابة المنيا الكلية .

بعد ان احطناه علما بمضمون تلك الاتهامات وعقوبتها فانكرها ثم سألناه عما اذا كان لديه شهود نفى يريد الاستشهاد بهم او محام يحضر بعد اجراءات التحقيق فاجاب عن كليهما بالنفى . وعليه راينا سؤاله تفصيلا .

اسمى : زكى مصطفى على بدر . سنى ٥٩ محافظ اسيوط .

س : ما العمل الذي كان مسندا اليك خلال عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢؟

ج : كنت مساعداً لوزير الداخلية في منطقة مصر الوسطى التى تشمل محافظة اسيوط والوادى الجديد والمنيا والفيوم وبنى سويف وكان مقر إقامتي في المنطقة في محافظة المنيا بمدينة المنيا .

س : ما طبيعة العمل الذى كان مسندا اليك في ذلك الوقت ؟

ج : الرئيس الاعلى لاجهزة الشرطة والامن والمشرف على المحافظات.

س : هل اشتركت في اصدار اوامر او ضبط لبعض المقبوض عليهم من افراد الجماعات الدينية المشتركين في تنظيم الجهاد والاحداث او الانتماء ؟

ج : لم يكن لى دور في هذه الاحداث .

س : ما دورك بالنسبة لما وقع من احداث خلال هذه الفترة ؟

ج : انا كنت في المنيا في صبيحة يوم عيد الاضحى وبعد اتصل بى السيد وزير الداخلية في ذلك الوقت اللواء محمد نبوى اسماعيل وكلفنى بان انتقل الى اسيوط لان الجماعات الاسلامية اقتحمت مديرية الامن وبعض اقسام ونقط الشرطة وقتلوا العديد من رجال الشرطة والمواطنين عند ذهابهم الى الصلاة وانتقلت فعلا ، وعند وصولى وجدت تراشقاً بالنيران .

س : ما قولك فيما قرره اسامة حسن احمد من انه في صباح يوم ١٩٨١/١٠/٢٤ قمت بالاعتداء عليه بكرباج وصفعه باليدين وركله بالاقدام ترك اثراً اثبته السيد وكيل النيابة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٧ وشاركك في الاعتداء آخر ؟

ج : لم يحدث اي اعتداء منى وكنت بصفتى مساعدا لوزير الداخلية في ذلك الوقت اتولى الاشراف على مديريات الامن ولا يعقل ان اشارك في شئ من ذلك ومعلوماتى انه لم يحدث اي تحقيق او حتي مجرد سؤال احد وكانت التعليمات هى أن ترد اسماء من الادارة العامة لمباحث امن الدولة باسماء من افراد هذه الجماعات والتعليمات المتبعة هى القيام بضبطهم ثم تحرير محاضر ضبط فقط واذا كان قد ضبط شئ كاسلحة او ذخائر لدى اي منهم فيثبت ذلك في محضر الضبط ، ولم تصدر تعليمات بسؤال احد وهذا هو الذى كان متبعا في تلك الاوقات علما بانه في التاريخ المدعى به لم اكن متواجدا باسيوط ولا يعقل وانا بصفتى هذه ان اقوم بفعل هذا وبداخل شعبة البحث بمديرية امن اسيوط .

س : قرر المذكور ان ذلك كان بقصد الارهاب ؟

ج : لم يحدث شئ من ذلك لانه ليس هناك شئ يستدعى ذلك منى انا شخصيا واذا كان قد حدث هذا الادعاء فهل من المعقول ان اعتدى على شخص ومعلوماتى ان ذلك الشاب قد يكون ورد اسمى على لسانه بغية التشهير بى باعتباره من الشباب الطائش أو موعز اليه من قبل احد قاصدا التشهير بشخصى وعلما بان اسمى كان معروفا خاصة وان المذكور أتهمنى أواخر سنة ١٩٨٤ وبعد ان تم تعيينى محافظا لاسيوط منذ شهر مايو ١٩٨٢ .

س : ما قولك فيما قرره سمير محمد احمد عطيفى من أنه تم تجريده من ثيابه والاعتداء عليه وتعذيبه من كل من الضابط احمد حلمى عزب والضابط حسنى الشيخ الذى قام باطفاء السجائر المشتعلة في صدره وظهره ورقبته من الخلف بمقدار عشرين سيجارة وانه قام بتسليط تيار كهربائى عليه حيث كان عاريا وانك كنت مشرفا علي هذا التعذيب ؟

ج : لم يحدث ذلك والفترة من ١٩٨١/١٠/٩ حتى ١٩٨١/١٠/١٦ كنت في موقع عملى بمحافظة المنيا حيث كانت الاحداث وكنت مشرفا علي تأمين عملية الامن هناك وكيف يتم تعذيب احد باشرافى وهذا الادعاء اعتقد انه موعز به للتشهير بشخصى خاصة ان المذكور قد تم سؤاله في أواخر ١٩٨٤ ، فإذا كان قد حدث هذا بالفعل لكان المذكور قد ذكر ذلك صراحة عند سؤاله بمعرفة .. نيابة امن الدولة وعند مثوله امام محكمة امن الدولة عندما ابلغ بوقوع تعذيب عليه . ان المذكور قد ذكر ذلك بعد ان علم باسمى وبقصد التشهير بى .

س : ما قولك فيما قرره محمد محمد على عيد الصالحين من انه خلال تواجده في شعبة البحث الجنائى باسيوط يوم ١٩٨١/١٠/٩ تم تعذيبه باطفاء لفافة تبغ مشتعلة بصدره بمعرفتك ؟

ج : لم يحدث ذلك وخاصة اننى يوم ١٩٨١/١٠/٩ كنت بمحافظة المنيا ولا يعقل ان اشترك في مثل هذا العمل خاصة وان الاحداث كانت على اشدها وكنا نقوم بعملية اشراف سريعة ومعاينة لما حدث بمديرية امن اسيوط ومعاينة لاماكن وجود الجثث وبصحبتنا عدد كبير من المسئولين ، من بينهم النائب العام ووزير الداخلية ومساعد اول وزير الداخلية ، ولا يعقل ان اترك هؤلاء واتوجه الى شعبة البحث الجنائى وافعل ما ادعاه المذكور ، ولو كان قد حدث هذا لِمَ لَم يذكر ذلك بنيابة امن الدولة ولم لم يرد اسمى اثناء المحكمة وذكر ذلك كله في اواخر سنة ١٩٨٤ . اعتقد ان المذكور لا يقصد كسابقه سوى التشهير بشخصى خاصة واننى كنت اعمل محافظا لاسيوط وهو يعرف ذلك جيدا .

س : هل كانت هناك اماكن مخصصة للتحقيق مع افراد هذه الجماعات ؟

ج : لا لم تكن هناك اماكن للتحقيق في الاماكن التى اشرفت عليها لان التحقيق لم يكن سلطة احد من الشرطة ولكن التعليمات التى كانت متبعة هى على حسب معلوماتى ان من كان يقبض عليه كان يتم تحرير محضر بواقعة الضبط فقط ويتم عرضه على النيابة المختصة ولم تصدر تعليمات بسؤال احد منهم او التحقيق معه لان ذلك من اختصاص نيابة امن الدولة.

س : هل اشتركت في الاشراف علي عمليات الضبط التى تمت بالنسبة لهؤلاء ؟

ج : لا لان ذلك لم يكن من اختصاصى وكنا نتولى عمليات الضبط ثم الترحيل الى الاماكن التى تكون قد خصصت لايداعهم بها او اعتقالهم فيها ولم يتم التحقيق مع احد منهم لان ذلك كان من اختصاص نيابة امن الدولة .

س : كما قرر المذكور انك امرت بعض الضباط والجنود الذين لا يذكرهم بتعذيبه بالسياط والركل بالاقدام والايدى فاحدثوا إصابات ببدنه لا يستطيع تحديدها ؟

ج : اعتقد ان ذلك الشاهد لا يقصد سوى التشهير . انه لا يسمى الضابط او الجنود المدعى عليهم بانى امرتهم بالتعذيب وبتاريخ ٩/١٠/١٩٨١ كانت الاحداث على اشدها وكانت هناك عمليات نقل جثث الموتى والاشراف عليها .

فكيف يعقل ان اترك ذلك كله وان اقوم بتعذيب هذا الشاب واصدر اوامرى لضباط او جنود بالاعتداء عليه اذ انه من المنطقى وفى الامور العادية ان يترك حتى تتم عمليات تأمين المحافظة والاشراف على دفن الجثث والتعرف عليها وغير ذلك من الاجراءات المتبعة خاصة في وجود قيادات كثيرة من رجال الشرطة والنيابة اذ ان السيد النائب العام كان متواجدا واشرف ايضا على التحقيقات التي تمت . الا ان هذا الشاب لا يقصد من وراء ذلك الاتهام المزعوم سوى التشهير بشخصى .

س : شهد الفارس محمد عثمان بانه والمجنى عليه المذكور قرروا انه في اماكن خاصة برجال الشرطة في مدينة اسيوط لم

يتسن له معرفتها تم الاعتداء عليه ضربا بالعصى والركلات والكابلات الكهربائية وحدثت به اصابات لا يستطيع تحديد موضعها ؟

ج : تبين من اقوال الشاهد انه لم يسند اتهاما لاحد .

س : اورد التقرير الطبى الشرعى انه وجد بالمجنى عليه تلون بنى منتظم الحواف وآثار اصابية اخرى ؟

ج : لم يحدث اعتداء منى على احد ومعلوماتى ان المذكورين لو رأونى الان لا يعرفوننى الا ان الاتهام موعز به بقصد التشكيك خاصة وان من استشهد به المذكور كما هو واضح من اقواله لم يذكر شخص المعتدى ولا يعرف الاماكن التى تردد عليها .

س : ما قولك فيما قرره الفارس محمد عثمان من انه في الفترة من ١٩٨١/١٠/٩ حتى ١٩٨١/١٠/١١ أمرت بعض الضباط بالتعدى عليه ، وكما قمت بتهديده مع اعوانه بإتيان الفحشاء فيهم لحملهم علي الاعتراف باشتراكهم في احداث اسيوط ؟

ج : لا يعقل ان يحدث منى شئ من هذا القبيل خاصة وانه في هذه الفترة كانت الاحداث على اشدها ، ولم يكن هناك أى مجال لاصدار اوامر بمثل هذا ، بل ان التعليمات في تلك الفترة بالذات كانت بضبط اكبر عدد ممكن من الجماعات وترحيله وايداعه تحت التحفظ ولم يكن هناك مجال للتحقيق مع احد ، ومازلت أؤكد انى لا اعرف هذا الشخص وانه موعز له باتهامى بقصد التشهير بشخصى .

س : ثبت من التقرير الطبى الشرعى الواقع على المجنى

عليه وجود آثار اصابية ولا يوجد ما ينفي في مكان حدوثها وفق تقديره وفى تاريخ قد يتفق وتاريخ الحادث ؟

ج : هذا الشخص في الفترة التي زعم انه اعتدى عليه فيها رحل - اذا كان قد قبض عليه - إلى اماكن كثيرة وتنقل بين السجون ، وتم التحقيق معه بمعرفة نيابة امن الدولة ، ولو كان قد حدث شئ من ذلك لكان قد اثبته السيد المحقق معه ولكان قد افصح عن ذكر شخص من اعتدى عليه ، الا ان شيئا من ذلك لم يحدث ، يضاف الى ذلك انه ظل بالسجن حتى صدر قرار الافراج عنه في عام ١٩٨٤ ولا علم لى بما تم معه بشأن ما جاء بتقرير الطب الشرعى .

س : ما قولك فيما قرره طلعت محمد فرج من انه خلال تواجده بشعبة البحث الجنائى بالمنيا في الفترة من ١٨/١٠/١٩٨١ حتى ٢١/١٠/١٩٨١ قمت بالتعدى عليه ضربا بالعصى والسياط والايدى واحدثت اصابات ببدنه لم يحدد موضعها بقصد حمله على الاعتراف باشتراكه في احداث اسيوط ؟

ج : دليل التلفيق واضح من تعدد الادوات التى زعم انى اعتديت بها عليه فهل يعقل وأنا في مثل موقعى ومنصبى ان اضربه بالعصى مرة وبالسياط مرة والايدى ، اعتقد ان ذلك الشاب لا يقصد سوى التشهير بشخصى وان هذا الاتهام موعز به ، وهو كاذب في روايته وفي الفترة المذكوره كنت لا يعقل ان استمر معه ثلاثة ايام كما صور في اقواله ملازما لشخص واحد وضربه بهذه الطريقة التى زعمها .

س : ثبت من تقرير الطب الشرعى انه وجدت بالمجنى عليه آثار اصابية ولا يوجد ما ينفى إمكان حدوثها وفق تصويره وفي تاريخ قد يتفق وتاريخ الحادث ؟

ج : المذكور بعد القبض عليه اودع في اماكن كثيرة في السجون وتم التحقيق معه بمعرفة النيابة وظل محبوسا حتى قرار الافراج عنه ولا علم لى بما تم معه في خلال تلك الفترة التى جاوزت الثلاثة اعوام .

س : ما تعليقك على ما يقرره هؤلاء من اقوال ؟

ج : اعتقادى ان هذا الاتهام ملفق وموعز به بنية التشهير بشخص خاصة واننى كنت اعمل مساعدا للسيد الوزير لمدة ثلاث سنوات ومختص بالاشراف علي خمس محافظات وعن الامن بهم ، ولو كان هذا الاتهام جديا فلماذا لم يذكر اسمى وقت سؤالهم بالنيابة وتثبت تلك الاصابات التى زعموا اننى كنت الآمر بالنسبة لاحداثها الا ان هؤلاء الشباب ، عندما اتيحت لهم الفرصة للإدلاء باقوالهم اتهموا القيادات فقط بقصد التشهير والتشكيك فيها وفى رجال الشرطة خاصة .

س : انت متهم بتعذيب كل من سمير محمد احمد عطيفى ومحمد محمد على صالحين والفارس محمد عثمان وطلعت محمد فرج بقصد حملهم علي الاعتراف ؟

ج : محصلش .

س : انت متهم باستعمال القوة مع اسامة حسن احمد اعتمادا علي سلطة وظيفتك

ج : محصلش .

س : الديك اقوال اخرى؟

ج : لا .
تمت اقواله وتوقع منه

رئيس النيابة

توقيع　　　　　　　　　　　　　　توقيع

قررنا الآتى :

ومازال محضر التحقيق مفتوحا لم يغلق بعد .

حقا انكر زكى بدر ما نسب اليه في تحقيقات النيابة ومن حقه ان ينكر لكن ثمة تساؤلاً منطقياً يطرح نفسه :

هؤلاء المجنى عليهم وقد اثبت الطب الشرعى وقوعهم تحت التعذيب خلال الفترة التى ذكروها في التحقيقات ، هل من صالحهم ان ينسبوا هذا التعذيب لشخص لم يرتكب هذا الجرم معهم ، ليضيعوا حقوقهم بايديهم . اعتقد ان هذا تساؤل يفرض نفسه بالحاح : ما مصلحتهم في هذا؟ ولماذا زكى بدر بالذات رغم انه لم يكن مسئولا مسئولية مباشرة عن الامن في محافظاتهم بل دوره كان اشرافيا فقط .

الجواب ان المتهم لو اعترف بكل جريمته فإنه بذلك يسلم رقبته الى مشنقه التاريخ وإننا إذ أشرنا إلي أن التحقيق مازال مفتوحا وأن قرار النيابة لم يصدر حتي الآن !! لذا فلن نعلق علي أقوال زكي بدر ، وماحتوته من تناقضات مع بيانات وتواريخ وردت في محاضر وجلسات قضية الجهاد .. ونكتفي فقط باتهامات النيابة المدعومة بالأدلة وتقارير الطب الشرعي.

عودة التعذيب

فلنبدأ بتقليب صفحات السجل الاسود للتعذيب فى عهد زكى بدر.

بعد تعيين زكى بدر وزيرا للداخلية بشهور قليلة اشتعلت النيران فى عديد من محلات الفيديو فى انحاء متفرقة من الجمهورية وبنفس الطريقة ، فكان ان ألقت الداخلية القبض على مئات من الاسلاميين وتعرضوا لتعذيب بشع فيما عرف بقضية محلات الفيديو ٤١٢ .

وتوالت القضايا التى شهد المتهمون فيها تعذيبا بشعا بهدف الاعتراف بأنهم مشاركون فى تنظيم وراء الاحداث فكانت القضية ٤٣١ المعروفة بقضية العسكريين والقضية ٤٧٠ المعروفة بقضية صلاة العيد بعابدين وتثبت تقارير الطب الشرعى وقوع تعذيب على المتهمين فى هذه القضايا .

يقول النائب العام المصرى المستشار جمال شومان فى حديث أجرته معه مجلة المصور (٢٦ يناير ١٩٩٠) (هناك بعض السلبيات فى السجون المصرية من ناحية ضيق الاماكن او افتقادها للنواحى الصحية او نقص الفراش لكن استطيع القول ان السجون المصرية افضل كثيرا مما كانت !!).

ويستطرد فيضيف ان حالات التعذيب فردية وجميعها يتم تحقيقه واذا ثبت ان هناك تعذيبا يتم احالة المتهم ايا كانت رتبته او موقعه الى محكمة الجنايات وأستطيع ان أذكر ان النيابة العامة حققت جميع بلاغات التعذيب بدقة ولم تهمل بلاغا واحدا والحالات التى يمكن ان تسميها تعذيبا حالات فردية محدودة ولكن هناك حالات اخرى تندرج تحت باب استعمال القسوة وهذه تدخل فى حساب القانون على انها جنح ، أما قضايا التعذيب الذى يأخذ وصف الجناية فلا اعتقد أنها بالكثرة التى يصورها البعض ..

فمحمد ابراهيم نايل احد المتهمين فى قضية الفيديو يقول تقريره الطبى «تبين وجود كدمة بالساق اليسرى للمتهم ، وهى كدمة حديثة وذات طبيعة رضية نتيجة مصادمات بجسم صلب» .

والتعذيب يكون لحمل فرد على الاعتراف بارتكابه جريمة ، أما استعمال القسوة فيكون مجرد اعتداء عليه اعتمادا على سلطة الوظيفة دون ان يهدف إلى أن يحصل منه على اعتراف .

إنه سوء معاملة فى السجن .

.. صور التعذيب التى احلناها الى محكمة الجنايات كانت اعتداءاً بالضرب بآلات حادة وفى حالات كثيرة كان الإعتداء غير جسيم ، لكن الذى وقع عليه الاعتداء لم يتحمله ، ليس هناك تعذيب صارخ كما يروج البعض قد تكون بعض الضربات بسيطة ولكن المجنى عليه لا يتحملها فيقع صريعا .ولا استطيع القول بان التعذيب سمة اساسية من سمات السجون المصرية فهناك بلاغات كاذبة .. ونطالب بتطوير نظام السجون شيئا فشيئا حتى تصبح تابعة للنيابة العامة باعتبارها شعبة من شعب القضاء والمسألة بحاجة الى بعض الوقت حتى تتهيأ لها الاذهان وتتقبلها لان كل جهاز حريص على الاحتفاظ بسلطاته .

وفى قضية العسكريين اثبت التقرير الطبى الخاص بالمتهم «محمد ابو الفتوح» حدوث اصابات للمتهم نتيجة جره على الارض فضلا عن الاصابات الاخرى ولم يتوقف التعذيب على الجانب المادى فقط بل شمل الجانب المعنوى ، فيقول الشيخ عبد الله السماوى والذى كان معتقلا خلال الفترة الاولى لولاية زكى بدر إنه جلد لأنه رفض الحديث باللغة العامية وقال إنهم حاولوا ان يجبرونى على قراءة آية الكرسى بالمقلوب فرفضت فزاد هذا من تعذيبى والتنكيل بى .. إنهم يضعوننى فى زنزانة انفرادية قذرة جدا ويعصبون عينى اغلب الوقت ، ليحرمونى من نعمة البصر ، وأثناء التعذيب يفرضون على أن اردد أغانى هابطة .!!

هتك العرض

ورغم خطورة التصعيد الإجرامي الذي وقع علي المتهمين في قضية الفيديو الي الحد الذي أثبتت فيه تقارير الطب الشرعي إستخدام العصي في هتك عرض أحد المتهمين (ناصر كروم) ، واستخدام نفس الوسيلة في قضية العسكريين ، وخلع الأظافر في قضية تنظيم الإسكندرية (١) فإن مرحلة أكثر خطورة بدأت عقب محاولة إغتيال اللواء حسن أبو باشا في مايو ١٩٨٧ حيث اعتقل أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة شخص ، وتعرضوا لتعذيب جماعي بهدف انتزاع أية اعترافات .

١- كان من أبرز المتهمين فيها محمد الإسلامبولى ، وعبدالرؤوف امير الجيوش

وتحت وطأة التعذيب وداخل السلخانة البشرية المسماة بمعهد مكافحة الإرهاب الملاصق لسجن طره إنتزعت إعترافات متضاربة حول تنظيمات وهمية من بينها تنظيم العسكريين [٢] وتنظيم الطلائع الإسلامية[٣].

وحول حادثة أبو باشا انتزعت اعترافات ثلاثة من المعتقلين وأعلن وزير الداخلية أمام مجلس الشعب مسئوليتهم عن الحادث ، وقاموا بتمثيل الجريمة .

وبعد حادثة النبوي إسماعيل أعلن الوزير نفسه أن الجناة في حادث أبو باشا آخرون غير الذين اعترفوا (راجع فصل تلفيق القضايا) وأثمرت هذه الفترة عن مئات التقارير التي تثبت هذا التعذيب .

فالتقرير رقم ٢٣٨ طب شرعى القاهرة / ١٩٨٧م يقول : «الاصابات الموصوفة بالمتهم ناصر قللى السيد بالمرفق الايسر والساق اليمنى واليسرى وباطن القدم اليمنى رضية حدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة جائزة الحدوث من مثل عصا خيزران والاصابات الموصوفة بالكتف الايمن وأعلى الساق اليسرى تغيرت معالمها الاصابية ، هذا ويتفق حدوث إصاباته وفترة تتخلل فترة اعتقاله» .

٢- إنهم فيها المقدم محمد مكاوى والمقدم عفيفى الفار ، والرائد عبدالعزيز سلامة بالقوات المسلحة .

٣- يضم مجموعة من شباب مدينة الزقازيق .

ورأى الطب الشرعى المسجل فى التقرير رقم ٢٢٨ شرعى القاهرة لسنة ١٩٨٧: " الاصابات الموصوفة بالمتهم محمد عبد اللطيف رمضان بأعلى يمين الصدر وأعلى السرة وخلف الكتف الايمن ويمين الظهر ويساره وباطن القدم اليمنى جميعها رضية حدثت من المصادفة بأجسام صلبة مرنة وجائزة الحدوث من مثل الضرب بعصا خيزران وكرباج والاصابات الاخرى حدثت من المصادمة بجسم مرن خشن كتقييد بحبل وفى نفس التقرير «الاصابتين الموجودتين بالمتهم وحيد صادق ابراهيم بالفخذين الايمن والايسر حدثت من المصادمة باجسام صلبة رضية وهى جائزة الحدوث من مثل الضرب بعصا خيزران واصابته بخلف الكتف الايمن حرقية من مثل ملامسة الجسم لمصدر تيار كهربائى ويتفق حدوث اصاباته وفترات تتخلل مدة اعتقاله ".

وفى التقرير رقم ٤٤٦ / ١٩٨٧ يقول تقرير الطب الشرعى. «الاصابة جائزة الحدوث من مثل اللكم بقبضة اليد وفى تاريخ يتفق وما قرره لنا المذكور ».

أما التقرير رقم ٤٤٩ القاهرة /١٩٨٧ والخاص بالمتهم محمد عبد الحميد ريحان فيقول : «إن الآثار الاصابية المشاهدة به جائزة الحدوث بمثل التصوير الوارد على لسان المتهم وفى تاريخ قد يعاصر فترة الاعتداء عليه ، فماذا قرر المتهم ؟

فى مذكرة النيابة قرر ان إصاباته تلك نتيجة ما وقع عليه من اعتداء من جانب ضباط مباحث امن الدولة اثناء استجوابه بمعهد أمناء الشرطة وأن الادوات التى استخدمت فى الاعتداء عليه انه تكهرب وضرب

علـى قدميه ولا يستطيع تحديد الوسيلة التى استخدمت فى كهربته او ضربه .

وفى التقرير رقم ٥٠٣/ ٨٧ يقرر المتهم أنه تعرض لاعتداء تمثل فى ضربه بخرطوم ورفعه إلى أعلى وطرحه أرضا وقرر الطب الشرعى أن الآثار الاصابية بالمتهم جائزة الحدوث بمثل ما ورد على لسانه من السقوط على الارض وفى تاريخ قد يعاصر الفترة المدعى بها أما التقرير ٥٠٤ طب شرعى القاهرة والخاص بالمتهم نعيم عثمان يوسف محمد والذى يقرر فيه أنه قبض عليه ٨٧/٥/٩ وتعرض لاعتداء لمدة يومين من ستة اشخاص تمثل فى ضربه على رأسه وجميع انحاء جسمه وتعرضت رقبته وصدره للتيار الكهربائى وبعد ١٥ يوما تعرض لاعتداء لمدة خمسة ايام تمثل فى نزع شعر صدره وتحت الإبط وكى شفته السفلى بالسجائر ورأى الطبيب الدكتور كمال السعدنى أنه لا يوجد لديه ما ينفى إمكانية حدوث اصابته على الوجه الوارد على لسانه وفى تاريخ قد يعاصر فترة الاعتداء عليه .

ويسجل محضر التحقيق أمام النيابة فى ٨٧/٧/٢ للمتهم ساعد عمر غازى شحاته من مدينة المنصورة أن المتهم تعرض لتعذيب تمثل فى خلع ملابسه عدا الداخلية منها وتم صعقه بالتيار الكهربائى فى مناطق الثدى والفم وأعلى الرأس وعضو التذكير بجهاز أشعة بالبطارية كما تم الاعتداء عليه بالضرب بالاسلاك الكهربائية وطرقه على رأسه بشاكوش رخوى.

وسائل التعذيب

ومنذ تولى زكى بدر فى نهاية فبراير ١٩٨٦، إتجه خط التعذيب اتجاها تصاعديا لم تنجح فى وقفه التقارير التى نشرتها المنظمات الدولية المهتمة بالتعذيب وحقوق الانسان فكان كل يوم يكشف ان اليوم الذى سبقه كان أرحم منه .

ولم ينج تيار او معتقل من أيدى زبانية زكى بدر فتعرض المتهمون فى جميع القضايا بلا استثناء للتعذيب حتى أصبح سمة على العهد ولم تحتكر السجون ومبانى مباحث أمن الدولة ذلك التعذيب بل نافستها فى ذلك جميع اقسام الشرطة على مستوى الجمهورية .

وقد حققت النيابة العامة فى حادث هو الاول من نوعه في تاريخ السجون المصرية في نهاية اغسطس عام ١٩٨٩ وهو اطلاق القنابل المسيلة للدموع داخل سجن ابو زعبل واتهم مقدمو البلاغ ادارة السجن بالاضافة الى اجهزة امنية من خارج السجن ، وأدى إطلاق القنابل داخل الزنازين الى اصابة اثنين من المعتقلين بجروح كما اصيب عددا آخر بالاختناق الشديد واشتعلت الحرائق مما اضطر الادارة لاخراج المعتقلين من العنابر والزنازين واستدعاء قوات المطافئ .

وشهدت السجون المصرية عديداً من الاضرابات التى نظمها المسجونون السياسيون احتجاجا على عدم التحقيق في وقائع التعذيب الذى يتعرضون له .

وتتمثل الوان التعذيب والوسائل المستخدمة فى :-

١- عصب العينين والتجريد من الملابس .

٢- التعليق من الايدى .

٣- التعليق فى فلقة .

٤- الضرب بالعصى والدنق والاسلاك الكهربائية .

٥- الجلد والضرب بالسياط والعصى المفتولة من الجلد .

٦- اجبار الضحية على الوقوف عاريا لفترات طويلة .

٧- سكب الماء البارد على رأس الضحية .

٨- إطفاء لفافات التبغ في الجسم .

٩- الصعق بالتيار الكهربائى .

١٠- الركل بالاقدام والضرب بقبضة اليد .

١١- اطلاق الكلاب المسعورة على السجناء .

١٢- إجبار الضحية على الجلوس فوق خازوق .

١٣- الحرمان من الغذاء والدواء .

١٤- الإلقاء في بيارة دورة المياه .

١٥- التهديد بفعل الفاحشة مع الضحية أو أمه أو زوجته .

١٦- إسماع المتهم صراخ وعويل الضحايا الآخرين لارهابه .

١٧- تقييد الايدى والأرجل من الخلف وتحويل جسم الضحية الى شكل دائرى .

١٨- نزع الاظافر .

١٩- السحل .

٢٠- النوم على البلاط بدون أغطية ، وتعويم الزنازين بمياه المجارى.

٢١- استخدام وسائل حادة مثل المطواه وقطع الزجاج في احداث الاصابات بالمتهمين .

٢٢- الكى بالنار .

أما اسباب التعذيب فهى تختلف كثيرا بداية من عدم فتح الباب لزبانية الداخلية وأنتهاء بمحاولة انتزاع الاعترافات للزج بعدد من المعتقلين في تنظيم وهمى .

إفتح للباشا

ففى بداية سبتمبر ١٩٨٩ بدأت نيابة شبرا الخيمة في تحقيق وقائع تعذيب شاب في السادسة عشرة من عمره يدعى عماد لطفى الساعاتى الذى قال في التحقيق إن ضابط المباحث فتحى عفيفى جاء علي رأس قوة إلى منزل والده العامل بأحد مصانع شبرا الخيمة فلما أخبر الضابط بعدم وجود والده لأنه يعمل بالوردية الليلية اقتيد الى القسم وتم تعذيبه بتهمة عدم فتح الباب (للباشا) وأثبت تقرير الطب الشرعى رقم ٥٤٨٥ لسنة ٨٩ واقعة التعذيب .

أنت تصلى !!

فى بداية نوفمبر ١٩٨٨ صدر قرار وزير الداخلية باعتقال خالد محمود محمدين التلميذ بالسنة الثانية من المرحلة الثانوية بسبب محضر للرائد محمود شعراوى الضابط بمباحث أمن الدولة ، وهاجمت الشرطة مسكن خالد في ساعة مبكرة من صباح الثانى من نوفمبر ، ولم يعثر بعد تفتيشه على أي شئ ، وتم نقله لمقر المباحث حيث جردوه من ملابسه وأشبعوه ضربا وقيدوا يديه من الخلف ثم علقوه في باب الحجز وضربوه بالاحذية (الميرى) وبتمرير اسلاك كهربية علي اعضاء حساسة من جسمه .كما هددوه بضرورة الاعتراف بنفس الاقوال التي اجبر عليها تحت التعذيب عند التحقيق معه بمعرفة النيابة والا فسوف يعتدون على امه واخته وفى التحقيق الذى اجراه وكيل النيابة لاحظ حالة الاعياء الشديدة للتلميذ فأمر بعرضه على الطب الشرعى الذى اثبت انه تعرض للتعذيب . كل ذلك لان جريمته الوحيدة انه يصلى !!

اعترف وإن لم تعرف !!

عقب اتصال تليفونى فى ١٠ سبتمبر ٨٩ ذهب جمال عبد المنعم جمال الدين الى مبنى مباحث امن الدولة بالجيزة فرع جابر بن حيان إثر مكالمة تليفونية وما إن دخل المبنى حتى فوجئ بوابل من الصفعات على وجهه وسيل من الاسئلة عن اشخاص لا يعرفهم وفى اليوم التالى تم ترحيله لسجن استقبال طره وهناك قام الضباط بالاعتداء عليه بالضرب بعصا غليظة على رأسه ونادوا علي المخبرين لتقييده من الخلف ووضعوه على الباب ملاصقا للكابلات الكهربائية لمطالبته بالاعتراف ثم حولوه الى السلخانة وهى غرفة باردة ارقدوه فيها على مرتبة اسفنجية بعد تجريده

من ملابسه والقوا عليه ماء باردا واستمر تعذيبه بالكهرباء لمدة اسبوع ، وعندما توجه محاميه لزيارته انكر مأمور سجن استقبال طره وجوده .

أعطني شقتك وإلا ...؟

متولي انور متولى - صاحب معرض سيارات بالزاوية الحمراء القى القبض عليه في يوم ١٦ ديسمبر ١٩٨٩ واصطحب مكبلا بالقيود الحديدية الى القسم وهناك تناوب ثلاثة ضباط على ضربه بالكرباج واللكمات ومنع عنه الطعام لمدة ثلاثة ايام .

ويرجع ذلك لخلاف بينه وبين احد قيادات الشرطة بعد رفضه اخلاء شقته بشارع صلاح سالم ليسكن فيها الضابط .

حتى النساء لم يسلمن من التعذيب

فى منتصف اكتوبر ١٩٨٩ شنت مباحث شرطة اخميم بسوهاج حملة تأديبية على اهالى قرية (عرب الخيور) وأعتقلت سبعة نساء من القرية هن «كريمة خلف الله - خديجة عبد الحميد - سنية سليمان - عدلية صلاح - حميده ابراهيم - مديحة عبد الحميد) تعرضن جميعا للضرب بالكرابيج ونقلت سيدتان منهما الى مستشفى اخميم المركزى نتيجة اصابتهما باصابات جسيمة وذلك بسبب خلاف بين رئيس المجلس المحلى لاخميم والفلاحين على قطعة ارض مستصلحة .

ونقلت صحيفة الاهالى في عددها الصادر في ٨٩/٩/٦ أن نيابة شمال القاهرة احالت رئيس ومعاون مباحث الشرابية وخمسة مخبرين الى محكمة الجنايات بتهمة احتجاز وتعذيب سيدة مشلولة وابنائها الاربعة لاجبارهم على الاعتراف بواقعة سرقة ، وأثبت تقرير الطب الشرعى واقعة التعذيب .

لا ارغب في العرض على الطبيب

في قضية التنظيم العمالى الشيوعى والذى القى القبض عليه فى الاسبوع الاخير من اغسطس عام ١٩٨٩ حاول نائب مأمور سجن ابو زعبل جمع اقرارات من المتهمين على ذمة القضية بعدم رغبتهم في العرض على الطبيب الشرعى بعدما تعرضوا لتعذيب شديد كشفته الصحف المعارضة ، ولما رفض المسجونون ذلك ، قام المأمور بتوقيع العقاب الفورى عليهم فأمر بادخال المسجونين الى زنازين التأديب بدلا من زنازين الحبس الانفرادى .

وقال القضاء كلمته عن التعذيب في عهد زكى بدر سواء في حيثيات الحكم الذى قضى ببراءة جميع المتهمين في احداث الكوم الاحمر الشهيرة او في الحكم الذى قضت به الدائرة ،، تعويضات بمحكمة جنوب القاهرة في ٥ مايو ١٩٨٩ حيث الزمت وزير الداخلية زكى بدر بدفع مبلغ ٢٥ الف جنيه على سبيل التعويض لاسماعيل محمد احد الذين اتهموا في محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق عن التعذيب الوحشى الذى تعرض له واثبته الطب الشرعى .

ثم توالت الاحكام لصالح باقى المتهمين في قضية ابو باشا والذين اعترفوا تحت سياط التعذيب بأنهم القتلة لولا ان انقذهم القدر وحده من حبل المشنقة !!

(شهادة)

وفيما يلى شهادة احد الذين تم اعتقالهم خلال عهد زكى بدر ولحسن الحظ فهو يعمل صحفيا لذا تمكن من وصف ما يجرى داخل المعتقلات واتاحت له مهنته ان ينشر ما تعرض له ونشر ذلك في جريدة الشعب عدد ٧ مارس ١٩٨٩ وبطلها هو **عامر عبدالمنعم** فماذا يقول :

«فى الواحدة والنصف بعد منتصف الليل استيقظت مفزوعا على صوت طرقات شديدة على باب شقتى ، وما ان فتحته حتى اقتحم الشقة جيش جرار من الضباط والجنود قلبوا الشقة رأساً على عقب واستولوا على مذكراتى واوراقى وأجندة التليفونات الخاصة بي واقتادونى معهم الى مبنى مباحث امن الدولة بلاظوغلى وانا معصوب العينين لم امكث هناك سوى خمس دقائق اعادونى بعدها الى مبنى مباحث امن الدولة بالدقى ، وتركونى في غرفة شديدة البرودة ، كأنها ثلاجة لاظل بها حتى الصباح ، وامامى جندى امن مركزى لحراستى ، وفي الصباح اقتادونى مرة اخرى الى لاظوغلى وانا معصوب العينين وادخلونى احدى الغرف بعد ان وضعوا القيود في يدى وكان بها عدد من المحققين من ضباط مباحث امن الدولة فاستقبلنى احدهم ببعض العبارات النابية التي يعف اللسان عن ذكرها .. ثم انتقل بعد ذلك الى معرفة اسماء المصادر التي تمدنى باخبار الجماعات الاسلامية وخاصة في احداث عين شمس الاخيرة .

امتد التحقيق فترة طويلة بعدها اخرجونى من الغرفة واوقفونى في احدى الطرقات ، ومازلت معصوب العينين بجوار احدى الحجرات لمدة دقيقة واحدة سمعت فيها عدة صرخات كانت متواصلة وعنيفة ويبدو انهامن صعق كهربى .

بعدها اصطحبنى احد الاشخاص من يدى ، انزلونى الى غرفة الحجز بالبدروم وقد امتلأت عن آخرها وهذه الغرفة رغم ان مساحتها ٢ X ٤ أمتار فانها كانت تضم ٢٥ شخصا .

وبينما نحن جالسون فوجئنا بثلاثة اطفال وهم يبكون وظلوا فترة طويلة حتى هدأوا وبدأوا يتكلمون فقد ضربوهم بالكرابيج على رءوسهم وايديهم وارجلهم ليدلوا علي اقرانهم الذين خرجوا في احدى المظاهرات بعين شمس .

ثم ادخلوا علينا شابا في العشرين من عمره جاءنا وهو في حالة اعياء شديدة وقال : تعرضت لتعذيب لا يحتمله بشر فتارة يعلقونى من يدي وتارة من قدمى واحيانا يصعقونى بالكهرباء في جهازى التناسلى وتارة يضربونى بالعصي والكرابيج لاجبارى علي ان اشهد في النيابة علي ان اخى حمدان ثابت هو الذى القى الحجر علي نقيب الشرطة الذى قتل في عين شمس في شهر اغسطس الماضى اثناء الصدامات التى وقعت بين الشرطة والاهالى .

وذات مساء ونحن نتناول طعام العشاء وهو عبارة عن سندويتشات فول وطعمية دخل علينا صبى عمره ١٦ عاما من عين شمس لا يستطيع ان يفتح عينيه .. وجهه متورم به زرقة اسفل عينه اليسرى اعطيناه «سندويتش» فتناوله بصعوبه بالغة نظرا لانه لا يحرك ذراعه الا بمشقة وبعد ان انتهينا من الطعام بدا يحكى لنا حكايته .. قال : اسمى محمود علام اعمل صبى ميكانيكى اقتحموا منزلنا بعد منتصف الليل واقتادونى الى قسم عين شمس وما ان دخلت القسم حتى انهال على المخبرون وامناء الشرطة والضباط بدون مقدمات وطلبوا منى ان ادلهم

على مكان اثنين من الفلسطينيين المقيمين بالمنطقة فانكرت معرفتى بهما او باى شئ فعلقونى من يدى خلف ظهرى وبعضهم يجذبنى بقوة من قدمى الى اسفل ، حتى احسست بان كتفى قد انخلع وطوال هذه المدة وانا اقسم لهم اننى لا اعرف اى شئ عنها ولكنهم غير مقتنعين باننى لا اعرف شيئا .. وعندما تعبت لدرجة اننى لم احتمل شدة الالم قلت لهم سوف اتكلم حتى يتوقفوا عن تعذيبى لاسترد انفاسى فانزلونى وهم يصرخون في يريدون ان اتكلم .. ولكن ماذا اقول فانا حقيقة لا اعرف شيئا فانهالوا علي باللكمات في وجهى كما انهال احدهم علي ظهرى بالعصا ثم علقونى فترة طويلة ومن شدة الالام لم استطع الصمود حيث اغمى على فانزلونى لاسترد وعيى بعد فترة وأنا لا استطيع الحركة الا بصعوبة .

قتلوا الجنين

وذات يوم دخل علينا مجموعة من المعتقلين من شبرا وعين شمس لمحت بينهم صفوت عبد الغنى وهو واحد من قيادات الجماعة الاسلامية . قال صفوت اقتحموا شقتى بعد منتصف الليل واقتادونى الى لاظوغلى وانهالوا علي ضربا علي جميع جسدى وانا معصوب العينين والكلابشات في يدى خلف ظهرى واستمر التعذيب ليلة كاملة لمعرفة اماكن بعض افراد الجماعة داخل وخارج مصر .

يتوقف قليلا .. ليلتقط انفاسه . ثم يكمل قائلا : انهم لم يكتفوا بتعذيبى بل اقتادوا زوجتى الى لاظوغلى رغم انها حامل ليسمعونى صوتها ، ولترانى وهم يعذبونى فقد خلعوا ملابسى تماما وصلبونى علي الارض ... بعضهم يصعقنى بالكهرباء والبعض يضربنى بالعصي

وادخلوها علي لتراني وانا اتلوى امامها كالذبيح ، وهم يحيطون بي كالذئاب .وكم تمنيت في تلك اللحظة ان تنشق الارض وتبتلعنى لان الرجل الحر لا يرضى لنفسه ان يضرب او يهان امام زوجته .

وقف صفوت للحظات وقد سالت الدموع من عينيه ويشهق شهقة عالية ويكمل كلامه : فيقول لم يكفهم تعذيبى فحتى زوجتى لم يرحموها ولا الجنين الذى تحمله في احشائها حيث انهال احد الضباط ضربا علي ظهرها حتى وقعت مغشيا عليها .. ويسقط الجنين من بطنها ولم يكن قد اكتمل نموه .. فعمره شهور قليلة .. واتساءل ماذا فعل حتى قتلوه قبل ان يولد ولم يرتكب جرما ولم يقترف اثما .

تعذيب من نوع غريب

وهناك العديد من الحالات تعرضت لتعذيب من نوع غريب فالبعض كانوا يدخلونهم تحت الدش الساخن ثم يوقفونهم امام الشبابيك ليتعرضوا لتيار الهواء البارد وهناك من بالوا على انفسهم في الدور الثالث لرفض الحراس ان يسمحوا لهم بالتوجه الى دورات المياه .

لقد كان الاحساس بالقلق يسيطر علي كل المحجوزين وعندما ينزل الموظفون لاخذ البعض للتحقيق تشرئب الاعناق ويسود الهدوء لمعرفة من المطلوب .

رحلة الى استقبال طره

وبعد ان تشبعت بهذه المناظر ١٥ يوما طلبونى في الدور الاول ثم اخذونى بعد ان وضعوا الغمامة على عينى ، واوقفونى خارج احد المكاتب لمدة ثلاث ساعات اسمع صرخات احد تلاميذ مدرسة الحرية داخل

المكتب وهم يحققون معه لمعرفة اسماء زملائه في المدرسة الذين يؤدون الصلاة معه في مسجد الانوار المحمدية وبعد هذه الفترة انزلوني الى الحجز مرة اخرى دون ان يحقق معي احد .

كل ذلك وهناك اسئلة تدور في ذهني تبحث عن اجابة .. لماذا طلبوني ؟ ولماذا اوقفوني لمدة ثلاث ساعات ؟ هل لاسمع صرخات التعذيب .. ام لماذا ؟ لا اعرف وفي المساء اتى الموظف الخاص باخذ البصمات وعمل لي ولبعض المعتقلين فيش وتشبيه واخذ البصمات !! وكأني احد المجرمين !!

وفى صباح اليوم التالى وضعوا الكلابشات في يدى ورحلوني الى سجن استقبال طرة حين اودعوني الزنزانة رقم ٣ وهى زنزانة مظلمة واعطوني بطانيتين لاتغنيان من برد الشتاء والنوم علي البلاط شيئا فالزنزانة كانت شديدة البرودة وباب الزنزانة لا يفتح الا مرة واحدة في الظهر عندما ياتون الينا بالوجبة الوحيدة في اليوم ، وهى عبارة عن قليل من الفول او العدس او الاثنين معا ومكثت في الزنزانة ١٤ يوما لم اشعر بالغربة الا في الايام الاولي وبعدها اعتدت على الزنزانة وتولدت بيني وبينها الفة .وكم تبين لى ان وزارة الداخلية ارادت ان تحول السجن الى جحيم لا يطاق .

فهناك اوامر مباشرة من وزير الداخلية كما قال احد الضباط باغلاق الزنازين طوال اليوم ، ومنع الفسح وتحديد مدة زيارة الاهالى بل احيانا تقوم ادارة السجن بقطع المياه عن الزنازين لفترات طويلة . والغريب أن هذه القرارات مطبقة على السياسيين فقط دون الجنائيين فالجنائيون تفتح لهم الزنازين من الصباح حتى المساء ، وهم يمرحون ويرتعون

احيانا تستخدمهم ادارة السجن فى ضرب وتأديب اى سياسى قام بعمل يغضب ، لقد كانت المعاملة مختلفة لم نرتق فيها لمعاملة تجار المخدرات والقتلة والسفاحين ومغتصبى النساء ، وكنت اشعر بالاسى وانا ارى من اعتقل من اجل رأيه وفكره حبيس الجدران ومضيق عليه الخناق بينما من اعتقل من اجل شهواته ونزواته يمرح داخل السجن .. ولكن هذا لا يمنع ان بعض الجنائيين كانوا يشعرون بما نحن فيه فكانوا يأتون الينا بالمياه عند انقطاعها عنا .

وقد التقيت داخل السجن بحمدان ثابت الذى اتهمته المباحث بقتل نقيب الشرطة محمد زكريا الذى لقى مصرعه بحجر فى احداث عين شمس فى اغسطس ١٩٨٨ ونشرت الصحف الحكومية صورته اكثر من مرة ، وقد رأيته وقد نتفت لحيته وقد كشف لى عن ساقيه ويديه لارى اثار الجروح من الكلابشات .

يقول حمدان اقتحمت قوات الامن منزلنا وكنت من اول المعتقلين فى الهجمة البوليسية الاخيرة على المنطقة فانهال على الضباط والجنود ضربا بدباشك البنادق واللكمات فى الشارع ثم اقتادونى الى لاظوغلى وهناك وضعوا القيود الحديدية فى يدى خلف ظهرى واستلقيت على مرتبة ووضعوا احد الكراسي فوق رأسي وجلس عليه احدهم ووقفوا على قدمى باحذيتهم وبدأوا ينتفون لحيتى ويصعقوننى بالكهرباء فى جهازى التناسلى لمدة ٣ ايام متتالية بل لم يكتفوا بذلك فقد وضعوا العصا فى دبرى لاجبارى على الاعتراف امام النيابة باننى قاتل نقيب الشرطة رغم

انهم يعرفون جيدا اننى لست القاتل ، ولكنهم يريدون الخلاص منى "ويشيلونى" القضية .

ويضيف حمدان : اننى الى الان رغم مرور شهر على تعذيبى اعانى من الام شديدة بجهازى التناسلى نتيجة الصعق الكهربى الذى تعرضت له دون رحمة وقد قلت هذا الكلام فى النيابة التى حولتنى الى الطب الشرعى مرتين وقد اثبت التقرير الطب الشرعى ذلك فى ٤ صفحات.

الضرب بالمطاوى

ومن الاشياء الغريبة التى لفتت نظرى تشويه بعد المعتقلين بالمطاوى مثلما يفعل البلطجية ، فقد قام الضباط بقسم عين شمس بضرب بعض المعتقلين بالمطاوى فى صدورهم وظهورهم لترك علامة مميزة فى اجسادهم ابد الدهر كما تفعل بعض الدول مع اسرى الحرب .

فهذا حسام خميس يروى حكايته ، ويقول : القى القبض على عقب مقتل مقدم الشرطة بعين شمس فاحتجزونى بالقسم ثم فى لاظوغلى وتعرضت لعمليات سلخ وحشية وليست تعذيبا عاديا لأدلهم على مكان شريف المتهم بقتل الضابط ولم يصدقوا اننى لا اعرف مكانه فمزقوا كتفى وظهرى بالمطاوى وصعقونى بالكهرباء وعلقونى وضربونى بالكرباج حتى اننى كنت مستعدا لان اقول لهم «اننى انا اللى قتلت الضابط» من شدة التعذيب فلم يتركوا فى جسدى مكانا سليما ..

ومن ضمن الاشخاص الذين ضربوا بالمطاوى حمادة الحلاق وهو صبى عمره ١٦ عاما يعمل فى صالون حلاقة بعين شمس كشف لى عن صدره حيث ضربوه بالمطاوى وتركوا علامة مميزة لاتزول ابدا ليدلهم على بعض المطلوب اعتقالهم .

يقول محمدفؤاد (طالب) اثناء التحقيق معى وبحركة لاإرادية رفعت الغمامة من على وجهى لارى من يحقق معى ولكن لم اعرف أن هذا التصرف سيسبب لهم فزعا وهلعا فقد اسرعوا بوضع الغمامة مكانها وانهالوا على بالضرب ثم سكبوا على ملابسى مياها مثلجة ، وتركونى هكذا فى برد الشتاء ، ثم صدر لى قرار اعتقال وايداع بالسجن .

عذبوه حتى اصيب بالقلب

والتقيت بالمهندس محمد جمال الذى اعتقلوه من المنيا واتهموه بانه وراء المظاهرات التى اندلعت هناك خلال الفترة الماضية ، احتجاجا على ارتفاع الاسعار وزيادة سعر رغيف الخبز فقد تعرض فى لاظوغلى الى عمليات تعذيب حتى اصيب بالقلب لدرجة انهم ارادوا اخذه من السجن للتحقيق معه مرة اخرى الا ان طبيب السجن رفض لخطورة حالته وقد كشف لى عن بعض الاصابات الموجودة بجسده .

كما شاهدت حسين فتحى وهو صول بالقوات الجوية كشف لى عن ظهره ورأيت اثار الضرب باجسام صلبه يقول حسين استخدموا معى التعذيب على مراحل ففى البداية ضربونى باجسام صلبة على ظهرى ثم علقونى من يدى وقدمى ، وفى النهاية جردونى من ملابسى ووضعوا

القيود فى يدى خلف ظهرى ثم اجبرونى على الاستلقاء على ظهرى ووقفوا على قدمى ووضعوا احد الكراسى فوق رأسى وجلس عليه احدهم وبدأوا فى صعقى بالكهرباء فى كل المواضع بجسدى وفى المواضع الحساسة لاجبارى على الاعتراف باننى انتمى للجماعة الاسلامية .

وذات يوم شاهدت شابا ملتحيا فى العشرين من عمره لكنه كان غير طبيعى يأتى بحركات غريبة ، سألت عنه فقالوا انه ابراهيم سالم اعتقل عقب حادث الهروب الاخير لانه اوى خالد بخيت المتهم فى القضية ليلة واحدة وقد تعرض لعمليات تعذيب شديدة داخل لاظوغلى منها الطرق على الرأس حتى اصيب بالجنون ويتم ارساله الى مستشفى العباسية باستمرار بل انه حاول الانتحار اكثر من مرة . وفى احدى المرات اشعل النار فى البطاطين داخل الزنزانة وكاد يحترق هو ومن معه ، لولا ان تم تدارك الموقف لذلك فهو الوحيد من السياسيين الذى يفتحون له الزنزانة من الصباح الى المساء حتى لا يقتل نفسه !!

ومن الحالات الاخرى التى تأثرت لها كثيرا حسين الخضرى من منطقة عين شمس وقد اصيبت ذراعه اليسرى بالشلل بعد تعرضه لطلق نارى اثناء القبض عليه منذ شهر ابريل الماضى وقد افرجت عنه المحكمة اكثر من مرة الا ان وزير الداخلية يرفض الافراج عنه او تحويله الى مستشفى لعلاج يده ، فقد تسببت الرصاصة فى تمزق الاوتار العصبية ! يقول حسين ان ضباط المباحث لا يريدون الافراج عنى الا بعد ان افقد الامل فى علاج ذراعى وقد صرحوا لى بذلك فرغم ان القضاء يفرج عنى فإن الوزير يرفض اخلاء سبيلى ولم يكتف رجال المباحث بذلك بل قاموا

باغلاق دكانى الذى تأكل منه زوجتى وامى وشمعوه بالشمع الاحمر عقب الاحداث الاخيرة بعين شمس رغم انى معتقل منذ ١٠ شهور ولم اشارك فى اى احداث .

شـهادة

عـبود الزمـر

السطور القادمة رسالة من عبود الزمر حول جرائم التعذيب التى وقعت فى السجون المصرية ولأهمية شخص كاتب الرسالة ننشر الرسالة حرفيا كشهادة للتاريخ :

بسم الله الرحمن الرحيم

وما لنا ألا نتوكل علي الله وقد هدانا سبلنا ولنصبرن على ما آذيتمونا وعلى الله فليتوكل المتوكلون»

صدق الله العظيم

الأخ الفاضل : أيمن نور

السلام عليكم ورحمه الله .... وبعد :

هذه رسالتى إليك بعد أن علمت أنك بصدد طبع كتاب عن التعذيب فأردت بذلك أن أرسل لك طرفا من المعاناه ولمحة وجيزة حول رؤيتى لقضية التعذيب الوحشى الذى تعرض له تنظيم الجهاد الإسلامى ناقلا لك صورة حية لما جرى ويجرى وراء الأسوار في دولة ترفع شعار الحرية ! والحق أنها ذبحتها بالبعد عن كتاب الله تبارك وتعالى ، بل وأهدرت كرامة الإنسان فى ظل القوانين الوضعية الباطلة .

فهذه صيحة من خلف القضبان ندعو الناس فيها أن يعيشوا معنا هذه المحنة .. ذلك الصراع المصيرى بين الحق والباطل . حقيقة إن قضية إضطهاد الحركة الاسلامية إنما هى قضية قدرية تتجلى معالمها فى قول المولى سبحانه وتعالى

«ألم . أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين»

ولقد سئل الإمام الشافعى عن المرء يُمكّن أولا أم يبتلى ، قال : لا يُمكّن حتى يبتلى . وهكذا يبتلى العبد على قدر دينه فإن وجد فى دينه صلابة زيد له فى البلاء .

إن الاقليات المسلمة فى كافة أنحاء العالم تلاقى الويلات ليل نهار بل إن كثيرا من الدول التى غالبيتها من المسلمين تتعرض الحركة الاسلامية فيها الى الاضطهاد من الحكام سواء كانوا من غير المسلمين أو من المرتدين عن دين الله تبارك وتعالى .

فالنظام البعثى السورى قد انتهك الأعراض وسفك الدماء ..

ناهيك عما يحدث للمسلمين فى اثيوبيا والمغرب وتونس والفلبين وتايلاند والصين ويوغسلافيا وبلغاريا والبانيا والصومال وغيرها من الدول .. فكل ذلك أصبح جليا لا يخفى على أحد ... إنها حرب على الإسلام بلا هوادة .. بل وأصبح من يلتزم الإسلام فى القول والعمل يلقب بالتطرف أو صار المفرط فى دينه معتدلا !! وصدق رسولنا الكريم حين أخبر عن الطائفة المنصوره بقوله : « لاتزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتى أمر الله وهم كذلك» .

فمهما تقاعس الناس عن النصرة .. ومهما تباطأ الخلق عن النجدة فالظهور والغلبة إنما تكون من نصيب تلك الطائفة المنصورة حتي قيام الساعة نسأل الله تعالى أن نكون من هذه الطائفة وان يثبتنا على الحق حتى نلقاه غير خزايا ولا مفتونين ولا مغيرين ولا مبدلين .

ولقد تعرضت الحركة الإسلامية فى محنة ١٩٨١ وما بعدها الى موجه جارفة من الإضطهاد والتنكيل إن دل على شئ فإنما يدل على عداء دفين للإسلام وأهله .. لقد ذاق قطاع عريض من التيار الاسلامى عذابا اليما لمجرد أنه كان يصلى فى المساجد أو أنه يحضر صلاة الجمعة لدعاة بأعينهم ، فالأمر لم يتوقف عند حد الإستجواب والحصول على المعلومات المطلوبة كرها ، ولكنه تجاوز المدى وفاق كل الحدود حينما إستهزأ المحققون من دين الله تبارك وتعالى وسبوا الله والرسول وسخروا من الحجاب وتهكموا على الجلباب ونسوا قول المولى عز وجل : «قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم ».

ولنا هنا أن نتساءل بحق .

لماذ كل هذا العداء للإسلام ؟

فلماذا يحبس الأب من أجل أن ابنه أراد شريعه الرحمن أن تطبق فى أرضه وعلى عباده ؟!

ولماذا تحتجز الأم أو الزوجة رهينة حتى يعود المتهم البرئ الهارب من بطش وجبروت السلطة ؟!

ولماذا تهان المرأة المسلمة فتهدد بالإعتداء على عرضها وتسب بألفاظ تخدش حياءها ؟ بل وكيف يمزقون نقابها ؟!

وهو الذى من أجله قتل المسلم الغيور على دينه ذلك اليهودى المنتهك لحرمات المسلمين وكيف أن الجيوش سيرت للإنتقام والثأر لحرمه المرأة المسلمة ولدم الرجل المسلم المدافع عن أعراض المسلمين بعد أن تكاثر عليه اليهود وقتلوه فمن لحرمات المسلمين التى انتهكت ؟

ومن لدماء المسلمين التى اهدرت ؟

ومن للمستضعفين والمظلومين والمأسورين فى شتى بقاع الأرض ؟

من لى بأمثال محمد عبدالسلام ؟

من لى بأمثال خالد شوقى ورفاقه عطا وحسين وعبدالحميد الذين خرجوا فى سبيل الله فى الوقت الذى عطلت فيه الشريعة واستشرى الفساد فى جنبات مصر وأبرمت المعاهدة الباطلة مع اليهود وألقى بالدعاة الى الله فى غيابات السجون .. وكممت الأفواه من كلمة حق تقال ..

وأودعت القوى المعارضة فى المعتقلات بلا رحمة .

انهم خرجوا فى سبيل الله في الوقت الذى تنكر فيه السادات لشعب مصر المسلم وتناقض مع نفسه قولا وعملا فأطاحوا به وخلصونا منه وقدموا بذلك أرواحهم رخيصة فى سبيل الله فنحسبهم عند الله شهداء : « ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون » .

ولقد أدهشتنى تلك الطريقة العجيبة التى يتم بها الاستجواب فى سجون مصر معقل الظلم والجور والإستعباد حيث يتولى التحقيق بل ان شئت فقل التعذيب ، ثلة مجرمة من مباحث أمن الدولة لا تعرف الرحمة الى قلبها طريقا .

ولا يسعدون إلا على أصوات صراخ الضحايا ..

ولا يتلذذون إلا باستنشاق رائحة الدماء التى تنزف من أجساد المجاهدين وقد أضناها إعياء الجوع والعطش والسهر .

فهم أباطرة التعذيب بحق .. وأساتذته عن جدارة فكل الذى توصلوا اليه من خبرة وفن أن الضحية لا تتكلم الصدق إلا بعد أن تنال الطريحة وتعلق كالذبيحة .. وبعدها يأتى السؤال الذى لا أصل له فى الواقع فيضطر الأسير الى أن ينسب لنفسه اشياء وأعمالا لم يأتها ظنا منه أن ذلك سيخفف عنه بعض العذاب خاصة بعد أن يستشعر فرحه الجلادين بتصريحاته الوهمية وسرعان ما تظلم الدنيا فى وجهه مرة أخرى ويرى ألوان الطيف فى اللكمات وهو معصوب العينين مقيد اليدين والقدمين فيتساءل عن المطلوب .

إنه سيل من الأسئلة تفتق عنها ذهن المحقق مستخدما نظرية الإحتمالات المتوقعة فلا يجد المسكين أمامه شيئا سوى أن يسرد أسماء شخصيات يدعى معرفتها وارتباطها معه تنظيميا ، يقول ذلك دفعا للألم الذى لا يطيقه جسده من جراء التعذيب بالعصى والكرابيج والأسلاك واللكم والسحل والكهرباء الى آخر ما توصلوا اليه من اختراعات فى هذا المجال ، ناهيك عن التهديدات بهتك العرض وحبس الآباء والأمهات والزوجات .

وتمر بضع ساعات يلتقط فيها أنفاسه . فى الوقت الذى تنطلق فيه قوافل القبض لتنتهك حرمات البيوت فى أى وقت من أوقات الليل والنهار لتأتى بتلك الشخصيات المذكورة .. ومن هنا تبدأ رحلة الاستجواب من جديد لهؤلاء الضحايا .

وسرعان ما يتضح لهم ان الشخصيات الجديدة لا تعرف شيئا من الإتهامات الموجهة اليها وإزاء هذا الإصرار تلمع فى مخيلة المحقق فكرة المواجهة بين الأطراف إذ لابد منها حسما للموقف !! وما أن تتم تلك المواجهة حتى تضطر الشخصيات الجديدة الى التسليم بكل ما نسب اليها لتنقذ نفسها من موت محقق !!

وما هى إلا لحظات حتى يكون التنظيم الوهمى قد تحددت معالمه واتضحت هياكله .. ولم يبق إلا السلاح والذخيرة .. فبالطبع لن يكون هناك من حل أمام مباحث امن الدولة سوى أن تتولى بنفسها إحضار الأسلحة والذخائر .

فطالما قد اعترف المتهمون بالتدريب على السلاح فقد أحرزوه !

إن دس السلاح والذخائر لهم ما هو إلا تحصيل حاصل ومسألة شكلية لا ظلم فيها ولا إعتداء !!

وهكذا تجمعت الخيوط وارتسمت الخطوط على أيدى العباقرة !

بل وتلقوا التهانى من قادتهم على سرعة حسم الخطر الداهم !!. مع الالتزام التام بما ورد فى محاضر الإستدلال التى تعدها مباحث أمن الدولة مدعية أنها حصلت على هذه المعلومات من مصادرها الخاصة !

وقد سيطر على الذهن تساؤل هاما :

هل كان الذى يحدث فى السجون على مرأى ومسمع من القيادات المسئولة فى الدولة أم أن ذلك تصرف شخصى من المباشرين للتعذيب ، إنه مما لا شك فيه أن وزير الداخلية يكون على علم تام وخطوة بخطو بكل ما يجرى فى التحقيقات والوسائل المستخدمة فى إستخلاص

المعلومات ، فالموقف كان خطيرا فلا يحتمل أن يكون الوزير فى الصورة العامة من الأحداث ولكن الطبيعى فى مثل هذه الظروف أن يتواجد الوزير - ولو على فترات - فى مثل هذه الأماكن ليرى بنفسه ويعطى إرشاداته . ولعل الذى يؤكد صدق ما أقول هو شهادة بعض المجاهدين القاطعة برؤيتهم للنبوى إسماعيل وحسن أبو باشا وزكى بدر فى غرف التحقيق كمباشرين للتعذيب بانفسهم ومشرفين عله أيضا وقد حدث تحقيق معى ذات مرة في القلعة بهدف التوصل الى معرفة أبعاد المد الإسلامى داخل القوات المسلحة فى محاولة لإثبات علاقة بين بعض قيادات القوات المسلحة وجماعة الجهاد الاسلامي وفوجئت أثناء ذلك بأحد المحققين يقول : «لا تحاول إنكار دور القوات المسلحة .. أنا عندى أوامر من رئيس الجمهورية شخصيا إنى "أطلع" كل المعلومات اللى فى بطنك قبل ما تموت فى التحقيق »

فإن قال أحد أن هذا الضابط قد نسب الى الرئيس مالم يقله ، بالفعل، فإن ذلك لا يعفيه من مسئولية التعذيب الواقع على الحركة الإسلامية منذ عام ١٩٨١ وما بعدها فلقد مات تحت وطأة التعذيب العديد من الرجال الأطهار .

فمن الذى قتل السنانيرى ورفاعى صادق ؟

ومن الذى قتل البلتاجى وحاتم ماهر وغيرهم؟

و هل جريرة هؤلاء سوى أنهم أرادوا ان تكون كلمة الله هى العليا ؟!

ومن الذى نكل بالمجاهدين فى عام ١٩٨٦ حتى تطلق لجنة حقوق الإنسان على ذلك العام ، بالذات ، مقولتها المشهورة : «إنه عام إنتهاك حقوق الإنسان فى مصر» .

فلقد أودعوا تنظيمات الجهاد التى قبض عليها عام ١٩٨٦ فى سجن بنى على أحدث طراز .. فهو كتلة من الخرسانة المسلحة بلا تهوية !! رطوبة قارصة فى الشتاء وحرارة ملتهبة فى الصيف يغلق على المسجونين ليل نهار ويعطى لهم الطعام من فتحة صغيرة فى الباب .. ومن الجدير بالذكر هنا أن هذا السجن قد بنى فى نفس المكان الذى شهد مذبحة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٧ وهدمه السادات فى السبعينات معلنا إنتهاء عصر المعتقلات !! ولعله شعر بالندم بعد ذلك على هدمه لهذا العنبر إذ انه كان بحاجة ماسة اليه ليستوعب مع السجون الاخرى عشرات الآلاف من المعتقلين الذين شملهم قرار التحفظ المعلن وغير المعلن أيضا ..

ولقد تعرض المجاهدون فى السجون اثناء المحاكمات وما بعدها الى مصادمات عنيفة خطط لها بليل ونفذتها الأيدى الخبيثة بهدف تصفية الموقف الجماعى الصامد .. وسرعان ما باءت مخططاتهم بالفشل بفضل من الله وحده ونسأل الله الثبات على الحق .

وها نحن اليوم نرى النظام قد لجأ الى محاكمة جلادية الذين ثبتوا أركان دولته وتصدوا فصدوا عن سيبيل الله .

فكيف يكون ذلك ؟

إنه قدر الله النافذ فلا يحيق المكر السئ إلا بأهله فأذاق الله الظالمين بعضهم بأس بعض .

وختاما أقول :

الي كل جبار .. الى كل ظالم .. الى كل معتد على حدود الله اعلم ان الله كاف عبده ، وهو المنتقم الجبار، بيده مقاليد كل شئ له الملك وله الحكم واليه ترجعون ، فهو سبحانه وتعالى يمهل الظالم حتى إذا أخذه لم يفلته فعليك بالتوبة والإنابة الى الله والمسارعة برد الحقوق الى أهلها ولتكن لك العبرة والعظة فى قول المولى : «إنا اعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوى الوجوه بئس الشراب وساءت مرتفقا » .

وقوله تعالى : «تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا فى الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين» .

الى القارئ لكلماتى عن التعذيب ولكل ما صدر من كتيبات ومقالات فى هذا المجال أقول :

لا تجزعن من تلك المواجهات التى مزقت فيها سياط الجلادين اجساد المجاهدين فلا ينتابك الخوف والوجل من جراء ذلك فلا تؤدى دورك الذى انيط بك أو تقعد عن نصرة دين الله تبارك وتعالى فتفقد آخرتك من أجل عرض من الدنيا زائل فلن يصيبك إلا الذى كتبه الله عليك ولن يضرك أحد بشئ لم يقدره الله لك .

فاقبل على الله بقلب خالص نقى ولا تبخل بنفسك ومالك فى سبيل الله تحظ بجنات النعيم .

«ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مسّتهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب » .

والى إخوانى المجاهدين أقول لهم قول المولى عز وجل : «إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين وليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين» .

أقول لهم :

إن البلاء والاضطهاد يصنع الرجال ويصقل نفوسهم ويهذبها فتستقيم بذلك على أمر الله تبارك وتعالى .

فهذا هو الطريق ..

الطريق الى استعادة الخلافة الإسلامية .

الطريق الى جنة عرضها كعرض السماء والأرض .

فابشروا بنصر الله القريب والله لا يخلف الميعاد .

«ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الأعلون إن كنتم مؤمنين» .

والسلام عليكم ورحمة الله

والله أكبر والخلافة قادمة

عبود الزمر

ثانيا

تلفيق القضايا

« عندما تغيب شمس الحرية عن الوطن ، ويحكم الطغاة ، يصبح اللامنطق هو المنطق الوحيد ، وتظلم الحياة ، وترتكب أحط وأبشع الجرائم ، وما أبشع وأحط من أن يساق الأبرياء الى أعواد المشانق ؟! »

تاريخ التلفيق فى مصر تاريخ طويل حروفه من دم ، وعبارته سطرت بالسياط والخوازيق وأسلاك الصعق الكهربائى وشراء الضمائر تاريخ طويل مرير .. قديم وجديد ، من يقلب فى صفحاته يكتشف من بين آلاف الضحايا .. نماذج خصها القدر بأوسع قدر من الظلم والابتلاء.

والتلفيق سلاح خطير تلجأ اليه أجهزة الأمن عندما تعجز عن الوصول للجناة الحقيقيين ، وبدلا من أن تعلن عجزها تلجأ الى لصقها بأبرياء لا ذنب لهم إلا أن القدر قد وضعهم ليكونوا هم الضحايا الذين يدفعون أرواحهم جزاء لما ارتكبه غيرهم .

والملفقون لا يهتمون بأنهم بذلك يهدرون دما بريئا ويضللون العدالة ويرتكبون جريمة فى حق الإنسانية كلها .

ونظرة الى عدد القضايا السياسية والتنظيمات السرية التى أعلن عنها فى عهد زكى بدر، نجدها تتجاوز مجمل القضايا التى أعلنت فى سنوات حكم السادات ومبارك مجتمعة رغم أنها زادت على العشرين عاما إلا أنه فى أربع سنوات إكتشف ما لم يكتشفه غيره ، أو بمعنى أصح لفق من القضايا ما لم يستطعه غيره ، ففى شهر واحد أغسطس) ١٩٨٩ أعلن عن اكتشاف تنظيمات ثلاثة : التنظيم الشيعى والتنظيم الشيوعى والمسرحية الهزلية التى أطلقت عليها الداخلية تنظيم الأطفال .

وفى الصفحات التالية نعرض لنموذج فج لتلفيق القضايا .. ثلاثة أشخاص لفقت لهم قضية اغتيال أبو باشا لولا أن أنقذهم القدر وحده وهم مجدى غريب ، محمد البحيرى ، فاروق عاشور..ألقى القبض عيهم بعد محاولة أغتيال أبو باشا .. وأعترفوا أعترافات تفصيلية بالجريمة وطريقة ارتكابها .. وأعلن الوزير الطاغية لمجاح أجهزته فى القبض على الجناة وذكر أسماء الثلاثة أمام مجلس الشعب الموقر !! ثم تأتى المفاجأة فى الثامنة والنصف من مساء يوم ١٢ أغسطس ١٩٨٧ حيث أطلق الرصاص على وزير الداخلية الأسبق النبوى إسماعيل أمام منزله بشارع جامعة الدول العربية ولاذ الجناة بالفرار .

كان هذا هو الخيط الأول الذى قاد الى كشف اكبر جريمة تلفيق فى تاريخ مصر ، ففى إطار البحث عن مرتكبى هذا الحادث ضبطت السيارة التى استخدمت فيه بما قاد الى الجناة .. وكانت المفاجأة ؟! هؤلاء الجناة ينتمون الى تنظيم الناجون من النار، ويعترفون بأنهم هم المسئولون عن محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية السابق .

كيف حدث ذلك ؟ خاصة وأن هناك آخرين قد أدينوا بنفس الجريمة واعترفوا فى التحقيقات وأثبتت مصلحة الأدلة الجنائية تطابق بصمة أحدهم مع البصمات التى رفعت من مكان الحادثة ، ووزير الداخلية قد أعلن أسماءهم أمام مجلس الشعب على إعتبار أنهم هم المسئولون عن محاولة اغتيال أبو باشا .

فالسيارة قد ضبطت ، والشهود قد تعرفوا عليهم والاعترافات التى تمت تحت التعذيب تدينهم وتقارير المعمل الجنائى ، ولم يتبق الا تقديمهم للمحاكمة لتسليم رقابهم لأعواد المشانق(١)

هل يمكن أن تجتمع هذه الأدلة لادانة برئ ؟ نعم .. فوزير الداخلية ورجاله لا يعرفون المستحيل .. إنه المستحيل بعينه .. ومع ذلك حدث . ولنترك المجنى عليهم يتحدثون :-

كوميديا سوداء

يقول البحيري : فجأة وجدت اشباحا تقول لى انت قتلت ابو باشا ، ومن اين لى ان اعرفه لكى افكر فى قتله .. ورغم هذا جاء الى الرجل الكبير - ويطلقون عليه هنا «الباشا» - وقال لى عشان خاطر مصر والسياحة والاقتصاد والاسعار و مستقبل الضباط وصورة الوزراة وموقف الوزير لابد ان تعترف وقداعترفت كماأرادوا .

ويبقى سؤال أخير: ماذا لو كانت عملية الخرقانية تأخرت بضعة شهور .. حتى علقنا على المشانق ؟ وماذا سيكون موقف مصر والوزير والسياحة والاقتصاد وصورة الضباط ؟!

هكذا تساءل محمد البحيرى المتهم الثانى بمحاولة قتل اللواء ابو باشا ليبدأ الحديث عما تعرض له .. وفى القصة التى تجسد جانبا مضحكا مبكيا عن ابشع جريمة تلفيق شهدتها مصر .. فعملا بمبدأ «المخرج سيد العمل » قامت الداخلية بعد ان فشلت فى ضبط الجناة فى حادث ابو باشا بتلفيق القضية للمتهم الاول مجدى غريب ، باعتباره احد ضحايا التعذيب عام ١٩٨١ .

---

(١) راجع ملحق ٢

يقول البحيرى كان بينى وبين الموت خطوة كتب الله لى عمرين : الاول يوم ان رفضت روحى ان تصعد الى خالقها ، على أيدى الزبانية واشباه البشر بمعهد مكافحة الارهاب الدولى بطرة - أو كما نسميه وكر الافاعى - الذى مكثت فيها ٣٠ يوما أى اكثر من ٧٠٠ ساعة وانا اعذب بابشع الطرق التى لا يفوقها إلا عذاب الجحيم ، ودون توقف منذ أول يوم ، بل منذ الساعة الاولى ، طلبت منهم ان يكتبوا ما يريدونه ، واوقع عليه إلا انهم اعتبروها إهانة وقالوا : «.............. احنا بنلفق يا إبن .... ، ولا إيه !!»

وبالفعل لم تمر إلا ايام قليلة ، وتأكدت من الخطأ الذى وقعت فيه .. فالتلفيق يقف قزما بجوار ما يفعلونه ، واساتذة التعذيب يقفون تلاميذ ابرياء أمام ما يتفننون فيه ويبدعونه .

أما العمر الثانى ، فقد كتب لى يوم وقع حادث الخرقانية ، واضطرت اجهزة الامن للاعتراف بأننا لم نكن الجناة فى حادث ابو باشا .. بعد ان كانوا قد لفقوا كل شئ ولم يكن امامنا إلا المحاكمة وحبل المشنقة .

ويستكمل محمد طه البحيرى المتهم الثانى حديثه قائلا : انا لم اصل مرة واحدة فى حياتى التى قضيتها بالطول والعرض .. ولم انتم لأى فكر ولا اعرف اسماء الاحزاب الموجودة فى مصر .. لم اكن اعرف من هو ابو باشا هذا الذى ظلوا يسالوننى عنه طوال الايام الاولى !! وعرفت فيما بعد عندما وصلت الى السجن انه كان وزير داخلية سابقا .. ولكن من اين لى ان اعرفه ؟ لقد قضيت عمرى بين السيارة التى اقودها وبين المقهى ، والمكيفات .. لم اقرأ جريدة .. المرة الوحيدة التى سمعت فيها عن وزير داخلية كان هو احمد رشدى لانى كنت اعرف انه بيقف يفتش على رخص السائقين !!

وكان لابد ان تستكمل عملية توزيع الادوار فالحادث ارتكب بمعرفة ثلاثة احدهم يجيد قيادة السيارات فلم يجدوا امامهم إلا احد جيران مجدى .. وهو محمد البحيري الذى يعمل سائقا .. فوضعوه متهما ثانيا ولان محمد البحيرى ابعد ما يكون عن التدين فكان هذا الفصل من المسرحية الهزلية مضحكا ، على قدر دراميته .. وبالغ فى هذا التناقض المأساوى ان وزير الداخلية رفض الافراج عن الشاب المتهم البرئ .. حتى تختفى آثار التعذيب الذى تعرض له ولكى يجد مبررا لاعتقاله ، وجه له تهمة إعادة تشكيل تنظيم الجهاد .

ومحمد طه البحيرى - شاب بسيط - كان قد بلغ من العمر ٢٤ عاما - لم يعرف خلالها السجن أو السجان لم يكن يعرف الفرق بين قسم بولاق الدكرور - ومديرية الامن ! كل علاقته بالداخلية ، تنحصر فى زيارة سنوية يقوم بها الى ادارة مرور الجيزة لتجديد رخصته .. لم يكن يعرف ما معنى امن الدولة - أو ظلم الدولة - كان خالى الذهن من كل شئ .. حياته كلها سيارة يعمل عليها سائقا ومقهى شعبى يجلس عليه مع شلة الرفقاء .. يتبادل معهم الضحكات ليعود الى منزله الذى يقيم به مع امه واخته واخويه محسن وماجد ، كانت الظروف دائما قاسية على الشاب فيوم ان بلغ الثالثة عشرة كان يجلس مع والده فى سيارته الاجرة التى يعمل عليها وفجأة وجد الموت يختطف اباه .

وبدلا من ان يحلم بحيرى بان يكمل تعليمه ويخط طريق حياته فى كنف الاب - وجد نفسه فى وقت مبكر يحمل عبئا فوق طاقته . ام لا

تعرف من دنياها الا منزلها مطمئنة الى كنف الزوج ، ولكن الزوج رحل فأين الكنف والملاذ والامان . هاهم الاطفال محمد الاكبر ، ١٣ سنة ، محسن ١٢ سنة ، ماجد مازال طفلا رضيعا ، وبنت وحيدة ١٤ سنة وكان على الطفل محمد ان يحمل العبء ويواجه الحياة كما كان عليه ان يطعم الافواه ويقوم مقام الاب .

نزل محمد الى معترك الحياة ، و كان يعمل حتى تدمى يداه من حمل الزلط والرمل والطوب ، ويعود الى المنزل الذى كان دائما يخلو من الخبز ، كانت الام تبكى على هذا الصبى الدامى اليدين والمتورم القدمين . تجهز له الماء والملح وتدلك قدميه ، وتمر الايام بقسوتها ومرارتها مع الجوع والحرمان والصبى الدامى اليدين المتورم القدمين . متى يبلغ محمد بحيرى سنا تسمح له باستخراج رخصة قيادة فيسارع باستخراجها ليعمل سائقا مثل ابيه الراحل ، وتمر الايام وكاد الحلم يقترب من التحقيق .

بداية الرحلة

وفى أحد ايام محمد بحيرى بدأت "الواقعة" ، كان فى طريقه الى منزله مشغول البال ، و يشعر بمزيج من الفرح والهم - الفرح لان اخوته بدأوا فى طريق امن - فهاهى الاخت الكبرى قد حصلت على بكالوريوس تجارة - وتقدم لها مهندس شاب يطلب يدها ، وهاهو اخوه محسن يؤدى امتحانات السنة الثالثة بكلية التجارة .. والاخ الأصغر ماجد يقترب من انهاء المرحلة الاعدادية والام كما هى مازالت لا تملك الا الدعاء اما شعور محمد البحيري بالغم ، فلم يكن له سبب واضح فى ذهنه . فهو كما هو .. يعمل ويجلس على المقهى الصغير مع الاصدقاء لينفق نصف ما يكسبه .

بدأ محمد يصعد درجات السلم بهدوء ولم يكن ممكنا ان يخطر على باله ان الظلم بانتظاره .. كان الجنود والضباط يتربصون به .. اقتادوه الى فرع امن الدولة بالجيزة .. فى يوم ٢٠ مايو ١٩٨٧ طلبوا من بحيرى ان يحكى لهم كل شئ عن جاره مجدى غريب .. ثم قالوا له عد الآن الى منزلك وتعال غدا ؟

وفى الغد ذهب بحيرى ، ولكنه لم يعد !!

البحيرى فى المنفى

فجر ٢١ مايو ١٩٨٧ - اقتادوه الى معهد امناء الشرطة - وضعوا على عينه عصابة سوداء . استقبلوه بالركلات والصفعات - تركوه عاريا من ملابسه ثلاثة ايام - معصوب العينين - مقيد اليدين الى الخلف - بلا طعام أو شراب أو نوم . ضرب متواصل والبحيرى يسأل لماذا تضربوننى ؟ ولكن دون ان يرد عليه احد .

ظل يصرخ : ارفعوا هذه القماشة القذرة من على وجهى ستعرفون ان هناك خطأ .. انا البحيرى يااولاد ... وظل يردد هذه العبارة لعدة أيام أنا البحيري يا أولاد ..... هاتولى العقيد !!

فقد كان البحيرى يعتقد حتى هذا الوقت أن أكبر رتبة فى الشرطة هى رتبة العقيد الذى كان ينتظر كل عام توقيعه على رخصة السيارة !

واستمر البحيرى لأيام طويلة يصرخ .

إلا ان صراخه لم يغير من الموقف ، لأنه ظل مصرا على ان يفهم .. واستمر يسأل مع كل صفعة .. هو الناس اللى مابتصومش رمضان

بتعملوا فيهم كده والله ماحدش قال لى وسأصوم من اليوم .. وهل ابلغكم احد ان سيارتى صدمت سيارة «حد واصل» .. ارجوكم فهمونى فانا اتركها احيانا للميكانيكى .

كانت الاجابات تأتى على هيئة صفعات أو ركلات على الوجه أو فى البطن والظهر .. وبعد ثلاثة ايام وجد بحيرى اخيرا من يكلمه .

اقتاده الجنود مساء ٢٤ مايو الى غرفة التحقيق بالمعهد واخيرا وجد من يكلمه - ولكنه لم يجد كلاما - بل وجد مرحلة جديدة من التعذيب - وجد بحيرى نفسه وسط ذئاب .. الجميع ينهش فى لحمه - كلاب بوليسية - ضرب بالكرابيج تعليق من اليدين وهى فى وضع خلفى وتهديد باللواط والكهرباء تصعق اجزاء متفرقة وحساسة من جسده وبحيرى لا يتوقف عن الصراخ .. انا البحيرى يابيه .. انا البحيرى يا باشا ، انا البحيرى ياأولاد الـ ....

من هو ابو باشا ؟

سمع البحيرى صوتاً أجش يقول كفاية تعليق انزلوه على الارض واجلسوه امامى .. جلس البحيرى .. وهو يلتقط انفاسه قال له المحقق : اسمك إيه ؟ .. فرح البحيرى وكأن طاقة القدر فتحت له - وفى لمح البصر ، انتزع يده من القيد الحديد الموضوع خلف ظهره والذى كان اتسع - الى حد ما - بفعل التعليق على الحائط ودون تردد رفع البحيرى العصابة من على وجهه وهو يقول : انا البحيرى يابيه !! وقبل ان يكمل الكلمة كانت الدنيا قامت ولم تقعد ، فرغم ان اضاءة المكتب كانت مسلطة على عينى البحيرى ، الذى لم ير النور منذ اربعة ايام .. *الا ان الضابط المحقق اصيب بحالة ذعر وظل يصرخ : أمن ، أمن ، أمن .. بعد ان*

سقط بجسده أسفل المكتب .. وفى اقل من لحظة اندفع احد المخبرين وجلس على وجه البحيرى وقام آخرون بتقييده وإعادة العصابة على وجهه .. ثم تأديبه على هذه الجريمة بعلقة ساخنة استمرت سبع ساعات متواصلة .. دخل بعدها محقق آخر وقال لمحمد دون مقدمات .

مجدى غريب قام باطلاق الرصاص على حسن ابو باشا ..

- قال البحيرى : ومن هو حسن ابو باشا هذا ...

* انت هاتستهبل يابن الـ ... وسيل من الصفعات .. ثم استطرد الضابط وقال - المطلوب منك الآن ان تحكى كيف حدث هذا . وكم دفعوا لك من اجل ان تعود لهم السيارة المستخدمة فى الحادث ؟ وكيف سرقتها ؟ احكى يا بحيرى كل شئ فأنت غير متورط - انت مجرد أداة ..

البحيرى - لم يفهم شيئا من هذا الكلام .. سيارة مسروقة .. ابو باشا اطلاق رصاص .

حاول البحيرى ان يستجمع ذاكرته فمن هو ابو باشا هذا ، انه اسم مألوف لكن متي سمعه واين ؟ وما هى وظيفته ؟ ولماذا اطلقوا عليه الرصاص ؟ سكت البحيرى ولم يرد لم يعرف كيف يرد - ولا بماذا يرد .

* تكلم يابحيرى احسن لك .

- بشرفى ..

- والله العظيم - لا اعرف شيئا من هذا .

* اذن فانت لا تعرف مصلحتك

- وما ان خرجت الكلمة من فم المحقق حتى وجد البحيرى عشرات العصى والكرابيج قد انهالت عليه وعلقوه على الباب .. وانهالت

الضربات - وتوالت الصرخات - ولا من مجيب - مشطوا جسده بالكهرباء حتى تحول الى كتلة من الالم والدم ..

ظل محمد يصرخ سأقول كل حاجة

المساومة

ومرت ساعات لا يعرف عددها وفجأة سمع صوتا يقول : كفى هذا ، البسوه الملابس ، احكموا العصابة على عينيه وادخلوه الى غرفة التحقيق ، بعد التأكد من إحكام قيوده ..

قال المحقق : يامحمد لقد جاء الباشا الكبير ، ليعقد معك صفقة ، كل ما هو مطلوب منك ان تعترف وتشهد على مجدى غريب بانه قتل ابو باشا ، وانه اشترى السلاح ، وانك سرقت السيارة وقدتها ونعدك بانك ستكون علي اول طيارة الى خارج مصر بعد ان يصدر الحكم .. وسوف نعطى امك واخاك شقة .. وندفع لك عشرة الاف جنيه .. بالاضافة لعقد عمل بالخارج ، يمكنك ان تعيش به ملكا - فكر جيدا لأن الرفض معناه أنك ستخسر كثيرا وسوف تندم وتشيل القضية وتعدم وتشرد امك واخوتك ..

يفكر البحيرى - ولكنه متأكد ان مجدى غريب برئ ، لقد كان معه فى المستشفى يوم الحادث - ثم عاد به الى المنزل - ولم يخرج بحيرى منه لانه كان مصابا بالتهاب كلوى ..

ادخلوه مرة اخرى الى غرفة التحقيق بعد دقائق :

* هل فكرت ؟

- ولكن يا باشا .. انا متأكد انه برئ .

* ونحن ايضا متأكدون .

- اذن لماذا يلبس القضية .

صمت الشاب .. ووسط هذا الشعور بالقهر بدأ يحدث نفسه :

- يارب - انا محمد بحيرى - الضعيف الفقير - اتحمل كل هذا - اتحمل ظلم الحكومة - وهل انا اقدر على الحكومة .

وقبل ان ينهى البحيرى تفكيره بدأت حفلة تعذيب شرسة .

وتتكرر حفلات التعذيب - واعترافات متضاربة يقولها ، ثم ينفيها ثم يقول عكسها .. والعروض تزيد والتهديدات تزيد ، وهو يزداد تماسكا بل واصابته حالة من العناد والسخرية فما ان تتوقف حفلات التعذيب - حتى يبدأ فى المشاغبة فيقوم بحك رأسه فى الارض ليرفع العصابة عن عينه في محاولة ان يري ما حوله فيراه الحراس وتنهال عليه الضربات وبدأت جيوش الذباب تنهش فى الجروح العارية - التى يتم كهربته عليها يوميا أثناء حفلات التعذيب الجماعية والفردية .

الى النيابة

وقبل الذهاب الى النيابة ، احضر الزبانية الدكتور المقدم مجدى المنياوى وهو طبيب بمصلحة السجون وتحت إشراف طبيب اخر برتبة إعلى - تلقى مجدى غريب كمية كبيرة من الحقن والكبسولات والمضادات الحيوية على هيئة رش (Spray) - وكذلك تلقى بحيرى علاجا مماثلا - ولم يشفع العلاج الذى استمر بضعة ايام فى رفع العصابة عن عينيهما - أو فك قيود يديهما والمعقودة خلف ظهرهما لتحول دون النوم فى الوضع الطبيعى .

وفى يوم ٨٧/٦/١٦ الساعة الثانية ظهرا وجد مجدى غريب العصابة ترفع عن عينيه ووجد نفسه امام محكمة الجيزة الابتدائية .

كانت المرة الاولى التى ترى فيها عيناه النور وترفع العصابة عنهما منذ اكثر من شهر - اما بحيرى فقد كان حظه افضل ، حيث رفعت العصابة عن عينيه امام الباب الرئيسى لجامعة القاهرة - احس بحيرى بالفرح - فها هو يركب سيارة - ويرى الناس فى الشوارع - انه مايزال يعيش ويرى .

لحظات عصيبة

فى الساعة الرابعة والنصف مساء ، قامت النيابة بعمل عرض للمتهمين امام الشهود ، وكانوا خمسة شهود - احدهم في حوالى الخامسة والستين من عمره - والثانى فى حوالى الخامسة والثلاثين - وثلاثة من الشباب فى العقد الثالث من العمر - حوالى ٢٥ سنة - وفى عملية العرض قال الشبان الثالثة انهم يستطيعون تمييز القاتل تماما ، وانه ليس من بين هؤلاء .. وتكررت عملية العرض عدة مرات - واصر الشبان الثلاثة على موقفهم - اما الرجل المسن - فقد بدأ مضطربا مترددا كما اثبتت النيابة ذلك - فتارة يشير الى مجدى غريب - وتارة الى البحيرى وكذلك فعل الشاهد الثانى الذى ردد : **المباحث ستقتلنى** .. واثبت وكيل النيابة ان الشاهد المسن - والشاهد الثانى كانا قد شاهدا المتهمين قبل ذلك خلسة فى مباحث امن الدولة .

وفى حوالى الساعة السادسة مساء - بدأ التحقيق مع كل مجدى غريب ومحمد بحيري امام نيابة الجيزة قام بالتحقيق مع مجدى غريب المستشار محمد الشوربجى وقد اكد المستشار انه لن يضغط عليه وانه يريده ان يقول له الحقيقة .

المباحث تفقد اعصابها

وفور انتهاء التحقيق استقبل رجال امن الدولة المتهمين بالضرب اسفل سراى النيابة وعاد المتهمان الى معهد امناء الشرطة - وادركا ذلك من اصوات الصراخ المنبعث من عرف التحقيق - تركوهما حوالى الساعة - وجاء اليهما احد كبار الضباط المحققين قال لهما ان النيابة «بنت ...» واخذ يكيل الشتائم للنيابة والقضاء والقانون والدستور واخذ يهدد ويتوعد مؤكداً ان هناك اوامر بقتلهما ولن ينفع فى هذه الحالة نيابة ولا قضاء .

وفى اليوم الثانى ذهب المتهمان معصوبى العينين - مكتوفى اليدين الى النيابة - ووجدا ان مساعد كبير اطباء الطب الشرعى موجود ، حيث وقع عليهما الكشف الطبى واثبت آثار التعذيب وابدى عجبه الشديد بالآثار الفظيعة للتعذيب واكد انه لأول مرة يرى مثل هذه البشاعة فى التعذيب واستغرق الكشف الطبى حوالى الساعة - ثم اكمل رئيس النيابة تحقيقاته ، وتم عرض الملابس على الطبيب الشرعى واثبت ما بها من آثار .

وبعد انتهاء التحقيق فى النيابة ، علم الضباط بان الملابس الملوثة بالدماء قد تم اثباتها ، وكرد فعل على هذا قاموا بضرب المتهمين ضربا شديدا امام البوابة الرئيسية لمحكمة الجيزة الكلية امام مطلع السلالم وتم وضع زلطتين على عينى مجدى غريب ثم عصبت العصابة للضغط عليهما ، وتعطلت السيارة ، وتم استجواب المتهمين عن كيفية تسريب الملابس الملوثة بالدماء مؤكدين فى النهاية انهم قادرون على تعذيب

وكيل النيابة ذاته . هذا وقد اثبت المتهمان ذلك فى محضر النيابة فى تاريخ لاحق يوم السبت ٢٠ يونية ١٩٨٧ . وفى هذا التاريخ تم استكمال التحقيق فى النيابة باستجواب محمد بحيرى عن مكان وجود مجدى غريب فى يوم اطلاق الرصاص على ابو باشا .

المتهم الثالث

لم يكن فاروق المتهم الثالث يعرف مجدى غريب ولم يكن صديقا لمحمد البحيرى ، فرقت بينهما الاقدار فى كل شئ ، حتى دفعهما الظلم والتلفيق الى خندق واحد .. يوم ان ابرزت وزارة الداخلية اسماء الابرياء الثلاثة واتهمتهم بمحاولة قتل ابو باشا .. وكادت تعلقهم على اعواد المشانق .. لولا رحمة الله وعدله ورغم ان فاروق هو المتهم الثالث فى الترتيب بعد مجدى غريب ومحمد البحيرى فإن فاروق يكاد يكون من ابرز ملامح الماساة التى جسدتها القصص الثلاث لمأساة التلفيق والتعذيب حتى انه شاع بطول البلاد وعرضها نبأ وفاته من شدة ما تعرض له .

وفى يوم اطلاق الرصاص على اللواء ابو باشا كان فاروق خالى الذهن وذهب الى مدرسته ، وألقى الدروس على التلاميذ ، ثم عاد الى المطعم ، فأعد الافطار للصائمين ، وبعده اعد وجبة السحور ، ثم صلى الفجر وعاد من عمله الى شقته وكرر فاروق روتينه اليومى فى اليوم التالى ، واثناء عودته من المدرسة للمطعم - قرأ الصحف اليومية - فعلم بنبأ اطلاق الرصاص على ابو باشا - استمر فى عمله ، اعد وجبة الافطار ثم وجبة السحور وقدمها كعادته لزبائن المطعم ، ثم عاد لزوجته بعد صلاة الفجر . كان فى حاجة الى النوم .. وكأن القدر كان يقول له : فلترتشف يا فاروق من الراحة اكبر قدر ممكن - فلديك ايام قادمة تشيب لها

الرؤوس - ولتمشط لحيتك الطويلة السمراء فان أياد تتربص بها لتقتلعها شعرة بعد شعرة ، وخصلة بعد خصلة ، ولتناجي زوجتك بما شئت فان يد الظلم تتربص بكما : ولتملأ عينيك من عشك الهادئ ، فلن ترى عينك النور اياما طويلة سوداء .

كانت المباحث قد فشلت في العثور على اى خيط يقود الى الذين اطلقوا الرصاص على ابو باشا وكان ان اتجهت نيتهم الى تلفيق القضية لأي مجموعة من الاشخاص حفظا لماء الوجه ، كانت المباحث قد فحصت بصمات جميع من سبق اعتقالهم فى قضايا الاتجاه الاسلامي - وقارنتها بالبصمات المرفوعة عن زجاجة المثلجات التى عثر عليها لدى الكشك المواجه لمنزل ابو باشا ، عسى ان يكون هناك اي تشابه بين صورة وشكل الذين اطلقوا الرصاص وبين فاروق عاشور . الا ان المباحث قررت ان تحمل فاروق التهمة عن طريق ادعاء ان البصمات المرفوعة هى بصماته - ومن يحمل فشل الاقوياء الا الضعفاء !!

فى يوم ١٩٨٧/٥/١٩ كانت جحافل الظلام تهبط على قريتى الخيارية - وكفر بدواى - وحمل الظالمون على ابناء القريتين . فاعتقلوا كل شباب الخيارية وكفر بداوى واعتقلوا كل من يمت بصلة الى فاروق عاشور الاب ، الأخ ، الصهر ، والد الزوجة .. ولم يجد الظالمون مانعا من اعتقال الام وام الزوجة حيث تم استجوابهما عدة مرات في مقر مباحث امن الدولة بالمنصورة .

اختطفوا فاروق عاشور من احضان عروسه ، لم يمر علي زفافه الا ثلاثون يوما حملوه وراحوا يضربون الارض باحذيتهم الثقيلة كانها مطارق سورداء فوق رؤوس الضعفاء .و التقى فاروق بالعديد من اخوانه

في زنازين المنصورة وتم ترحيله الى سجن استقبال طرة - حيث تتربص الافاعى والعقارب .

كان سجن الاستقبال مكتظا بالمعتقلين - وكان هناك في كل زنزانة اكثر من ٢٥ معتقلا برغم انها لا تزيد على ١٦ مترا ، و لم تكن هناك وسائد أو بطاطين أو طعام أو ماء .

فى قبضة الظالمين

فى اليوم التالى استدعى فاروق الى غرف الادارة وعملوا له عدة مرات «فيش» لأصابع اليدين اكثر من عشر مرات في يومين .

فى يوم ١٩٨٧/٥/٢٢ تم نقل فاروق الى الحبس الانفرادى فى زنزانة ٦/١ عنبر ب و كان موعد أذان المغرب يقترب ، ولم يجد فاروق ما يفطر عليه ، وكانت الزنزانة خالية من كل شئ الا الذباب والقاذورات والمياه المتسخة ، نظر فاروق الى سقف الزنزانة وانخرط فى الدعاء وقبيل المغرب بدقائق فتقدم منه ضباط وجنود .. أحذية ثقيلة .. مفتاح يفتح الباب .. سيل من الركلات والشتائم .. عصابة قذرة على عينيه .. قيد فى يديه الى خلف الظهر .. سيارة تتحرك تقف بعد دقائق .. ينزل فاروق .. اذان المغرب لا طعام ولا شراب تجريد من الثياب ... والكلاب تنبح ..

فاروق عاشور عاريا كما ولدته امه ، جائعا عطشان امام ذئاب بشرية لا تعرف عهدا ولاذمة ولا ترعى كرامة انسان .

* انت الذى اطلقت الرصاص على ابو باشا ؟

- هل تمزحون معى ؟!

* وهل هذا مكان المزاح يابن ....

- الكرابيج تنهال على الجسد العارى - العصى الغليظة - الركلات.

مسرحية المشنقة والبصمات المزيفة

* سوف تحكي لنا كيف اطلقت الرصاص - من كان معك - من اين حصلت على السلاح .

* نحن الذين نقرر - وقد قررنا انه حدث منك .

- ولكن من اين لى ان اعلم .

* اذن اخرج لسانك لتشرب .

اخرج فاروق لسانه وعيناه تغطيهما بالعصابة فصعقه المحقق بالكهرباء - فاروق يصرخ .

* اصرخ كما تشاء - انت فى جبل .

- يارب الرحمة ..

* يا فاروق نحن متأكدون مما نقول - ان بصماتك على زجاجة البيبسى كولا تؤكد ذلك !

- اقسم بالله لا اعرف شيئا عن هذا الموضوع .

لا فائدة .. لا تراوغ .. استمع لى جيدا .. هناك بصماتك .. وهذا يكفى امام القضاء .. سواء اعترفت ام لم تعترف - فلا جدوى - ولكن اذا اعترفت انقذت نفسك - وانقذت اهلك من عذاب اليم .

- والله العظيم لا أعرف .

* لا فائدة ، علقوا فاروق من يديه الى الخلف - كالذبيحة تماما ، العشرات يضربونه - والعشرات يكهربونه - يرتفع الفولت وتزدد الصرخات - تزداد لسعات الكرابيج .

- لا اعرف !

دهنوا جسمه العارى بالدماء - اطلقوا عليه الكلاب :

- اقسم بالله لا اعلم ياناس !

وضعوا رأسه فى مشنقة - اوقفوه على كرسى . قالوا له : بضربة واحدة ستشنق .

- اقسم بالله لا اعرف !

بعد عشر ساعات متواصلة من العذاب يستريح الجلادون :

- اريد طعاما - أريد ماء !

لا فائدة . *واستمر التعذيب على هذه الصورة ثمانية ايام متواصلة - لم يعد جسد فاوق يحتمل مزيدا من التعذيب الا ان قلب ولسان فاروق مشغولان بقراءة القرآن .*

التهديد بهنك عرض الزوجة :

* يبدو انك مجرم محترف سوف تحضر الآن زوجتك .

- وما ذنب زوجتى ؟

* يجب ان تتكلم والا فعلنا بها كذا وكذا امامك .

- حسبى الله ونعم الوكيل .

يقول فاروق : وضعوا كمية من القطن داخل فمى ولصقوه من الخارج بشريحة كبيرة من البلاستر وكانت بالطبع عيناي معصوبتين ، وتركوني اسمع هذا الحوار :

* ماسمك يااخت ؟

- اسمى ...

* ما اسم زوجك ؟

- فاروق السيد على عاشور

* متى تزوجتما .

- منذ حوالى شهر ونصف .

* يا أمن - ويقصد المخبرين بكلمة الامن - اخرجها من هنا - اخرجها الحراس - أوقفوها امام الغرفة ورفعوا البلاستر والقطن من فم فاروق .

* هل سمعت صوت زوجتك الحبيبة ؟

- يا كفار - يا مجرمين - لعنة الله على الظالمين - لعنة الله على الكافرين - حسبى الله ونعم الوكيل .

ركلات - ضربات - عصا - كرابيج - كهرباء - كلاب بوليسية - صراخ - لا اله الا الله - محمد رسول الله .

احد الحراس يقول : كفى انه يموت عادت الزوجة بعد ان سمعت كل شئ - الركلات - الصفعات - الصرخات - كلمات الحارس - وهل يتحمل فاروق كل هذا - هل يتحمل جسم فاروق القصير الضعيف كل هذا - لم تحتمل الزوجة الامها فباحت لأمها بكلمات انتشرت كالبرق فى ارجاء القرية مات فاروق من التعذيب ، تحولت القرية الى ماتم كبير . الاهالى يعزون بعضهم بعضا ولكن فى الخفاء ، فقد خافت قلوبهم من ان تطاردهم يد البطش وتحرم عليهم البقاء - بعد ان نزلت تلك اليد الباطشة على جسد فاوق بالكرباج .

محاولة الهرب

وقف فاروق عاريا - وفوق جسده جيش من الذباب - وعيناه معصوبتان ويداه مقيدتان منذ لحظة وصوله - احس فاروق بوجود شخص الى جواره فقال :

ايها الحارس - ارجوك ابعد الذباب عنى .

* قف ولا تتحرك -ولا تخرج لسانك من فمك .

- الست انسانا - اليس لك اولاد ؟

* اخرس قلت لك .

- الله ينتقم منك .

* ياشيخ فاروق لا تدعو على ماذنبى أنا ؟!

- بالله عليك ماذا فعلوا بزوجتى ، هل رأيتها ؟

* نعم - ولم يفعلوا بها شيئا

- هل تقسم على ذلك

* اقسم ..

- ولكى يطمئن قلب فاروق لصدق الرجل قال له :

- ماذا كانت تلبس ؟ وما لون ملابسها ؟

* لونها كذا ..

- قال فاروق بالضبط - الان استرحت !

لحظات الهروب من السجن

تحول جسد فاروق الى كتلة من الدم والصديد والقبح - وجبات التعذيب على ايدى المحققين - ووجبات التعذيب بعد رحيل المحققين على ايدى الذباب نهارا - والناموس ليلا لم يعد فاروق يحتمل، فقرر فاروق ان يحاول الهرب - فى اثناء عودته من احدى وجبات التعذيب - نادى المحقق على الحارس - ترك الحارس فاروق على السلم وذهب الى المحقق - فاروق يتحسس المكان - لا احد - حاول فك يديه المقيدتين

خلف ظهره – ولكنه لم يقدر – يقوم بحك رأسه فى الحائط – ينجح تماما فى ازاحتها .

يجرى بسرعة مجنونة وفى لحظات يقطع المسافة بين الطرقة والسلم وفي لمح البصر يعبر الفناء .. يقفز من فوق السور .. عن طريق احد غرف التفتيش – يكتشف وجود سور اخر على بعد امتار يجرى بسرعة .. تغوص قدماه الحافيتان فى ارض الحديقة الموحلة .. ينتزعهما اخيرا يرى الباب المغلق .. يزداد الامل فى الخلاص ، قلبه يدق بسرعة وصوته يسمع من على بعد امتار .. وعيناه ترغرغ بدموع الوهن والفرحة إلا ان الفرحة لا تتم فيقبض عليه ويعاد الى جلاديه .

..ولنترك ما يقوله المتهمون لنرى ما تقوله مباحث أمن الدولة والذى يؤكد الأسلوب الذى لجأ اليه زكى بدروتكشف اعترافاً صريحا بجريمة التلفيق .

ادارة مباحث أمن الدولة فرع الجيزة

السيد الاستاذ المستشار / المحامي العام لنيابات الجيزة

تحية طيبة وبعد :

بالنسبة لحادث محاولة اغتيال السيد اللواء/ حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق (موضوع تحقيقات القضية رقم ٣١٣٣ جنايات العجوزة لسنة ١٩٨٧) نفيد بالآتى :

تقرير امنى يؤكد تطابق بصمات فاروق عاشور مع بصمات المعمل الجنائى.

– سبق ان رصدت المتابعة قيام عناصر تنظيم الجهاد بالتخطيط

والاعداد لتنفيذ عمليات ارهابية ضد بعض الشخصيات العامة ذلك برصد تحركاتهم ، ومقار اقامتهم بهدف اغتيالهم لزعزعة الاستقرار بالجبهة الداخلية واحداث فوضى شاملة وارهاب اجهزة الامن .. ومن بين الشخصيات العامة التى استهدفتها عناصر التنظيم السيد اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق بدعوى مواقفه المتشددة ضد عناصر الجماعات الاسلامية خلال فترة تقلده لمنصب وزير الداخلية ، بالاضافة الى ما اشاعوه فى اوساطهم حول قيام سيادته بالقاء المصحف على الارض .. واعتلائه بقدمه بالاضافة الى الضباط الذين ادعى عليهم قيامهم بتعذيب بعض العناصر التى سبق اتهامها فى القضية ٨١/٤٦٢ أمن دولة عليا (تنظيم الجهاد)

- وفى اطار البحث عن مرتكبى الحادث .. نفيد بالآتى :

قام المعمل الجنائى الذى تولى رفع الآثار المتخلفة عن الحادث ومن بينها بصمات اصابع وجدت على زجاجتى مياه غازية قام مرتكبا الحادث بشرائهما من كشك سجاير ومرطبات ملك / رشادمحمد ابراهيم امام منزل المجنى عليه حيث ذكر صاحب الكشك ان مرتكبى الحادث لم يستكملا تناول محتويات هاتين الزجاجتين وقاموا بوضعهما داخل صندوق الزجاجات الغازية الفارغ . وهرعا الى سيارة نصف نقل كانت بجانب الكشك وباجراء المضاهاة الفنية بمعرفة خبراء المعمل الجنائى على البصمات مرفوعة من احدى الزجاجتين على البصمات المحفوظة بالمعمل لجميع عناصر تنظيم الجهاد ، والمشتبه فيهم تطابقت مع بصمة عنصر تنظيم الجهاد / فاروق السيد على عاشور (مواليد ١٩٦١/١٢/٢٤ دقهلية - عامل بمطعم بشربين - ومقيم بكفر بداوى دقهلية - عضو

تنظيم الجهاد بمجموعة الخيارية مركز المنصورة - سبق اعتقاله عام (١٩٨١) .

تم عرض الصور الخاصة بالمشتبه فيهم من عناصر التنظيم بطريقة مجمعة على شهود الحادث حيث تعرف الشاهد رشاد محمد ابراهيم صالح علي صورة المتهم / مجدى غريب احمد فايد ، وقرر انه كان متواجدا قبل وقوع الحادث مباشرة وهو الذى قام بشراء زجاجتى المياه الغازية ، وقام بدفع مبلغ الخمسين قرشا ثمنا لهما واعاد الزجاجتين على عجل قبل اتمام تناولهما ، واستقل السيارة التى استخدمت في ارتكاب الحادث قبل وقوعه بلحظات .

كما تعرف الشاهد / ابراهيم السيد محمد - سائق بهيئة النقل العام على صورة مجدى غريب فايد وقرر انه شاهد المذكور ظهر يوم ارتكاب الحادث ومنعه من الوقوف بموقف الاتوبيس بنفس المنطقة الكائن بها منزل المجنى عليه وانه تناقش معه لفترة سمحت له بالتأكد من ملامحه .

وبفحص فوارغ الطلقات التى عثر عليها بمكان الحادث معمليا تبين انها من عيار ٦٢ ، ٣٩/٧ لوط ٨٣/٢٧ وتجدر الاشارة الى سابقة ضبط طلقات من نفس العيار واللوط وسنة الصنع ضمن مضبوطات عضو التنظيم خالد عبدالسميع محمد يوسف الذى سبق ان سلم كمية من تلك الطلقات لعناصر من تنظيم الجهاد بمجموعة بولاق الدكرور المرتبط بها تنظيميا ومن بينهم مجدى غريب .

وقد تم العثور على السيارة التي استخدمت فى ارتكاب الحادث بالطريق العام بمنطقة بشتيل ، وتم فحصها بمعرفة خبراء المعمل الجنائى حيث عثر بها على اثار طلقات نارية وبقعة دم على المقعد المجاور

للسائق تبين من فحصها انها من فصيلة O .. وهى من نفس فصيلة دم المدعو / مجدى غريب فايد كما تبين ان السيارة ملك محافظة الجيزة وانها سرقت من الطريق العام عن طريق كسر الهواية الجانبية لباب السيارة واجراء توصيلة داخلية ، وان السيارة قد تم اجراء بعض اعمال السمكرة بها عقب سرقتها بورشة محمد فؤاد شلبى (سمكرى سيارات ويقيم ٦ مدينة عامر بولاق الدكرور) الذى تعرف عليها وذكر ان البحيري المقيم ١ شارع غريب فايد بولاق الدكرور والذى يعمل سائقا طرف مجدى غريب احمد فايد انه هو الذى تسلمها .

وتجدر الاشارة الى انه قد صدر قرار باعتقال كل من :

- مجدى غريب احمد فايد بالقرار رقم ٢٨٨/٥٣٨ فى ١٩٨٧/٥/٦

- فاروق السيد عاشور بالقرار رقم ٢٩٥/٥٤٥ فى ١٩٨٧/٥/٦

- محمد طه عبدالعظيم البحيرى بالقرار رقم ٨٧/١٧٣ فى ١٩٨٧/٥/٦

- كما تم اخطار نيابة امن الدولة العليا بنشاطهم التنظيمى .

- جار استمرار التحرى

عرض برجاء النظر ..

عميد / محمد عبدالحميد .

هذا هو نص التقرير الذى قدمته مباحث امن الدولة بالجيزة لتلفيق القضية للأبرياء الثلاثة .

ونترك التعليق للقارئ والحكم للتاريخ ..

المتهمون الحقيقيون

وفى الثانى من سبتمبر ١٩٨٩ أعلنت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) حكمها فى قضية (الناجون من النار)الأوائل من المتهمين الحقيقيين حيث عاقبت الخمسة الأوائل وهم مجدى الصفتى ، ويسرى عبدالمنعم وعادل موسى عطية وعبدالله اسماعيل وأمين جمعة بالأشغال الشاقة المؤبدة وأربعة آخرين بالأشغال الشاقة عشر سنوات وتغريم كل منهم ٢٠٠٠ جنيه إضافة الى سبعة عشراً متهماً آخرين ، بالحبس لمدد مختلفة .

ولو أجل هذا التنظيم محاولة اغتيال النبوى اسماعيل حتى يقدم مجدى غريب ، ومحمد البحيرى ، وفاروق عاشور للمحاكمة لكانوا قد قضوا زهرة شبابهم وراء الأسوار .

ثالثا

تجاوزات رجال الشرطة

((فى عهد الطاغية زكى بدر ظهر بين رجاله طغاة وجبابرة صغار في كل المواقع ..
وصدق الله العظيم في قوله :
« ربنا إنّا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا . ربنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعناً كبيراً)).
(الأحزاب : ٦٧ - ٦٨)

لم تتوقف التجاوزات التى وقعت في عهد زكى بدر علي اصحاب الرأى والفكر بل امتدت للكافة وتحولت أقسام الشرطة من مراكز لخدمة الشعب إلى أوكارلإهدار كرامة المواطنين وإزهاق أرواحهم لو دافعوا عن هذه الكرامة، حتي أن بعض هذه الأقسام رفعت شعارا هو "الداخل مفقود والخارج مولود" .

وفى السطور القادمة نعرض لنماذج محدودة تشير إلى هذا السجل الحافل بأسماء مئات من المواطنين البسطاء الذين راحوا ضحية سياسات زكي بدر وتعليماته لصغار الضباط وكبارهم بالضرب فى المليان وإطلاق أيديهم فى كل شيء تحت مظلة حمايته لرجاله ظالمين كانوا أو مظلومين.

نجل لواء المخابرات

المهندس عمرو مصطفى كمال شاب مصرى تخرج من قسم الالكترونيات بهندسة القاهرة عام ١٩٨٦ ، متدين يصوم الأثنين والخميس من كل أسبوع رياضى وحاصل على الحزام البنى فى الكاراتيه ولا ينتمى لأى تيار .

شاء قدره ان يخرج من منزله فى التاسعة من مساء الأربعاء ١٩٨٦/١١/١٩ لزيارة أحد اقاربه بمنطقة الهرم ، وفى شارع الهرم سمع أصوات إستغاثة فأوقف سيارته ليجد ستة أفراد يعتدون بوحشية على شخص فى الطريق ، فتحركت نزعة الشهامة داخله كأى مصرى وحاول أن يزود عن المعتدى عليه .

لكن قدره الأسود أوقعه فى أيدى ضباط مباحث أمن الدولة الذين لم يكن يعرفهم فى حياته ، فظن أن الأمر مشاجرة عادية يقف فيها الى

جانب المعتدى عليه وبحكم أنه رياضى يلعب الكاراتيه والكونغ فو ، فقد استطاع ان ينتصر عليهم

ساء ذلك ضباط المباحث ، وأدهشهم : كيف يستطيع شاب واحد إجبارهم على ترك مواطن شاؤوا أن يضربوه فقام أحدهم بالاتصال من داخل سيارتهم المرسيدس الفارهة بسيارة الدورية لإلقاء القبض على هذه الشاب واصطحابه الى داخل قسم شرطة الهرم - مركز سطوتهم وجبروتهم - وأرادوا أن يؤدبوه على ما ارتكب فى حق الشرطة .. دافع عن نفسه فكان نصيبه طلقات رصاص فى بطنه أردته قتيلا . وبينما هو يلفظ أنفاسه الأخيرة أخذ يهددهم بأن دمه لن يضيع هباء لأن والده لواء بالمخابرات ، وظنوا أن القتيل السابح فى دمائه يهذى من أثر الرصاص !

بعد أن لفظ الأنفاس قلبوا فى جيوبه ، فوجدوا كلامه صحيحا فماذا يفعلون لمداراة جرمهم قاموا فى البداية باخفاء كافة البطاقات التى يحملها ورخص القيادة ثم نقلوا الجثة لمستشفى أم المصريين مساء نفس اليوم ، وأحسوا أنهم يسلمون رقابهم الى حبل المشنقة فتفتق ذهن احدهم عن حيلة ، ماذا لو نقلوه الى طريق مصر الاسكندرية الصحراوى ، ووضعوه بعرض الطريق حتى تدهسه السيارات وبالتالى يتم إخفاء الآثار الجنائية للجريمة ؟!

وشاء قدرهم أن أول قائد سيارة يبلغ عن الجثة شاويش نوبتجى النقطة ٥ر١٠ بالطريق ، وينتقل النقيب محمد رجائى ويحرر المحضر رقم ٧٩١١ إدارى الهرم ويثبت فيه إن البطن ممزقة .

إذن ، فشلت الحيلة التى لجأ إليها القتلة ، لكن لا بأس بأن يستبدلوا الجثة بأخرى يتم ادخالها المستشفى للحصول على التقرير

الطبى وليدفنوا هذه الجثة التى تدينهم ، وفى هذه الأثناء أبلغ أهل المتوفى قسم الغياب بوزارة الداخلية للبحث عن عمرو ، وفى صباح يوم ١٩٨٦/١٢/٧ اتصل بهم تليفونيا العقيد عبدالمجيد عويضة رئيس قسم الغياب بالوزارة ليبلغهم أن اشارة وردت اليه من قسم الهرم تفيد أن شابا تنطبق عليه أوصاف عمرو مات إثر حادث تصادم بشارع الهرم وذكر لهم فيما بعد أنه أبلغهم بالحادث رأفة بهم لأن لديه تعليمات بعدم ابلاغهم ، وتذهب أسرة المهندس عمرو الى القسم لاستطلاع الأمر فينفى الضباط علمهم بأى شئ عن المجنى إليه أو سيادته أو الاشارة المرسلة الى رئيس قسم الغياب !

ساور الشك أحد أقارب المجنى عليه وهو المهندس محمد وجيه فتسلل الى مكان جراج السيارات خلف القسم ليجد سيارة عمرو وقد عطتها الأتربة وحينئذ عقدت الدهشة لسان ضباط القسم فطلبوا من الاسرة الانصراف والعودة فى مساء نفس اليوم .

فى المساء إستقبل اللواء أحمد كوهية مدير أمن الجيزة ومأمور قسم شرطة الهرم الاسرة فأخبرهم بأنهم وجدوا سيارة عمرو سليمة تماما وبها مفاتيحها فى شارع الملك فيصل بينما وجدوا جثة عمرو فى طريق مصر الاسكندرية الصحراوى وأحضروا ثلاثة من الجنود ليشهدوا بأنهم رأوه يجرى فى إتجاه الاسكندرية وقدمت الشرطة الى نيابة الجيزة الكلية ملخصا بالواقعة فى يوم ١٩٨٦/١٢/٩ والتى بدأت التحقيق .

وبعد ثلاثة أيام فقط إتصل اللواء زكى بدر وزير الداخلية بالمحامى العام لنيابات الجيزة يطالبه بوقف التحقيق .

وذهب والد عمرو ليستطلع الأمر فأخبره وكيل النيابة الذى بدأ التحقيق - بصفه ودية - بالبحث عن جهاز آخر غير جهاز الشرطة للقيام بالتحرى حول الموضوع ، فاتجه والد المجنى عليه للمخابرات الحربية بصفته ضابط سابقا بالجيش وكلفت المجموعة ٧٥ مخابرات حربية بتحريات ثبت بعدها تورط الشرطة فى إوتكاب جريمة القتل ورفعت تقريرا بذلك الى المشير عبدالحليم أبو غزالة وزير الدفاع لكن يدأ خفيه إمتدت لتهديد الضابط المحقق وأمره بعدم تقديم تقرير حول الحادث ، و تم نقل وكيل النيابة الذى بدأ التحقيق فى الحادث من نيابة الجيزة الى مكان آخر واسمه عبدالمنعم عبدالحكيم وحفظ التحقيق .

وبعد ٥٤ يوما من الحادث تم استخراج الجثة لتشريحها رغم ان أسرة المجنى عليه قررت للطبيب الشرعى أنها ليست جثة عمرو وأثبتوا ذلك من خلال رسم لحشو أسنانه والذى حرره الطبيب المعالج لعمرو كما تجاهل الاشارة الى أن الجثة الحقيقية كانت بطنها ممزقة وهو موضوع المحضر رقم ٧٩١١ إدارى العجوزة .

ما هى الأخطاء التى وقعوا فيها لتكشفهم؟

- الجثة التى تم دفنها بعد خمسة أيام من الوفاة على انها جثة عمرو كانت لا تزال تنزف حسب أقوال اسماعيل فرغلى سائق سيارة دفن الموتى.

- الفانلة التى كانت على الجثة موضع التشريح بها ثقب أمام البطن محاط بالدماء ولكن لاتقابلها أى اصابة ببطن الجثة .

- وجود جزء من ملابس عمرو على الجثه المنسوبه و الجزء الآخر فى قسم شرطة الهرم

- إختفاء طبيب أول مستشفى أم المصريين الذى كتب التقرير الصحيح لمدة ٦ شهور ثم عاد الى عمله دون تقديم أى عذر وقبلته الادارة الصحية بالمنطقة .

- عدم قيام قسم شرطة الهرم بابلاغ قسم الغياب بوزارة الداخلية بالحادث إلا بعد ١٨ يوما من تاريخ الوفاة .

- طلب ضابط الشرطة الذى أرسل مع الجثة الحقيقية للمستشفى ويدعى «أمجد» من الطبيب عدم إثبات الآثار الجنائية بالجثة .

- النقيب محمد رجائى قرر فى المحضر رقم ٧٩١١ لسنة ٨٦ إدارى الهرم بأنه لا يوجد شهود للحادث بينما فى ١٩٨٦/١٢/٧ أحضر قسم الهرم ثلاثة جنود للشهادة وهؤلاء الشهود تضاربت أقوالهم .

هذه المأساة لم يكتبها أحد أشهر الرواه العالميين بل هى حقيقية كل كلمة فيها يوجد مستند يدل عليها وفى كل مرة يفتح التحقيق لمعرفة الجناه الحقيقيين تمتد الأيدى الخفية لإغلاقه .

لكن جرحا كبيرا مازال فى نفوس هذه الاسرة المنكوبة وهى أسرة على إتصالات كبيرة بمسئولى الدولة ومع ذلك ضاع حقها فى إثبات الجانى الحقيقى ، ترى إذا كان هذا حال هذه الأسرة التى حكم عليها بالتعاسة فماذا لو كان ذلك القتيل بأيدى الشرطة شابا فقيرا غير ذى جاه ؟ وهل نحن فى وطن ضابط الشرطة فيه هو الخصم والحكم ، هو القاضى الذى

ينفذ أحكام الاعدام وفورا دون نقض أو ابرام ؟ هل بلغت تعليمات وزير الداخلية لضباطه هذا الحد الذى يجعلهم يقتلون أحد الشباب ويتفننون فى إخفاء الجريمة ؟ ثم هل بلغت سطوة الداخلية حد منع النيابة من التحرى عن الجانى الحقيقى بل والتأثير على مصلحة الطب الشرعى ؟

هل إندمجت وزارتا الداخلية والعدل لتصبح وزارة واحدة بلا عدل ، بل تمارس أعتى أنواع الظلم .

إننا على صفحات هذا الكتاب نطالب بفتح التحقيق مرة أخرى فى هذه القضية لكشف الجناه الحقيقيين حتى تشفى صدور أسرته وتشفى معه صدور هذا الشعب إذ أنه ليس من العيب إرتكاب الخطأ لكن الجريمة هو التمادى فيه .

لكن أليست التعليمات الواردة اليهم « هى الضرب فى المليان » وهذه الجريمة ليست الوحيدة فقد شهد قسم شرطة رشيد فى بداية ديسمبر عام ٨٩ مقتل المواطن محمد عبود سعيد بيد ملازم أول شرطة بالقسم بعد مشاجرة بينهما أخرج على إثرها الضابط مسدسه وأطلق الرصاص .وفى الثالث من يناير ١٩٩٠ قتل مخبر شرطة سرى بقسم كفر الدوار يدعى مصطفى فرغلى بالاشتراك مع زميل له يدعى صبحى المواطن هانى محروس بسبب تهديده للمخبر بإبلاغ النيابة عن نشاطهم فى تزوير

الأوراق الرسمية فما كان إلا أن أطلقا الرصاص على رأس هانى ليردياه قتيلا ويثبت ذلك تقرير الطب الشرعى .

فلم تعد الشرطة فى خدمة الشعب بل أصبحت أداه لقتل الشعب وتعذيبه حتى يأتيه الفرج وأصبحت أقسام الشرطة المسئولة عن الأمان فى عهد زكى بدر كهوفا للإذلال والخارج منها ليس كالداخل إليها .

فمأمور مركز الخانكة يحتجز المواطن سلام سيد محمد ٧٢ يوما دون سبب ، ويتعرض هذا المواطن للتعذيب وتمنع النيابة من تفتيش غرفة الحجز الموجود بها فى نهاية اكتوبر ١٩٨٩ بما يجعل رئيس النيابة عبدالظاهر الجرف يأمر بضبط واحضار العميد حمدى شاكر مأمور القسم والرائد اسماعيل عبدالحكم رئيس المباحث (الأخبار ٧ نوفمبر ١٩٨٩) .

ويحال عونى فهمى السيسى (ضابط بالمرور) الى محكمة جنايات القاهرة فى يوم ١٨ ديسمبر ١٩٨٩ لاتهامه بتعذيب مواطن لمدة ثلاثة أيام لاكراهه على الاعتراف بجريمة سرقة (الوفد ١٩ نوفمبر ٨٩)

وتقضى محكمة سنورس الجزئية بسجن الرائد شرطة محمد محسن جمال الدين ستة شهور بتهمة إنتهاك حرمه مواطن .

وتصبح اساءة معاملة المواطنين داخل أقسام الشرطة ظاهرة تطالب المنظمة المصرية لحقوق الانسان النائب العام بالتحقيق فيها .

وكان سيف وزير الداخلية صارما فإما تنفيذ التعليمات الواردة منه شخصيا وإما الإقالة والتشريد فلا مكان فى جهاز الشرطة لمن لديه وازع

من دين أو أخلاق أو ضمير هكذا كان يرى زكى بدر .

وقبل أن يرحل زكى بدر باثنين وسبعين ساعة قتل أمين شرطة بالمسطحات المائية يدعى (ابراهيم يوسف) المواطن إبراهيم خليل اللطاط بقرية المطرية محافظة الدقهلية ورغم محاولات الشرطة تلفيق قضية للقتيل بدلا من إدانة القاتل ، اكتشفت ذلك النيابة ذلك ، فأمرت بحبس القاتل وقام محافظ دمياط اللواء محمد حسين مدين بتشييع الجنازة وصرف مبلغ من المال وشقة لأبناء القتيل !!

وماذا بعد القتل ؟!

فى نهاية اكتوبر ١٩٨٩ أصدرت نيابة دسوق قرارا باحضار الرائد مختار مصباح رئيس المباحث بالمدينة وضبط واحضار شرطيين سريين وأمين شرطة للتحقيق معهم فى واقعة احتجاز مواطنة (زينب محمد سليمان) بقسم الشرطة والاعتداء عليها بالضرب والسب وكانت هذه السيدة قد ذهبت لتحرير محضر بالقسم ضد مواطن تعرض لها بالمعاكسة فى الطريق العام .

وفى الاسبوع الأول من ديسمبر ١٩٨٩ ، وجه هانى طنطاوى وكيل نيابة مغاغة تهمتى استعمال القسوة والتعذيب الوحشى للرائد محمد مرسى الضابط بالبحث الجنائى لقيامه بتعذيب متهم لاكراهه على الاعتراف بأربع جرائم قتل وأكد التقرير الطبى وجود اعتداء جسيم على المجنى عليه جابر نادى فراج .

فى نهاية نوفمبر ١٩٨٩ ،بدأت نيابة قليوب التحقيق فى تعذيب مواطنة بأيدى النقيب محمد يوسف رئيس نقطة أشفين ، بعد ان رفضت التوقيع على محضر لإزالة منزلها وأثبت الطب الشرعى الإصابات التى تعرضت لها خلال التعذيب .

فى الاسبوع الأول من نوفمبر ٨٩ أمر سمير دوح وكيل نيابة مدينة نصر بضبط واحضار مصطفى شحاته رئيس المباحث واثنين من معاونى المباحث بتهمة إستعمال القسوة مع المضيفة الجوية ميرفت عبدالحميد لاجبارها على الاعتراف بجريمة سرقة واكد الطبيب الشرعى إصابة ميرفت بارتجاج فى المخ وكسر بالأسنان وعظمة الترقوة .

كل هذه نماذج حدثت فى شهرين فقط من فترة ولاية زكى بدر ، فماذا لو أحصينا الأحداث كلها ؟!

الأصدقاء الثلاثة

كانوا ثلاثة من الاصدقاء الاحياء .. وخلال ١٩ شهرا اصبحوا ثلاثة من الشهداء .. آخرهم الشاب احمد رفعت الذي تدوي قصته في بنها الان .. القتيل الغريق الذي وجدوا بطاقته الشخصية جافة داخل ملابسه ..والذي اكتشف الطبيب الشرعي وجود عدة كسور بفكه ومؤخر رأسه وأماكن اخري .

أما الحكاية وبدايتها .. فهي اشبه بالروايات الخيالية .. اولها ان الشاب وليد عبد العزيز قضى نحبه قتيلاً داخل قسم الشرطة في بنها .. اصيب بشلل بسبب التعذيب ثم ما لبث ان فاضت روحه داخل القسم وثبتت تلك الواقعة وحوكم بسببها رئيس المباحث ومعاون المباحث واحد

القضاة .. وثانيها الشاب محمد رضا عبد العزيز .. صديق وليد ورفيقة.. قبض عليه رجال المباحث بنفس القسم بتهمة ملفقة .. وعذبوه وعلقوه .. علي الجدار .. ومات الشاب .. واعلن رجال الشرطة انه انتحر بملاءة السرير داخل الحجز ثم كانت واقعة ثالث الاصدقاء الشهداء وهو الشاب احمد رفعت الذي رد صفعة ضابط المباحث بصفعة مثلها وكانت النتيجة ان حكم عليه بالاعدام .

مات الشاب احمد رفعت بين ايدي رجال مباحث بنها لم يكن سفاحاً او تجار مخدرات بل كان كما يقول اهل مدينته :شاباً مستقيما وطالباً مجتهداً .

تجاوزت احلامه الوردية في مستقبل مشرق ، احلام وطموحات رفاقه الذين هم في مثل عمره .. لم يمت قضاء وقدراً ، انما صرعه التعذيب الوحشي .. قضيته تبدأ وتنتهي في رفضه قبول " صفعه " حاول ضابط المباحث ان يوجهها اليه ، وسط اهل مدينته . المجتمعين في احد افراحها البسيطة المتواضعة ، لم يكن الشاب احمد رفعت - يتصور علي حال - أنه بهذا الرفض ينهي الامن والامان من حياته ، ويضع نفسه بين فكي الوحش ، ويغتال حياة الاستقرار والدراسة والحب ، والاحلام الوردية التي كان يعيشها .. ويخط بنفسه شهادة وفاته .. بل مصرعه ..!

القصة - كما يعرفها ويتناقلها بألم أهالي مدينة بنها - بدأت في احد الاحياء الشعبية بمدينة بنها ، عندما قتل احد ابناء هذا الحي بفعل تعذيب وحشي ، تعرض له ظلماً داخل قسم شرطة بنها ، وقبل ان ينتهي التعذيب . كان الضحيه قد اسلم روحه لخالقها .

وتركت قصة الشاب القتيل ، الشهيد ، وليد عبد العزيز ، مراره بالغة في نفوس اهالي المدينة ، ممن لم يعرفوه ، ومن عرفوه عن قرب - خاصة زملاءه واصدقاءه - ومن بين هؤلاء الاصدقاء كان الشاب محمد رضا الذي لقي هو الاخر مصرعه تعذيباً بنفس الطريقه وفي نفس المكان منذ ثلاثة شهور فقط .. ورغم ان دم صديقه الشاب وليد لم يذهب هدراً فقط اصدر القضاء حكمه علي قتيليه رئيس ومعاون المباحث ، الذي شارك في تعذيبه - الان كان هذا القصاص ، كان دافعاً للزبانية لاستمرار مسلسل الانتقام الرهيب الذي كانت اولي حلقاته ، الشاب محمد رضا صديق وليد ، الذي لقي مصرعه في نفس المكان وبنفس الطريقه . وادعت الشرطة انه شنق نفسه بملائة السرير داخل غرفة حجز بنها !! ثم تأتي الحلقة الثانية من مسلسل الانتقام ، والثالثة من جرائم التعذيب عندما قتل الشاب احمد رفعت ، اخر الاصدقاء الثلاثة ، الذي صرعه التعذيب منذ ساعات في بنها ، وادعت المباحث انه هو الاخر القي بنفسه في الرياح ومات غريقاً!!

بداية القصة :

وقبل ان نغوص في تفاصيل القصة الغريبة ، المذهلة ، المفجعة ، نتوقف قليلاً امام واقعة القتيل الثالثة ، القتيل الطالب احمد رفعت حجازي "١٩ سنه" والده رفعت حجازي "٥٠سنه " يعمل سائقاً ، ويملك مجموعة من سيارات النقل .. له شقيق واحد ، هو خالد رفعت حجازي الطالب بالسنه النهائية بالمعهد الفني التجاري ، اما احمد فبعد ان انهي دراسته الابتدائية بمدرسة " الآمريكان"ببنها ، التحق ب"مدرسة عمر ابن

الخطاب " واجتاز بنجاح المرحلة الاعدادية وفضل بعد هذه دراسة مكانيكا السيارات - ليساعد والده - فالتحق بمدرسة الصنايع " المكا نيكا " .

ويبدو ان احلام الشاب قد تجاوز هذا الاختيار ، فقرر ان يجتهد هذا العام ،ليتمكن من الحصول علي الدبلوم هذا العام بتفوق يؤهله لاستكمال دراسته بكلية الهندسة . وضاعف من هذا الطموح والرغبة ، الجارفة في تحقيق مزيد من النجاح عاملان اولهما : تفوق الشاب في دراسته وثقته بنفسه من تشجيع اساتذته .

وثانيهما قصة حب طاهر داعبت مشاعر الفتي ، وفجرت فيه هذه القصة ، احلاماً وطموحات لا حد لها ..

ولم يكن مستغرباً ان يأتي هذا التدخل من القدر علي ايدي رجال مباحث بنها ، الذين اغتلوا من قبل احلام صديقه المرحوم وليد ، ودفنو صديقه الثاني المرحوم محمد رضا .. فكان الشاب محمد رفعت مدركاً ان هناك من يترصده محاولاً ان يتصيد له اي اخطاء هو حضوره حفل زفاف متواضع باحد الشوارع الضيقة بالمدينة !! وكان الشاب قد استجاب لدعوة حضور فرح جيرانه ذهب لمشاركتهم افراحهم ، ولتقديم واجب التهنئة .

الاان المصادفة التي قادته لحضور ذلك الفرح ووضعت امامه ، أو وضعته امام الرائد هاني الرفاعي رئيس مباحث بندر بنها الذي تولي امر مملكة مباحث بندر بنها بعد محاكمة مقاتلي وليد وهذا الضابط كان هو نفسه احد ابطال المشهد الاول من مسلسل الانتقام الذي راح ضحيته الشاب محمد رضا عبد العزيز .

صفعة عالية الصوت

بعد ان تجاوزت عقارب الساعة منتصف الليل كان الرائد هاني يمر بسيارته ليتفقد الامور ويطئمن علي الامن اوعلي من منطقة شعبية متواضعة و كانت سيارة الضابط تتحرك ، الا ان الرائد هاني استوقفته اصوات صادرة من مكبر للصوت بأحد الازقة الضيقة – وتوجه الضابط دون تردد – لاقرار الامن والنظام !! وتبين له ان هناك احتفالاً بزفاف . وتقدم الضابط وحوله رجاله . ومخبروه السريون ، بخطوات ثابتة نحو الاحتفال وطالب من المدعوين الانصراف .. وتشطيب الفرح وظل الضابط ورجاله بنفس الخطوات الثابته ، يخترقوا صفوف المدعوين المنفضين بناء علي اوامر الضابط وفجاة.. عين الضابط علي شاب صغير ظل جالساً ولم ينفذ تعليمات الضابط الدكتاتور . تحجرت نظرات الضابط واشار بأصبعيه تجاه الشاب الجالس بكل اعتزاز ، وهمس احد المخبرين السريين في اذان الضابط الذي أومأ برأسه واتجه فوراً الى الشاب احمد رفعت ورفع يده عالياً وهوي بها علي وجه الشاب ، الذي بادر علي الفور ، وبنفس السرعة والقوة ، وهوي بصفعته علي وجه الضابط !! فتفجر الموقف ..واصيب المدعون المتدفقون في طريق الخروج من الحفل بحالة وجوم .. وترقب لم يستمر، اطلق الضابط سيلاً من التعليمات الي مخبريه وكانت تحمل صفة فعل الأمر .. امسكوه .. هينوه .. اضربوه .. وقبل ان ينتهي الضابط من القاء أوامره ، كان الشاب قد تمكن من الافلات ، بعد ان شعر بثقل وجسامة عواقب فعله ، أو بالاحري والادق رد فعله !

المطاردة والقصاص

ولان قلة من الذين يضعون النجوم النحاسية فوق اكتافهم ، يتصورون انهم فوق القانون ، بل ايضاً فوق الناس جميعاً ، فقد كان طبيعياً ان يرفع هذا الضابط راية الحرب والقصاص ، وانطلق بها خلف الشاب في مطاردة مجنونة وصلت الي قمت جنونها في تلك اللحظة التي رفع مسدسه ، في منطقة { الشدية } ، في بنها ، واطلق عدة اعيرة نارية علي الطالب الهارب ، الذي قدر الله ان ينجو منها ، الا ان الضابط استمر في ملاحقته بين الشوارع وازقة منطقة " الشدية " حتي زلت قدمه وتعثر ووقع علي وجهه فكانت هذه العثرة مفجراً جديداً لمزيد من الثورة ودافعاً أقوي الي الرغبة في الانتقام والتنكيل بالفريسة التي لم تسقط بعد ، ووسط هذا التصعيد الجنوني ، من قبل الضايط الذي وصل الي حد اطلاق الرصاص استشعر ابناء المدينة وجيران الشاب احمد رفعت خطورة الموقف مستفيدين بخبراتهم وذكرياتهم القريبة السابقة وبدا البعض يستعيد في ذاكرته قصة كل من الشاب وليد والشاب محمد رضا ، مما دفع البعض الي توجيه نصيحة الي أسرة الطالب احمد رفعت ، بضرورة حمايته أو أبعاده عن المدينة حتي تخف حدة توتر الموقف ويعود الضابط الي رشده فلاتتكرر مأساة وليد ومحمد رضا وعلي الفور ارسلت الاسرة ابنها الي منزل احد الاقاربه بشبرا حيث قضي هناك عدة ايام ، تصور بعدها ان الموقف اوشك علي" التطبيع " وانه في مقدوره ان يعود في الانتظام في دراسته ، والاقامه في منزل اسرته ببنها .

كان الشاب يتصرف وهو على يقين من ان الضابط هدأت ثورته وان الامور عادت الي نصابها ، بعد ان مرت كل هذه الايام علي الحادث ، غير ان كان يقينه هذا كان مجرد وهم وسراب دفع ثمنه غالياً ذهب الي منزل والده بالمساكن الشعبيه ببنها ، حيث وجد جدته في فراش المرض وجلس الي جوارها فترة ثم قرر ان يخرج لزيارة بعض الاصدقاء وللوقوف علي ما فاته من الدروس خلال فترة غيابه . وفي الطريق الي احد زملائه صادفه احمد شوقي- عامل -٣٣ سنه . واصطحبه في الطريق .. واثناء مرورهما علي كوبري بنها فوجئا بسيارة شرطة تطاردهما وتملك الفزع قلب الشابين وادرك احمد رفعت انه لم يحسم الموقف ، وعلي الفور قفزت الي ذاكرته تفاصيل مأساة صديقه وليد ومحمد رضا عبد العزيز ، وبمجرد ان تذكر ما حدث لصديقه وليد ولصديقه محمد رضا قفز دون تفكير الي مياه الترعة ، في محاولة للهرب من سيارة الشرطة ومن مصيره وقفز خلفه الشاب الذي كان يرافقه ، وكما يقول شهود العيان ، عبر احمد رفعت الضفة الاخري في دقائق وقبل ان ينفض عن ملابسه المياه وهو يلتقط انفاسه ، كانت سيارة بوكس تقف امامه وقبل ان تقف تماماً ، كان الضابط هاني رفاعي ورجاله قد وثبوا منها ، وامسكوا بخناق الشاب احمد رفعت بينما استطاع الشاب الاخر ان يتمكن من الهرب ليتابع تفاصيل المأساة من علي بعد ، وليكون الشاهد الذي دفع به القدر الى مسرح الجريمة ويكشف الزيف الذي اراد مرتكبوه اشاعته للتخلص من جريمته وفي نفس الوقت وعلي الجانب الاخر كان هناك رجل طاعن السن ، يعمل خفيراً خصوصياً شاهد هو الاخر واقعة القبض علي احمد رفعت - التي حاولت الشرطة نفيها - فيما بعد وادعت ان الشاب مات غريقاً !!

تقول التفاصيل كما رواها الشهود ان احمد رفعت استسلم للضابط ورجاله دون اي مقاومه ، وامسك الضابط بخناق الشاب الذي حاول ان يفتح عينيه

بصعوبة و كأنه في كابوس لم يفق منه رغم العنف الذي صاحب عملية اقتياده، ودفعه الي سيارة الشرطة رغم ان السيارة لم تكن تبعد اكثر من ٥٠ متراً فقط ، الا ان الضابط لم يستطع ان ينتظر حتي يختلي بفريسته ، فأسرع بتوجيه عدة لكمات الي الشاب في صورة دفعات متساوية باتجاة السيارة ، الا ان الشاب ظل متمسكاً بحالة الاستسلام دون ذلة أو توسل !

ورفع الضابط مسدسه ووجه بمؤخرته ضربات متوالية علي رأس احمد رفعت ، الذي يدفعه المجنون في اتجاة السيارة دون ان يخطو بقدميه خطوه واحده ، وانما كان يتجه للسيارة بفعل الدفعات والركلات واللكمات والصدمات التي يتلقاها في رأسه وجسده وكانت العيون ترقب من بعد ما يتعرض له الشاب - احمد رفعت - دون قدرة علي التدخل - وانطلقت السيارة مسرعة وعلي الضفة الاخري انطلق شاب صغير يحاول اللحاق بالسيارة حتي - ولو بنظره - لتحديد المكان المتجه اليه ، الا ان السيارة اختفت ، وانقطعت مع اختفاء السيارة كل الانباء والحقائق المادية وروايات شهود العيان .

اختفت السيارة عن الاعين وبداخلها احمد رفعت ورجاله ، وبقيت العديد من علامات الاستفهام التي تفرض نفسها بالحاح ، اولها اين ذهبوا بأحمد رفعت بعد القبض عليه ، وحتي ظهرت جثته في الرياح التوفيقي ؟ وهل مات الشاب ام قتل ؟ هل غرق حقاً ام غرق بعد قتله ؟ ومن الجاني ؟

ما حدث كان قتلا بشهادة الطبيب الشرعي فقد قام الدكتور سامي عبد الظاهر الجندي بتشريح الجثة واثبت كل اثار التعذيب التي تعرضت لها ووجود كسر بالجمجمة وكسر بالفك واماكن اخري ..

وقال والده :

كنت اعلم ان الضابط هاني سينتقم من احمد ابني ، ولكن لم يخطر ببالي انه سيقتله وسيتخلص منه بهذه الطريقة البشعة ، والمؤسف انهم حتي بعد قتله

لم يرحموه فحاولوا تشويهه وادعوا انه صاحب سوابق ، رغم انه ليست له اي سابقة ولم يدخل في حياته قسم شرطة ، وجميع من يعرفونه من ابناء بنها يدركون هذه الحقيقة .

ويقول شقيق القتيل :

بعد ان القوا القبض علي احمد وضعوه في مزرعة دواجن مملوكة لمدير مباحث المحافظة وهو نسيب الرائد هاني وتعرض احمد داخل هذه المزرعة لتعذيب غير حتي اسلم روحه لخالقها .. وفي هذه الأثناء حاولوا اقناعي بأن احمد ليس في حوزتهم ، وحضر لي احد رجال المباحث ، في حركة مسرحية مكشوفة وقال : احمد فين ؟ وادركت في لحظتها امر يثير الريبة والشك وعادت الي ذاكرتي قصة وليد صديق احمد وزميله وقصة محمد رضا لكن سرعان ما طردت هذه الفكرة من ذهني واستغفرت ربي ، وقلت ربنا يستر علي احمد ودعوت له ان يخرج سالماً من دائرة مسلسل الانتقام الذي بدأه هاني الرفاعي ، واخشي ان ينتهي بنفس الصورة التي انهي بها هاني موضوع ، محمد رضا منذ شهور قليلة .. الا ان الاحداث اكدت شكوكي وظنوني بكل اسف ، واتضحت حقارة المؤامرة عندما شاهدت جثة شقيقي وهشموها بالكامل واثار التعذيب واضحه في كل أجزائها ومن غباء الجناه انهم قطعوا علينا التيار الكهربي منذ لحظة وصولنا الي المستشفي للحيلولة دون مشاهدة الجثة حتي ان الطبيب الشرعى أثبت هذه الواقعة في مذكرة واضطر ان يقوم بالتشريح في احد ردهات المستشفي بل انهم حاولوا ايضاً ان احد بصمات احمد وهو في المشرحة وسط هذا الظلام ، لعمل "فيش" و "تشبيه" مزور له ، حتى يدعوا انه صاحب سوابق لكننا تنبهنا لهذا الفصل الاخير من المؤامره ومنعهم بالقوه .. واعترف لنا بهذا مخبر اسمه عيسي .

الشاهد الاول

اما احمد شوقي الذي كان يرافقه الشاب القتيل والذي شاهد واقعة ضبطة والقاء القبض عليه لمعرفة الضباط هاني الرفاعي ، ويقول :

استطعت الهروب بعد ان امسكوا بأحمد رفعت وانهالوا عليه ضرباً ،ثم وضعوه في صندوق السيارة " البوكس " لقد اخذنى الضابط هاني الي المزرعة التي يملكها نسيبه وجدي بيومي مدير مباحث المحافظة ،وتم إيداعى بهذه المزرعة بعد ان قاموا بتعصيبى كي لا ارى المكان الذي اوجد فيه ولكنني عرفت ان المزرعه علي بعد حوالي ٣ كيلو مترات من مركز شرطة بنها وقد تم تعذيب العديد من المواطنين داخل هذه القلعة الصغيرة المقطوعة عن الدنيا منهم صبحي عبد الكريم " سائق " وعبد الحميد " نجار مسلح " وبعض الذين تعرضوا للتعذيب بهذا المكان كتبوا اسماءهم بالدم علي حائط المزرعة ، ومازالت هذه الكتابة موجودة حتي الان . وقد تعرضت شخصيا للتقييد من قدمى والضرب الشديد والتعذيب المهين ، في هذا المكان الغريب وهددني الضابط هاني انه سيتركني في هذا المكان حتي الموت ان لم اقل مايريده مني ، دون تغيير ..

اما الشاهد الثاني وهو الخفير الخاص ، الذي شاهد واقعة القبض علي احمد رفعت فقد رفض الرد علي اي سؤال يوجه له وقال : اذا كنت من المباحث فأنا لا اعرف اي شئ .. مبسوط .. أما اذا كنت أي حاجة .. ثانية .. فأنا يا ابني رجل مسن ومفيش صحة وعندي اولاد !!..

نشير الي ثغرات خطيرة داخل الرواية البوليسية التي صاغتها اجهزة الأمن للحادث ، والتوصيف المعتل للحادث .. بأعتباره حادث غرق واننا نضع هنا عدة تساؤلات وعلامات استفهام تحاصر هذا التوصيف ، وتبرز تناقضات خطيرة فيه وثغرات واضحة :

اولاً : ما يتصل بتوصيف الشاب احمد رفعت باعتباره صاحب سوابق وهذا ما ثبت بعدم صحته باطلاع علي صحيفة الحاله الجنائية الخاصة به كذلك ما يتصل بما اكده جميع اصدقاء الشاب بأنه يجيد السباحة بما يتعذر معه تصور غرقه في هذه الرياح الضيق الذي لا يستغرق اكثر من ثلاث دقائق ضرورة الاشارة لما اثبتته معاينة الجثة والتي اكدت ان بطاقة الشاب الذي ادعت الشرطة موته غرقاً عثر عليها بين ملابسه وهي جافة تماماً .

باختصار ، احس ضباط الشرطة انهم فوق القانون وفوق اي قانون .

رابعا

سياسة العقاب الجماعي

((لا نعتقد أن زكي بدر بكى يوم أن أحرق قرية «ميت فارس» بيده ، عندما كان مديراً لأمن الدقهليه ، كما بكى نيرون يوم أن أحرق روما ..

إن سياسة العقاب الجماعي جريم تفنن فيها الطاغية قبل توليه الوزارة وبعدها ..))

ذكرت حيثيات الحكم في احداث الكوم الاحمر والتي نظرت أمام محكمة امن الدولة العليا (طوارئ في (١٢ مارس١٩٨٩) أن المحكمة ما كانت تتمني ان تعرض عليها مثل هذه القضية أو غيرها التي تكون فيها كرامة المواطنين وحقوقهم في كفة وهيبة الشرطة ورجالها في الكفة الاخري .

وأنه في جميع الاحوال لابد ان يسود حكم القانون ، ولاتتردد المحكمة في اعطاء الحق لأصحابه . . وفي هذه القضية كان الحق والقانون في جانب المتهمين

وتساءلت المحكمة :ألم تصل الي مسامع الشرطة صرخة المتهم الثامن وهبة كامل جمعه والاربعة عشر فردا من اسرته الذين يعولهم وبعدما اصبحوا دون عائل .

الم تصل الي مسامع الشرطة كم وسائل النقل والركوب من عربات اجرة وملاكي وجرارت بلغ عددها ١٤٣ قد دمرت وتلفت

وتساءلت : اذا كان ما حدث هو أن الداخلية وأجهزتها إكتفت بمجرد اعتذار من الاهالي والمحامين فلماذا حدث كل ما جري وما مبرره ؟ هل لان حملة التأديب قد انتجت ثمارها وآتت أكلها من وجهة نظر الشرطة بعد البطش بالبلده واهاليها نساءً ورجالا وبعدما حاق بالبلدة وأهليها من قهر وبطش .

فأرادت أن تضيف اليهم مهانة الاعتذار وذل سؤال الصلح والغفران من جرم لم يرتكبوه حتي يكونوا عظة وعبرة لغيرهم من المواطنين الذين تسول لهم انفسهم أن يجأروا بالشكوى ممن ظلمهم ونالوا علي يديه تنكيلا أو اضهاداً حتي رضي القتيل ولم يرض القاتل وتعرضت المحكمة لاستخلاص التصور الصحيح للحادث ، وهو ان الامر لا يعدو ان يكون مشادة عادية حدثت بين ركاب السيارة الملاكي ومعهم الشاهد الثالث النقيب نصر ابراهيم (بشرطة نجدة الجيزة).

وهذه المشادة تحدث يوميا في الطرق العامة لولا ان الاحداث تصاعدت وانفلت عيارها بالتطور العنيف الذي خلفته الأعيرة النارية واصابة احد المواطنين بها لولا هذه الفطرسة والعجرفة والغرور التي اصابت ركاب السيارة الملاكي ، وبصحبتهم ضابطهم كان من الممكن ان يرمرورا عاديا لا سيما ان الوقت صيام والمفرض ان النفوس في مثل هذا الشهر الكريم تكون اقرب الي الله الذي يأمر بالصفح والمغفرة لاسيما عند المقدرة ولكن هكذا شاءت إرادة الله ولسوء حظ القرية المنكوبة واهلها

هكذا قالت المحكمة في حيثيات العقاب الجماعي حكمها الذي صدر يبرئ جميع المتهمين في الأحداث

وقد انتشر العقاب الجماعي حتي اصبح ظاهرة أعد الدكتور محمد السيد سعيد الصحفي والخبير بمركز الدرسات السياسية والاستراتيجية دراسة عنها قدمت الى الملتقى الأول لحقوق الإنسان فى مصر والذى عقد بنقابة الصحفيين فى شهر ديسمبر عام ١٩٨٨.

ويؤكد د. سعيد أن اللجوء الى أسلوب الحملات التأديبية والعقاب الجماعى نتيجة لطبيعة الهيكل السياسى والاجتماعى الذى تفرض ضروراته هذا الأسلوب .

ووراء معظم أحداث العقاب الجماعى وخاصة حملات التأديب البوليسية نوعا معين من ضباط الشرطة يمكن تسميته بالضابط الفتوة وتتسم هذه الشخصية بميل بالغ للعنف والاستهتار بالقانون والتركيز على الهيبة ، وتفسير الهيبة بمعنى الافراط فى استخدام القوة للوصول الى النتائج النهائية والاعتقاد بأنها هى الوسيلة الوحيدة لفرض الأمن فى مجتمع مثل المجتمع المصرى .

ويقول الباحث ان انتشار شخصية الضابط الفتوة الاقليمى تأتى نتيجة لعاملين متناقضين فى صميم التطورات الاجتماعية خلال الاعوام الخمسة عشر الماضية فمن ناحية أدت هذه التطورات لتراجع أهمية القانون الرسمى وبروز دور التوافقات غير الرسمية فالقانون لم يعد معقولا من حيث قدرته على تنظيم العلاقات الجديدة وهو حافل بعدد كاف من الثغرات بحيث من الممكن التهرب منه وتجنب تطبيقه ومن ثم درج الضباط على استخدام القوة كبديل لقانون لن يطبق . ومن ناحية أخرى اتسمت الفترة منذ اعلان الانفتاح وحتى الآن بعملية متواصلة لتخصيص الدولة أى الاستيلاء على سلطاتها وأدواتها بواسطة مصالح خاصة للحصول على مزايا وامتدت الظاهرة لجهاز الشرطة تحت تأثير نفس الظروف السياسية والاجتماعية .

ويرصد الدكتور محمد السيد سعيد الفارق بين مد وجزر ظاهرة العقاب الجماعى فيما بعد عام ١٩٨٦ وما قبلها وهو تاريخ تولى زكى بدر لمنصب الوزير .

فيقول إنه فى خلال السنوات ٨٦-١٩٨٨ نجد ارتفاعا صاروخيا فى عدد حملات التأديب البوليسية وفى درجة انتشارها الجغرافى ويعود ذلك الى شخصية وزير الداخلية ذاته ويستطيع أى مراقب ان يلحظ الفارق الجسيم بين وزير الداخلية السابق السيد أحمد رشدى والوزير الحالى السيد زكى بدر ، وينعكس هذا الفارق بين ما ينعكس على درجة اللجوء الى أسلوب العقاب الجماعى وقدر العنف المستخدم لمواجهة نفس الظواهر الأمنيه .

ويرصد الدكتور محمد السيد سعيد أنماط العقوبات الجماعية فى مصر مؤكدا أن إقدام الشرطة على التصدى لاضرابات عمالية أو مطالب مهنية أو فئوية بالقمع سواء قبل أو بعد رفع تلك المطالب كما حدث فى تصدى الشرطة البالغ العنف لمظاهرة عمال كفر الدوار ، واقتحام الشرطة لمصانع المحلة الكبرى واقتحام المكان عشوائيا ، واقتحام قوات الأمن المركزى لشركة مصر للغزل والنسيج وتحويل مدينة المحلة كلها الى ثكنة عسكرية بسبب احتجاج العمال على إلغاء منحة المدارس كما أن قمع المظاهرات نمط من العقاب الجماعى الذى تتوسع فيه قوات الشرطة فى استخدام القوة بصورة تنال من جماعات كبيرة من الناس.

ويشير د. السيد سعيد الى أن الحملات التى هدفها التصدى لتصفية واعتقال تيارات سياسية بعينها تسبب أضرارا مادية ومعنوية تلحق

بالناس عامة وهو ما ينطبق فى السنوات الأخيرة بشكل خاص على الجماعات والتيارات الدينية .

وإمتدت أيدى زكى بسياسة العقاب الجماعى من محاولة إخماد مظاهرات الطلبة والعمال بالقوة الى فرض العقوبات الجماعية على المدن والقرى والكفور الصغيرة لأسباب لا تحتم اللجوء الى مثل هذا الاسلوب ولعل أشهر المناطق التى تعرضت لأسلوب العقاب الجماعى من قبل بارونات الداخلية هى عين شمس والكوم الأحمر إلا أن هناك استخداما واسع النطاق لهذه السياسة .

ونحاول نقصى الأسباب :

مجاملة مقاول

منذ سنوات وجد أهل عرب الخور بأخميم أرضا صحراوية مجاورة لمنازلهم الطينية وأستطاعوا بجهودهم الذاتية إستصلاح هذه الأراضى وتوصيل المياه إليها ، ولم يعترض أحد طريقهم ، وأعطوا هذه الأرض الدم والعرق وشقاء السنين حتى أصبحت خضراء بعد ذلك أراد أحد اصحاب النفوذ الكبير فى المنطقة ويدعى لبيب على الاستيلاء على هذه الاراضى مستغلا نفوذه ، فكان ان رفض الأهالى تسليم الأراضى له فتدخل لدى رئيس مباحث أخميم الذى قام مع عدد من ضباط وجنود الشرطة بشن حملة تأديبية على القرية فهجمت القوة المكلفة عليها وتداخلت أصوات الكرابيج مع أصوات اللوادر التى تزيل المزروعات مع صراخ النساء التى أمرت الشرطة بحبسهن بعد أن تم جلدهن بمعرفة المباحث ودخل الى قسم الشرطة ١٢ رجلا من أهل القرية لينالوا ما

(يستحقونه) من التأديب بسبب رفع أصواتهم للمطالبة بحق أمام صاحب نفوذ .

الجماعات الاسلامية

سبب آخر من الأسباب التى تذرعت بها قوات الأمن لاتباع سياسة العقاب الجماعى ففى سوهاج أيضا وقعت أحداث عنف بين الشرطة والأهالى بسبب إقتحام مسجد الرحمة بمدينة طما فكان أن فرض حظر التجول فى القرية وقامت قوات الأمن المركزى بحصار مداخل المدينة والتمركز فى الشوارع والميادين بأعداد كبيرة وتم القبض على عدد كبير ويكفى الشخص ان يكون ملتحيا ليبرر القبض عليه

منحة المدارس

فى النصف الثانى من سبتمبر ١٩٨٨ وبعد أن أعلنت الحكومة إلغاء منحة المدارس تظاهر عدد من العمال احتجاجا على إلغاء هذه المنحة فكان أن قامت الشرطة باقتحام المصانع وحاصرت المنطقة ألقت القبض على اكثر من ١٨٠ عاملا لم يعرض منهم على النيابة سوى ٣٨ متهما قامت بترحيلهم الى سجن استقبال طرة .

ورغم اقتحام الأمن للمصانع والعبث بمحتوياتها كان العمال حريصين على حراسة الآلات والمصانع ومنع الأيدى العابثة من تخريبها كما رفضوا استفزازات الأمن لتصعيد الموقف وطلب رئيس شركة الغزل والنسيج رعاية العمال المعتقلين وصرف اعانات عاجلة لأسرهم بما يدل على تدخل الشرطة دون داع .

تزوير انتخاب العمدة

في سبتمبر ١٩٨٩ جرت إنتخابات العمودية بين المرشح فخرى النعمانى وبين منصور الشربينى الذى يمت بصلة قرابة للعميد على الشربينى قائد قوات الأمن المركزى بالاسكندرية وتظاهر أهالى القرية احتجاجا على التلاعب فى الانتخابات لصالح منصور الشربينى فاقتحمت يوم ١٧ سبتمبر حوالى ٢٠ سيارة أمن مركزى القرية وحطمت أبواب المنازل وقامت بتمشيط القرية ملقية القبض على ١٥ مواطنا ، واستخدمت قوات الأمن فى الاقتحام القنابل المسيلة للدموع وألقتها داخل البيوت بما أدى لاصابات عديدة بين المواطنين وأودع المقبوض عليهم مركز شرطة شبين الكوم وتم الاعتداء عليهم بالضرب فى حضور اللواء أحمد عبدالحافظ مساعد مدير أمن المنوفية(١).

مولد الشيخ فياض

شهدت قرية «أبوزعبل» فى الاسبوع الثانى من سبتمبر عام ١٩٨٨ أياما عصيبة تحت حصار قوات الأمن عقب الاحداث التى تفجرت أثناء مولد الشيخ فياض بعد اقتحام ضابط نقطة شرطة أبو زعبل المسجد بالحذاء وقيامه بطرد الموجودين داخل المسجد وإعتدائه على رواد المولد بالسب والقذف .

وفى اليوم التالى عاد الضابط وهو يحمل فى يده عصا غليظة انهال بها على الأهالى فور نزوله من السيارة وهو يسبهم بأقذع الألفاظ وقام ببعثرة وتحطيم البضائع والأطعمة من أمام الباعة الذين راحوا يقذفونه

الاهالى - عدد ١٩٨٩/٩/٢٠ .

بالطوب فبادر بالهرب بسيارة الشرطة وفى الخامسة صباح اليوم التالى حاصرت سيارات الأمن المركزى المكان لاقتحام مكان المولد وأمر الناس بالانصراف وانتشرت قوات الأمن حول مداخل القرية وتم إجبار جميع التجار والحرفيين على اغلاق محالهم وفرض حظر التجوال فى شوارع القري لأول مرة فى تاريخها ، ثم بدأت الشرطة حملة تفتيش واسعة للمنازل وتم القبض على عشرات المواطنين من المشتبه فى اشتراكهم فى الأحداث ولم يعرض على النيابة منهم سوى ١٧ شخصا .

وما تقدم لا يمثل إلا نماذج فقط من إقتحام القرى والمصانع لأسباب مختلفة نرى أنها جميعا لا تدعو الى فرض سياسة العقاب الجماعى واستثارة المواطنين وهذه المشاكل البسيطة كان يمكن علاجها بالحوار بدلا من إتباع سياسة العصا الغليظة التى أدت الى بث الكراهية فى نفوس الشعب المصرى بكافة فئاته تجاه رجل الشرطة بالصورة التى أعتقد أنها لم تحدث من قبل فى تاريخ مصر .

خامسا

التجسس

« لاظوغلي جيت »

((جريمة التجسس من الجرائم صعبة الإثبات ، وفي عهد الطاغية زكي بدر تدخل القدر لتسقط أوراق وملفات تثبت الجريمة وتقيم الدليل على الطاغية وصغار المنفذين من أعوانه الذين ظهرت توقيعاتهم على هذه الأوراق مثل العقيد مدحت عبد الحميد المسئول عن شعبة الأحزاب والضابط حازم حمادي ..

.. .. وبعد أن ذهب الطاغية إلى مزبلة التاريخ : هل تسقط الجريمة ؟ وهل يفلت الجناة ؟ وإلى متى ؟ !))

أعاد زكى بدر أثناء توليه للسلطة الى الأذهان فضيحة "ووترجيت" لكن الزمان غير الزمان والمكان غير المكان ونظره المسئولين الى الكراسى تختلف من الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية وحضارة المائتى عام تقدمت حضارة الخمسة الآف سنة .

فى عام ١٩٧٢ اكتشف صحفيان من الولايات المتحدة الأمريكية واقعة تصنت الحزب الجمهورى الحاكم على اجتماعات الحزب الديموقراطى وقامت الدنيا ولم تقعد .

انتشرت لجان التحقيق فى الموضوع وما أن بدأت تتحقق من جدية الواقعة حتى تقدم الرئيس الأمريكى نيكسون باستقالته من السلطة وتولى نائبه جيرالد فورد ليكمل مدة الرئاسة بديلا عنه .

وفى عام ١٩٨٧ كانت فضيحة "لاظوغلى جيت" والتى حدثت فى مصر بعد تكرار أحداث تصنت على مقار الأحزاب المعارضة واجتماعاتها وعلى أعضاء مجلس الشعب الذين يتمتعون بالحصانة البرلمانية ، بل ووصل الأمر الى حد التجسس على الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى وفى مقره بكورنيش النيل (مبنى الاتحاد الاشتراكى القديم) ، ولم يحرك أحد ساكنا ، فلا احد استقال ولا سأل الحكومة أو وزير الداخلية فيما حدث وكأننا أمام حدث عادى لا يمس أى طرف بسوء ولا يمثل خزيا يستحق حتى مجرد التحقيق فيه .

(٢٤ مليون جنيه للتصنت)

وعلى قدر ما تجسد عمليات التجسس على المعارضة من جريمة تدخل فى لغة القانون تحت بند الجناية .. على قدر ما تجسد هذه العمليات من فضيحة سياسية اذا ارتكبتها السلطة فى حق نفسها ، لتقيم الدليل على وجود خلل خطير ، ومنطق مشبوه فى حماية نفسها من الواقفين فى صفوف المختلفين معها ، والواضح ان عمليات التصنت والتجسس على المعارضة شهدت خلال فترة حكم زكى بدر اتساعا مبالغا فيه ، الى الحد الذي دفع وزارة الداخلية فى بداية عام ١٩٨٨ لعقد صفقة مع إحدى الشركات الامريكية لشراء معدات وأجهزة متطورة للتصنت قيمتها ٢٤ مليون جنيه .. هى اجهزة فى قدرتها مراقبة ١٠ آلاف خط تليفوني فى وقت واحد .. ويمكنها ايضا الاحتفاظ بعدد ضخم من المكالمات لعدة سنوات واسترجاعها فى الوقت المناسب وامتد هذا التوسع الخطير ليشمل رجال السلطة بل وكبار المسئولين فيها .. واخذ هذا التوسع عدة صور من بينها كتابة تقارير يومية عن تحركات الوزراء وكبار المسئولين تشمل اسماء كل من يتردد على منازلهم ومكاتبهم فضلا عن متابعة جميع الاجتماعات السياسية وغير السياسية وتسجيلها فى تقارير تسمى تقارير المتابعة الدورية ..

وبعض هذه التقارير يتم تحريرها بمعرفة الحراسة الخاصة بالوزراء والبعض الآخر يحرر بمعرفة ضباط أمن الدولة من خلال تكليفات محددة وهناك من كان يطلب وزير الداخلية شخصيا الاطلاع على التقارير الخاصة بهم ومن بينهم وزراء وقيادات داخل الحزب الحاكم ، كما عرف ان اللواء زكى بدر أمر بعد شهور قليلة من توليه السلطة بوضع جميع الخطوط التليفونية للوزراء والمحافظين تحت المراقبة وهذه المعلومات

وصلت لبعض هؤلاء المسئولين وطلبوا تفسيرا لها من الوزير المسئول ، الذى ادعى ان مراقبة تليفوناتهم تستهدف حمايتهم من أى تهديدات تصلهم عبر اتصالات تليفونية !!

وهذه الاجراءات عير القانونية وما تشمرعنه من تقارير تكتظ بها ملفات الوزراء والمسئولين والتى تستنزف مبالغ طائلة لا تستخدم حتى في تقديم معلومات صحيحة للقيادة السياسية ، بل تستخدم فى صراعات شخصية وتصفية حسابات ، يدفع ثمنها ابناء هذا الشعب من قوته وعرقه وكرامته وحريته .

(بدر يأمر بالتجسس على يوسف والى)

وفى مذكرة صادرة عن مباحث امن الدولة فرع القاهرة مجموعة النشاط المحلى ومصنفة تحت فئة «سرى جدا» والمذكرة مرفوعة الى الادارة العامة لمباحث آمن الدولة للعرض على السيد وزير الداخلية ومذيلة بعدة توقيعات، من بينها توقيع اللواء مصطفى عبدالقادر مفتش مباحث أمن الدولة فرع القاهرة ومحررة فى ورقة واحدة نسخ منها اصل واربع صور بمعرفة موظف ادارى يسمى «مصلح» رفع الاصل لمكتب وزير الداخلية واودعت صورة بالادارة وصورة بقسم المعلومات وصورة بقسم التنظيمات وصورتان بالارشيف وتحمل المذكرة رقم ٣٠٢٩ سرى جدا ورقم ايداع وارفاق ٤٦٢ على ١٨١ .

وموضوع المذكرة هو متابعة اجتماع مكتب الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة بالدور الثانى بالمقر الرئيسى للحزب الوطنى

بكورنيش النيل بالقاهرة . وكان الاجتماع، موضوع المتابعة ، مزمع عقده بين أمين عام الحزب الوطنى الدكتور يوسف والى واعضاء فى حزب الاحرار بهدف مناقشة بعض القضايا ومن بينها مشاركة شباب الحزب فى مشروعات استصلاح الاراضى الصحراوية.. وتشير المذكرة الى وجود مكاتبات سابقة بشأن نفس الموضوع وتكشف عن قيام مباحث امن الدولة فرع القاهرة ، بعمليات تجسس وتصنت على اتصالات تمت بين وزير الزراعة الدكتور يوسف والى ، وأحد اعضاء الحزب الوطنى وايضا تكشف عن عمليات تصنت على الاتصالات التى تمت بين هذا العضو وبعض قيادات حزب الاحرار التى تولت الاعداد للاجتماع مع يوسف والى ، موضوع المذكرة ، كما يكشف التعليق الذى ذيلت به مذكرة امن الدولة ان الدكتور والى لا يعلم شيئا عن هذه المتابعة من خلال العبارة التى وردت فى اخر سطور التعليق والتى تنص على الآتى «ولم يتبين موقف السيد الوزير من موضوع اللقاء» .

التجسس على الحزب الحاكم

وقبل ان نعرض لنصوص التقرير والزلات القاطعة للعبارات الواردة فيه ، تنبه لأمرين .

أولهما : ما يتصل بوجود تعليمات بتكليف آمن الدولة بهذه المهمة ، وهذا ما تكشف عنه العبارة الأولى من المذكرة التى تنص على الآتى «اشارة لتعليمات سيادتكم بشأن متابعة الاجتماع المزمع عقده بالمقر

الرئيسى للحزب الوطنى الديمقراطى بكورنيش النيل ..الخ» .

ونود التأكيد علي أن أهمية هذه المذكرة لا تتوقف فقط على شخص وصفة - الدكتور يوسف والى كنائب لرئيس الوزراء ووزير للزراعة وامين عام الحزب الحاكم - بل يزيد من اهميتها ان مسرح عمليات التجسس هذه المرة ليس حزبا معارضا أو نقابة مهنية بل هو المقر الرئيسى للحزب الحاكم ذاته !! وتنص الوثيقة علي :

مباحث أمن الدولة

(فرع القاهرة)

(مجموعة النشاط المحلى)

(تنظيمات "سرى جدا" ..)

مذكرة :

* اشارة لتعليمات سيادتكم بشأن متابعة الاجتماع المزمع عقده بالمقر الرئيسى للحزب الوطنى الديمقراطى بكورنيش النيل بين السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الوطنى الديمقراطى والسادة اعضاء لجنة شباب حزب الاحرار (موضوع مكاتبات سابقة) نفيد سيادتكم :

*أجرى السيد الاستاذ المحاسب احمد صابر عضو الحزب الوطنى اتصالات بالدكتور يوسف والى ، وتم تحديد موعد الاجتماع (موضوع المتابعة) مساء يوم ٢٣ الجارى موعدا لعقد الاجتماع بمكتب الدكتور يوسف والى بالمقر الرئيسى للحزب الوطنى .

* تمت اتصالات بين السيد احمد صابر والسيد وحيد صادق رئيس لجنة شباب حزب الاحرار والسيد محمد فريد زكريا سكرتير عام مساعد

الحزب ورئيس لجنة الشئون العربية والسياسية والخارجية لاخطارهم بموعد الاجتماع وتحديد اسماء الحاضرين وحصرهم فى اضيق نطاق ممكن ، ووافق السيد وحيد صادق على تحديد اسماء الحاضرين فى خمسة اشخاص يتم اختيارهم فيما بعد واعرب عن رغبته فى ان يكون اللقاء مقدمة للقاءات اخرى بين شباب المعارضة في جميع الاحزاب والدكتور يوسف والى .

وانتهى نص المذكرة ، ثم وردت بعد هذا عدة سطور تحت عنوان التعليق وهذا نصه :-

التعليق : تشير المعلومات إلى أن موضوع اللقاء يقتصر على محاولة للاتفاق على تمكين بعض شباب حزب الاحرار من استصلاح بعض الاراضى الجديدة بمساعدة السيد وزير الزراعة .

تم الاستفادة من وساطة السيد احمد صابر عضو الحزب الوطنى الذى كان عضوا سابقا بحزب الاحرار الاشتراكيين .

تشير المعلومات إلى أن اعضاء لجنة شباب احزاب المعارضة رفضوا حضور الاجتماع ولم يتبين موقف السيد الوزير من موضوع اللقاء .

انتهى التعليق كما ورد بالنص فى مذكرة امن الدولة وظهر فى نهاية التعليق عبارة - جارى المتابعة - وظهرت فى ذيل المذكرة عدة توقيعات لم يتبين منها سوى توقيع اللواء مصطفى عبدالقادر مفتش مباحث امن الدولة بالقاهرة .

كما تظهر عدة عبارات من بينها «نظر وارفق» «للعرض فورا» «يحفظ ويتابع».

التجسس على اجتماعات الاحزاب

الوثيقة التالية التى سنتعرض لها هى «تقرير اخبار» صادر عن مباحث امن الدولة «فرع الجيزة» بمنطقة جابر بن حيان ، وموجه الى الادارة العامة لمباحث امن الدولة بلاظوغلى .

والتقرير مكون من ورقتين ، ومحرر بمعرفة الرائد ايمن سعد بقسم النشاط المحلى فرع الجيزة واسمه الحركى احمد سعد «المحامى» وموجه لمجموعة النشاط المحلى قسم التنظيمات بالادارة العامة وموقع عليه باربعة توقيعات خطية يصعب التعرف على اسماء اصحابها باستثناء توقيع اللواء محمود الفخرانى مفتش مباحث امن الدولة .

والتقرير منسوخ على الالة الكاتبة من نسختين فقط (اصل وصورة) بمعرفة موظف ادارى يدعى «ابوالفتوح» اودعت النسخة الاولى ملف : (هـ ٩/١ م ٢٢/٩) بمباحث امن الدولة فرع الجيزة شعبة التنظيمات .. واودع الاصل بالادارة العامة بنفس رقم الملف بشعبة النشاط المحلى والتنظيمات ..

موضوع التقرير : متابعة وتسجيل لاجتماع تم بمقر حزب الوفد بالجيزة وتم التسجيل بمعرفة مصدر سرى ، رمز اليه باشارة (١ / ١) ورقم ٨١/١٢٢٤٩

وفيما يلى نعرض نص التقرير :

«إلحاقا لما سبق عرضه بكتاب الفرع رقم ٨٦/١٣٠٤٦ فى ٨٦/٩/١٧ بشأن اجتماع اللجنة العامة لحزب الوفد الجديد بالجيزة وما

عرضه رئيس اللجنة من ضرورة التحرك بين كافة القطاعات الجماهيرية من خلال انشاء صحيفة حزبية اقليمية للمحافظة . وما اقترحه احد اعضاء اللجنة من ضرورة تشكيل لجنة تتولى التنسيق فى شأن اصدار تلك الجريدة فقد وصلتنا المعلومات التالية *«بتارخ ٢٠ الجارى التقى بمقر اللجنة العامة بالحزب بالهرم كل من :»*

- السيد مصطفى عبده البرتقالى نائب رئيس اللجنة ، المهندس محمد حسن ابوحسين سكرتير عام اللجنة ، محمد لطفى على المغربى امين الصندوق ، سعيد يوسف الحمزاوى نائب سكرتير عام اللجنة ، عبدالعزيز معوض زيان عضو اللجنة ، مهدى الشربينى عضو اللجنة ، سعيد الشرقاوى عضو اللجنة .

وذلك لمناقشة امكانية اصدار صحيفة لحزب الوفد لمحافظة الجيزة فى بداية اللقاء اوضح السيد مصطفى عبده البرتقالى بانه بصفته مستشارا لصحيفة (تنتهى الصفحة وتبقى الخانات التالية فارغة رقم الوارد ، وقم الصادر ، رقم الملف . وتبدأ الصفحة التالية) الاهرام يعلم بان اصدار النسخة سيتكلف حوالى ١٦ قرشا الامر الذى يصعب معه تدبير نفقات الاصدار ويتطلب جمع تبرعات مالية من اعضاء الحزب المقتدرين تحدث السيد عبدالعزيز معوض زيان مطالبا باصدار سندات قيمة كل منها عشرة جنيهات يتم طرحها على المواطنين فى حدود ١٠٠ سند كحد اقصى لكل شخص .

اعترض بعض الحاضرين على اقتراح المذكور وطالبوا بجمع التبرعات من المقتدرين من اعضاء الحزب دون اصدار اى سندات وعرض السيد مصطفى عبده البرتقالى ضرورة تشكيل مجلس ادارة الجريدة من عدد ٧ اعضاء برئاسة السيد على ابراهيم سلامة عضو مجلس الشعب . عقب

المهندس محمد حسن ابو حسين بموافقته والحاضرين على تعيين رئيس اللجنة رئيسا لمجلس ادارة الجريدة وطالب بان يتم انتخاب باقى الاعضاء من بين اعضاء اللجنة العامة للحزب بالمحافظة . وفى نهاية اللقاء قرر السيد مصطفى عبده البرتقالى الاتصال بالسيد محمد فؤاد سراج الدين رئيس الحزب لاطلاعه علي الامر وللتنسيق معه فى هذا الشأن .

التعليق : بالرغم من وجود دوافع قوية لدى قيادات الحزب بالجيزة لاصدار جريدة حزبية ناطقة بلسان لجنة الجيزة الا ان عدم وضوح الرؤية لدى القيادات وكذا عدم وجود الاموال اللازمة لتمويل اصدار تلك الجريدة قد تعرقل كافة الخطوات التى يحاولون الاقدام عليها جار المتابعة .

التصنت على اجتماعات النواب

والوثيقة التالية هى اصل تقرير اخبار صادر عن قسم النشاط المتطرف موجه الى مجموعة مكافحة النشاط المتطرف بالادارة العامة لمباحث امن الدولة بلاظوغلى (قسم الاخوان) بشأن اجتماع عقد بالمقر الرئيسى لحزب الوفد الجديد بالمبتديان المنيرة بالقاهرة .. ويظهر فى التقرير اسماء بعض النواب الحاليين مثل النائب حسن الجمل ، والسابقين مثل محمد المطراوى – رحمه الله – وتظهر بالتقرير عبارات قاطعة تؤكد عملية التصنت مثل العبارة الواردة تحت عنوان (التعليق) وهى ***«تم تسجيل اللقاء وجار تفريغ الشريط»*** .

وقد جاء التقرير فى ثلاث صفحات منسوخة على الالة الكاتبة اصل وثلاث صور بمعرفة موظف ادارى يدعى «الطبلاوى» وقام بتحرير التقرير واعداده الرائد عبدالفتاح كامل ، بقسم النشاط المتطرف ووقع عليه ستة

اشخاص واودع اصل التقرير بالملف رقم خ /١/٩/١ م ٢/٤ وظهرت بجوار معظم الاسماء التى وردت بالتقرير ارقام واشارات كودية لملفات هذه الاسماء بالادارة العامة لمباحث امن الدولة بلاظوغلى .

ينص التقرير على الاتى :

الحاقا لكتاب الفرع للادارة رقم ٨٦/٤٢٠٠ فى ٨٦/٣/٢٤ بشأن متابعة نشاط عناصر التنظيم السرى للاخوان بمنطقة شمال الجيزة ووردت معلومات بشأن اعتزام الجماعة عقد لقاء الثلاثاء كل اسبوع بمقر حزب الوفد بالمبتديان القاهرة وصدور تكليف لعناصر التنظيم بضرورة حضور تلك اللقاءات فقدوصلتنا المعلومات التالية :

بتاريخ ٢٥ الجارى عقد اللقاء المشار اليه بمقر حزب الوفد بالمنيرة حضره حوالى ٥٠ شخصا وعلى رأسهم كل من ١- الاخوانى محمد فريد عبدالخالق ونجله اسامة ٢- الاخوانى محمد المطراوى . ٣- الاخوانى حسن الجمل . كما عرف من الحاضرين الاخوانى سامى محمود الدماطى عضو التنظيم السرى بمنطقة شمال الجيزة .. وتم رصد السيارات الاتية

١- ١٦١٥٦ ملاكى جيزة ، ملك المدعو احمد احمد مصطفى سليم محاسب ، ويقيم ٢ شارع حكيم مرجان العمرانية الغربية الجيزة

٢- السيارة ٧٧٤٠٠٢ ملاكى جيزة ملك المواطن مصطفى محمود محمد الرشيدى محاسب شارع ٢٠ عمارة ١٧ بالهرم ، بطاقة عائلية رقم ١٩٩٦ سجل مدنى حدائق القبة

٣- السيارة رقم ٢٩٤٢٨ ملاكى جيزة ملك المدعو مصطفى حسنين محمد سائق ويقيم ٨ شارع عمار بالعمرانية الغربية يحمل بطاقة عائلية رقم ٤٢٢٥٨ سجل مدنى الجيزة .

٤- السيارة رقم ٥٠٣٢٥ ملاكى جيزة ملك المواطنة مني ابو بكر شاهين طبيبة اسنان ٣٣ شارع الفواكه بالدقى

٥- السيارة رقم ٦٩١٤١ ملاكى جيزة ملك المدعو امين محمد محمود ابراهيم محاسب ببنك فيصل الاسلاى ومقيم ١٣٠ ش النيل بالعجوزة يحمل بطاقة شخصية رقم ١٧٠٧٦ سجل مدنى العجوزة لم يستدل للمذكورين على معلومات سياسية مسجلة بارشيف الفرع وجار التحرى عن علاقتهم بالنشاط الاخوانى .

٦- السيارة رقم ٧١٨٤٠٤ ملاكى القاهرة .

٧- السيارة رقم ١٠٧٤٠٢ ملاكى القاهرة .

٨- السيارة رقم ٧١٠٥٥ ملاكى القاهرة .

٩- السيارة رقم ٢٢٠٣١ نقل القاهرة .

١٠- السيارة رقم ٧٠٧٣٨٤ ملاكى القاهرة .

١١- السيارة رقم ٦٢٨٤٨١ ملاكى القاهرة .

١٢- السيارة رقم ٧٠٤٢٦٥ ملاكى القاهرة .

١٣- السيارة رقم ١١٤٨٤٨ ملاكى القاهرة .

١٤- السيارة رقم ١٦٣٩١٠ ملاكى القاهرة .

١٥- السيارة رقم ٧٠٢٢٠٥ ملاكى القاهرة .

١٦- السيارة رقم ١٧٠٥٠٠ ملاكى القاهرة .

١٧- السيارة رقم ٨٦١٣٣ ملاكي القاهرة .

١٨- السيارة رقم ٢٥٤٥٨٤ ملاكى القاهرة .

١٩- السيارة رقم ٣٠٣٠٥٥ ملاكى القاهرة موتوسيكل رقم ٥٩٦٦٢ القاهرة .

انتهى اللقاء حوالى الساعة ۳۰ر۹ م .

انصرف الحاضرون .

التعليق : تم تسجيل اللقاء بمعرفة المصدر وجار تفريغ الشريط برجاء مخابرة فرع الادارة بالقاهرة ، للتحرى عن مستعملى السيارات المشار اليها وعلاقتهم بالنشاط الاخوانى ، جار المتابعة .

ولم تتوقف عمليات التجسس على حزب الوفد والحزب والوطنى الديموقراطى بل شملت كافة التيارات المعارضة شرعية كانت أم غير شرعية ونال حزب الأحرار قسطا كبيرا من عمليات التجسس (راجع الملحق ۳ أ) وأعضاء مجلس الشعب عن التحالف (راجع نفس الملحق)

ورغم نشر صور المستندات التى تثبت تورط وزارة الداخلية فى عمليات التجسس وتقطع بما لا يدع مجالا للشك فيها إلا أن أحدا لم يتحرك للتحقيق فى هذا الموضوع حتي الآن .

وكانت الجهة الوحيدة التي تحركت هى وزارة الداخلية ، فقامت بعملية قرصنة لخطف هذه المستندات قبل عرضها فى استجواب على مجلس الشعب .

وشددت على تسليم وتسلم الوثائق داخل جدران مبانى مباحث أمن الدولة كما يظهر من الوثيقة التالية التى تكشف عن احكام الحصار على ملفات مباحث امن الدولة ، حتي لا تتسرب الى المعارضة ، وتحظر التعليمات الصادرة من اللواء مصطفى كامل رئيس الجهاز تسليم أي ملف بأوامر شفوية ، ويحظر استخدام ماكينة التصوير الا بأمر مكتوب موقع عليه من مدير الفرع ، وتنص التعليمات الجديدة على تكليف

وحدة الارشيف بتعديل أرقام ملفات وتقارير الاخبار والمتابعة (التجسس) على السادة نواب رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين ، وخفظها فى دواليب معدنية خاصة ولا يتم تداولها أو الاطلاع عليها بدون امر مكتوب مؤشر عليه من الادارة العامة لمباحث امن الدولة .

نص الوثيقة

الادارة العامة لمباحث امن الدولة (١/١)

الكتاب الدورى رقم (٨٨/٦) بشأن تنظيم قسم المعلومات بالادارة العامة ، وجميع الشعب والفروع بالمحافظات .. الحاقا لما ورد بنشرة التعليمات رقم (١٠٢) وذلك بشأن انضباط العمل بوحدة الارشيف ، نحيطكم بدرج التعليمات الآتية ، بذات الشأن والتنبيه على كافة المستويات الرئاسية والاشرافية لمداومة ، والتنبيه واستنهاض الهمم .

** أولا : تتسلم ادارة الأرشيف صورتين فقط من كافة التقارير والذكرات وتقارير الاخبار والمتابعة الدورية الخاصة بالتنظيمات المحلية والاحزاب والنقابات ، ويوقع المسئول من وحدة الارشيف على الاستلام بالدفتر الخاص بادارة النسخ ويتم اثبات تاريخ وساعة الاستلام .

** ثانيا : يحظر تسليم أى ملف بأوامر شفوية ، ويتم التسليم بناء على ورقة موقع عليها من المسئول عن الفرع أو القسم أو من ينوب عنها ويتم تسجيل رقم الملف وساعة وتاريخ خروجه واسم الضابط طالب الملف ، ويتم تسجيل ساعة عودة الملف ، بعد مراجعة محتوياته واثبات مطابقتها لحالة خروج المف ويتم نقل الملفات المطلوبة بمعرفة المسئول عنها

من وحدة الأرشيف ، ويتم اعادتها بنفس الطريقة .

** ثالثا : يحظر تماما استخدام ماكينة التصوير الا بأمر مكتوب موقع عليه من مدير الفرع ، ويثبت عدد الصور وتاريخ التصوير ، ويؤشر على الصور بهذه البيانات قبل تسليمها ، ويمتنع القاء اى صور تالفة فى المهملات ، ويتم تجميعها فى فرامة الورق المخصصة لهذا الغرض .

** رابعا : تكلف وحدة الارشيف بالادارة العامة ، بتعديل ارقام قيد الملفات وتقارير الاخبار والمتابعة الدورية الخاصة بالسادة نواب رئيس الوزراء ، والسادة الوزراء ، والسادة المحافظين وتحفظ بشانونات خاصة ، ولا يتم تداولها أو الاطلاع عليها ، بدون امر مكتوب ومؤشر عليه من الادارة العامة ، ويتبع بشأن هذه التقارير كافة الاجراءات المتبعة بشأن نسخ وحفظ التقارير تحت فئه (سرى جدا) .

** خامسا : يعلن ويخطر للإحاطة ما ورد عاليه لاتخاذ اللازم نحو تنفيذه منذ تاريخه .

(والله ولى التوفيق)

التوقيع مدير الادارة العامة لمباحث امن الدولة

لواء مصطفى كامل .. حررت بتاريخ ٨٨/٤/١ .

وبعد عرض نص الوثيقة ، تجدر الاشارة للفقرة قبل الاخيرة ، التى تكلف فيها الادارة العامة لمباحث امن الدولة وحدة ارشيف الادارة ، بتعديل قيد ملفات السادة نواب رئيس الوزراء والسادة الوزراء ، والسادة المحافظين وكذلك ارقام قيد تقارير المتابعة الدورية لهم ، وايضا تقارير الاخبار المعدة عنهم وتجدر الاشارة ايضا للتعليمات الصارمة بشأن ضرورة حفظ هذه التقارير والملفات فى شانونات خاصة وحظر تداولها بين العاملين أو الاطلاع عليها بدون اوامر مكتوبة ومعتمدة من مستويات رئاسية عليا للحيلولة دون تسربها ، جاء بعد حركة التطهير التى تمت داخل الجهاز ، عقب نشر اولى حلقات فضيحة «لاظوغلى جيت» التى كشفت «الوفد» من خلال وثائق الداخلية ، عمليات التجسس الواسعة التى تعرضت لها احزاب وصحف المعارضة وكذلك نواب مجلس الشعب والقيادات النقابية والسياسية . وفى الوقت الذى وضعت فيه «الوفد» الوثائق المثبتة للفضيحة امام الرأى العام ، ازاحت الستار عن دور زكى بدر وزير الداخلية ووقوعه فى هذه الورطة السياسية التى لم يجد سبيلا لتكذيبها ، أولهما : فشلت جهود الداخلية فى اغلاق ابواب الاختراق واحكام السيطة على الادلة المادية لجريمة التجسس ، والحقيقة الثانية : ان هناك من بين اوراق وتقارير وزارة الداخلية التى اشار اليها الكتاب الدورى رقم ٨٨/٦ . ما يؤكد مزيدا من الحقائق المؤسفة بشأن تورط

اجهزة الامن فى عمليات تجسس ومراقبة غير قانونية لكبار رجال الحكم والمعارضة فى مصر على حد سواء !!

سادسا

اقتحام المساجد

((الطغيان في التاريخ فنون والوان .. وأحقر الطغاة هو من يبيع كل شئ في سبيل لذة الانتصار ، ويقتل ويهدم كل ما هو طاهر ومقدس في سبيل أن ينعم بالخطيئة ، حتى ولو كان هذا المقدس هو بيت من بيوت الله !! لعنة الله على «نابليون الذي فعلها .. وعلى هؤلاء الذين جعلونا نترحم عليه !!))

لم يحدث فى أى عهد من العهود أن شهدت المساجد اعتداءات كما شهدت فى عهد زكى بدر فالسابقة التاريخية الوحيدة لذلك على امتداد التاريخ المصرى هو إقتحام نابليون بونابرت للجامع الأزهر عام ١٧٩٧ بعد أن مثلت المقاومة الإسلامية المصرية التى إنطلقت من الجامع الأزهر خطراً داهما على المستعمر الفرنسى، فأراد بونابرت القضاء على هذا المقاومة فى مهدها فاقتحم الجامع الأزهر بالخيول وثارت ثائرة المصريين لذلك الإجراء غير المقبول، حيث أن المصرى متدين بطبيعته ويلوذ إلى بيوت الله حينما تضيق الدنيا به، واثقا أنه سيلقى فى رحابها الأمن والأمان .

ويجىء عهد زكى بدر ليرجعنا ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين مائة وتسعين عاما إلى الوراء والفارق بين الحالتين كبير، فالأول مستعمر ديانته ليست هى الإسلام وهدفه الوصول إلى بغيته دون اعتبار للوسائل .

أما الثانى فهو مسلم مصرى ويمثل حكومة دولة ديانتها الرسمية هى الاسلام، والمادة الثانية من دستورها تقول أنه هو المصدر الأساسى للتشريع!!

هل تحولت المساجد إلى أوكار للمجرمين حتى تستباح بها الحرمات .. البساط والأثاث وحتى كتاب الله، ويصبح الداخل إلى المسجد والخارج منه تحت الرقابة، ولايأمن فى أى وقت اثناء وجوده فى المسجد من القنابل المسيلة للدموع وطلقات الرصاص والهراوات وقذائف السباب؟

ألا يأمن قاصدو الأمان فى بيت الله من الأحذية الغليظة تدوس رقابهم.. هذا بالضبط ماحدث فى عهد زكى بدر..

وتسببت حوادث اقتحام المساجد فى نشوب الصدام بين الشرطة وأفراد من التيارات الاسلامية اذ أعلنت أنها ستضحى فى سبيل ذلك بـأبنائها واضطر النظام فى مصر إلى استصدار فتوى شرعية من شيخ الأزهر بدعوى أن مساجد التيارات الاسلامية هى مساجد ضرار.

وأدعت الشرطة ومباحث أمن الدولة وجود مخازن سرية للأسلحة بالمساجد لتبرر اقتحامها الذى شمل عشرات المساجد فى عين شمس والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا، وأسوان، وشبرا والعمرانية وامبابة والاسكندرية والمنصورة وكفر الشيخ وبنى سويف .

وبدأت سلسلة اقتحام زكى للمساجد بعد توليه كرسى الوزارة بشهرين فقط.

الزمان: ٢٨ أبريل سنة ١٩٨٦

المكان: مسجد الرحمن بأسوان

الوقائع: أقامت الجماعة الاسلامية مؤتمرا دينيا دعت إليه الدكتور عمر عبدالرحمن أمير الجماعة لالقاء محاضرة ما كاد يبدأها حتى تدخلت قوات الأمن فى محاولة لانهاء المؤتمر والمطالبة بخروج جميع المصلين من المسجد .

ونظرا لأن هذه هى المرة الأولى التى يحدث فيها ذلك رفض المصلون الانصياع للأمر.

فحاولت قوات الأمن اقتحام المسجد إلا أن أفراد الجماعة الاسلامية منعوهم من ذلك وأغلقوا أبواب المسجد لإتمام المحاضرة .

وصدرت الأوامر بأطلاق القنابل المسيلة للدموع عبر شبابيك المسجد بعد تحطيمها، فثارت ثائرة المصلين واضطروا لفتح الأبواب خوفا من الاختناق بالغاز.

ما أن فتحت الأبواب حتى تدفقت القوات إلى داخل المسجد للقبض على عناصر قيادية بما أدّى إلى اشتباك بالأيدى بين الطرفين أطلق على إثره الرصاص الحى فى الهواء أولا للإرهاب ثم على أجساد المصلين بما أدى لاصابة بعض الأفراد وتم القبض على عدد كبير من الذين أشرفوا على تنظيم المؤتمر .

وكانت هذه بداية سلسلة الاقتحامات ففى نفس الشهر إقتحم مسجد الرحمن بالمنيا وأشتعلت النيران فيه من جراء القنابل كما تم إقتحام مسجد الجمعية الشرعية بأسيوط ومسجد الرحمن .

وفى ٢٠ مارس ١٩٨٧ إقتحم رجال زكى بدر مسجد أنصار السنة بسوهاج أثناء أداء صلاة الجمعة ثم مسجد الأنوار المحمدية فى عين شمس (١٢ مايو ٨٧) خلال صلاة التراويح .

ونظرا لأن شهر رمضان المعظم يشهد نشاطا إسلاميا كبيرا فقد نال إقتحام المساجد فيه قسطا أكبر إذ اقتحمت فى رمضان من نفس السنة مساجد التوبة والمنى والدعوة بامبابة وآدم والنور بعين شمس والمتقين بشبرا والرحمة والسلام والجمعية الشرعية بأسيوط .

وأثناء صلاة فجر الثامن من سبتمبر اقتحم مسجد مصعب بن عمير ، وفى ٢٢ أكتوبر اقتحمت قوات الأمن مسجد الرحمن بالمنيا وداسوا أعناق المصلين اثناء سجودهم وفى نهاية العام اقتحم مسجد الشادر ببنى سويف.

اما عام ١٩٨٨ فشهد اقتحام مساجد عديدة ففى ٢٩ يناير اقتحم مسجد الرحمن بأسوان وفى ٥ فبراير مسجد الأوابين بالاسكندرية عقب صلاة العشاء، وفى ١٦ مايو تم اقتحام مسجد الاخلاص بامبابة، واليقين بشبرا فى ثانى أيام عيد الفطر المبارك ومسجد الانوار المحمدية بعين شمس بعدها بثلاثة أيام .

وفى شهر يونيو اقتحمت أربعة مساجد بامبابة هى الصحابة.وأبو الفتوح وبدر والمنى بالاضافة إلى مسجد النور بالعمرانية وآدم بعين شمس فى وقت واحد وأثناء اداء صلاة المغرب.

ووصلت عمليات الاقتحام إلى المنصورة فاقتحمت قوات الأمن مسجد الجمعية الشرعية فى ١٠ يونيو ودخلت قوات الأمن المسجد بالأحذية ثم أعيد اقتحامه بعد شهر واحد.

وفى قنا اقتحم مسجدا الرحمن والهلال الأحمر فى يوليو ١٩٨٨ ، وذلك للمرة الرابعة ، ومسجد الحاجة زينب بالعمرانية .

وفى يوم الجمعة ١٢ اغسطس اقتحم مسجد آدم للمرة السادسة وأطلق الرصاص على الاهالى مما أدى إلى مصرع ثلاثة وأحد ضباط الشرطة وكان هذا الاقتحام هو بداية احداث عين شمس المروعة فيما عرف

باسم «الجمعة الدامى».

وفى كل حالات الاقتحام كان يتم القبض على عدد من المتواجدين بالمسجد بعد اطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص فى بعض الأحيان وشهدت المساجد لأول مرة من ينتهك حرمتها بالأحذية وتمزيق المصاحف لمجرد أن يدعى قيادى من الجماعات الاسلامية لالقاء محاضرة أو يخرج خطيب المسجد عن الخط المرسوم له ووصل عدد مرات الاقتحام إلى خمسين مرة للمسجد الواحد كما حدث لمسجد الرحمن بالمنيا.

ويعترف أحد ضباط الشرطة الكبار فى لحظة صدق مع النفس(١) بأنه اقتحم المسجد هو وجنوده بالأحذية ويقول : ماذا أفعل وقد حاولت مع مساعد وزير الداخلية عدم تنفيذ هذه الخطة إلا أنه أصر على التنفيذ وطالبنى بأن اقبض على خطيب المسجد وهو فوق المنبر.

* وهل قبضت عليه؟

يقول: لا لقد حاصرنا الأهالى وطلبنا النجدة وحدثت مجزرة استطعت منها الهروب مع رجالى من الجحيم .

* وهل تذكر احداث أخرى؟

يقول:: الاحداث كثيرة ولكننى لا أستطيع ان انسى يوم أن صدرت الأوامر باحضار أحد أعضاء الجماعات الاسلامية وهو يصلى فى عين

جريدة الشعب عدد ٨٨/١٢/١٣ باب أخبار ممنوعة .

شمس، لقد دلت تقاريرنا على أن هذا الشاب مدرس ويمكن احضاره من منزله أو مدرسته إلا أن الوزير أصر على اقتحام المسجد بالأحذية والقبض عليه .

* وما الهدف من ذلك كله؟

يقول: إن وزيرنا الهمام يرى أن يثبت للقيادة السياسية دائما أن الوضع فى مصر ليس على مايرام وغير مطمئن لغرض فى نفس يعقوب .

ولم يقتصر اقتحام المساجد فى عهد زكى بدر على الآدميين بعصيهم ونعالهم بل أيضا دافقتهم فى بعض الأحيان الكلاب البوليسية (٢)!!

وقد اتفقت آراء معظم العلماء على أن اقتحام المساجد باطل فيقول د. محمد الطيب النجار رئيس جامعة الأزهر السابق «للمساجد حرمتها وقدسيتها كما للكنائس فى بلاد الغرب فلا ينبغى لأحد أن يعكر صفاء الروح فيها بعمل يتنافى مع أصول الدين بزعم القضاء على منحرف أو مارق لأن المسجد فى بلاد المسلمين لم يكن ملجئا لمجرم أو هارب من القانون.

فإن وجد من يتحصن بالمسجد من جرم فعلى الشرطة أن تحاول إخراج هذا المجرم الخطير دون ترويع للمصلين أو التنكيل بهم ويقول الشيخ

٢- الشعب - عدد ١٩٨٨/٩/٢٠ - ص١

ابراهيم الدسوقى وزير الاوقاف الاسبق لكل من سولت لهم أنفسهم انتهاك حرمات بيوت الله إن ذلك باطل لا يقره العلماء فى الاسلام، فمن لاذ بالمسجد أو نزل به فإنما ينزل على صاحبه، ولا يجوز لكائن من كان أن يهدد أمنه أو يؤذيه ومايجب لضيف الله أن يهان في بيت الله .

عهود طغيان كثيرة على بلاد المسلمين.. ولكن ذلك لم يحدث الا فى عهد زكى بدر....

سابعا

انتهاكات أحكام القضاء

((أنت لا تعرف أنك في أمة أحرار حقاً كارهين للاستبداد إلا إذا رأيت بينهم للقضاء شأن وفي عهد العسكري الأسود كان حال القضاء والقضاء كحال الحرية ..

وحينما تفقد احكام القضاء قوتها أو قابليتها للتنفيذ ويصبح على القاضي رقيب غير ضميره والقانون.. تفسد الحياة))

تقاس مساحة الديمقراطية فى اى بلد من البلدان قديما وحديثا بمكانة القاضى فى هذا البلد ، ومدى تنفيذ الاحكام التى ينطق بها من قبل اعلى مسئول فى السلطة الحاكمة ، اضافة الى احترام مكانته ، وتوفير السبل الكفيلة بالقيام بالمهمة الشاقة التى توكل اليه فى جو من الامان والثقة بانه لا رقيب عليه الا الله عز وجل وان احدا لا يمكن ان يمس استقراره او يهدده فى عيشه حتى تكون احكامه منزهة عن الهوى والخوف الا من ضميره ، وضميره وحده .

اما فى عصر الطاغية زكى بدر فقد اهين القضاة ، ولم يحسب حساب لحصانتهم وفتشت منازلهم ودعت الانتهاكات المستمرة لاحكامهم ستة وثلاثين مستشاراً الى تقديم مذكرة لرئيس الجمعية العامة للقضاة فى ٧ مارس ١٩٨٩ يعترضون على الزج بهم فى المعارك السياسية ، واستصدر قوانين استثنائية تتيح لوزير الداخلية الطعن فى قرارات القضاء على خلاف الدستور ، واغتصاب سلطة القضاء باعتقال من يتعدى على رجال الشرطة .

وتمثلت أبرز انتهاكات زكى بدر للقضاء بعد الاعتداء على حريتهم وحصانتهم فى عدم تنفيذ الاحكام الخاصة بالافراج عن المعتقلين الذين لم تثبت عليهم اى تهمة .

وقد اعلن وزير العدل فى بداية شهر يونيو ١٩٨٩ ان الطعون التى قدمتها الداخلية على قرارات الافراج بلغت ٧٠٪ خلال الفترة من ١٩٨٦/٣/١ الى ١٩٨٩/٢/٩ حيث افرج القضاء عن ١٢,٤٤٧ قدمت الداخلية طعونا تعترض على قرار الافراج بلغت ٩٢٤٣ طعنا وبلغ

عدد القرارات الصادرة من دوائر محكمة امن الدولة العليا ٨٢٥٩ قراراً برفض الاعتراضات وتأييد قرارات الافراج .

وقد بلغ الغرور بالوزير السابق الى حد تحدى احكام القضاء ففى بداية شهر يناير ١٩٩٠ تقدمت هيئة الدفاع عن المعتقل صفوت عبد الغنى المعتقل من يناير ١٩٨٩ بإنذار على يد محضر لوزير الداخلية لعدم تنفيذه ٨ احكام قضائية بالافراج عن المتهم.

وقد كرر وزير الداخلية مسألة الاعتقال بعد إفراج القضاء والنيابة حتى اصبح ذلك سمة بارزة على عهده فكرر ذلك مع المتهمين فى التنظيم الشيوعى وتنظيم الاطفال كما امتنع عن تنفيذ حكم لمحكمة القضاء الادارى يقضى بالغاء قرار الوزير بمنع اهالى المعتقلين السياسيين من زيارة ذويهم الموجودين بالسجون وصدر حكم المحكمة فى ٢٨ فبراير ١٩٨٩ .

وفى السابع من مارس ١٩٨٩ اوقفت محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة قرار وزير الداخلية بمنع الدكتور عمر بعد الرحمن من التنقل ورفع الحصار المفروض عليه الا ان وزير الداخلية رفض حتى يوم اقالته تنفيذ حكم القضاء ، ولم يكن هذا الحكم هو الاول اذ سبق للقضاء ايقاف القرار من قبل قاضى محكمة بندر الفيوم الجزئية على اساس ان منع التحرك ينطوى على المساس باحدى الحريات الشخصية التى يكفلهما الدستور وهى حرية التنقل .

وفى احصائية اجرتها جريدة الوفد فى شهر فبراير ١٩٨٩ بلغت الاحكام القضائية التى اهدرها الطاغية زكى بدر تسعة الاف حكم قضائى !

ونورد في الصفحات التالية نص مذكرة تقدمت بها احدى الجهات المصرية الى المنظمات الدولية فى اكتوبر ١٩٨٩ وتشكو فيها من إهدار زكى بدر لاحكام القضاء واعادة الاعتقال مرارا وتكرارا تحت مظلة قوانين الطوارئ التى لا تزال كابوسا يجثم على انفاس مصر الى اليوم وما اتعس شعب يحكم بواسطة افراد يضعون فى ايديهم كل السلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية .

السيد /

تحية طيبة وبعد ..

مقدمه لسيادتكم

بشأن : المعتقلين السياسيين المحتجزين بسجن استقبال طره منذ فترات تتراوح بين (٩ ، ١٨) شهرا بدون مسوغ قانونى وهم :

١- حسين محمود الخضرى

٢- محمد عبده محمد عبده

٣- احمد كامل جمعة

معتقلون منذ ١٥ فبراير سنة ١٩٨٨ (منذ ١٨ شهرا) .

٤- حمدى محمود عبد الغنى الكيكى

٥- حسن ابو الحجاج

٦- محمود عطا الله الازهرى

معتقلون منذ (١٩٨٨/٨/٨) ١٢ شهرا .

٧- طلعت فؤاد قاسم

معتقلون منذ ١٥ اكتوبر ١٩٨٨ (١٠ أشهر) .

٨- احمد عبد الشافى على

٩- محروس معوض عبد الغنى
١٠- عامر عبد الرشيد عبد العزيز
١١- سيد شوقى احمد منصور
١٢- احمد شوقى احمد منصور
١٣-عبد العزيز على عبد العزيز
١٤- طارق حنفى محمود
١٥- جمعه حسن اسماعيل
١٦- رأفت عبد الله فضل
١٧-خالد عبد الرشيد عبد العزيز
١٨-علاء عبد الحى حته
١٩-محمد عبد الحى حته
٢٠- خالد عبد العزيز قاسم
٢١- حسين فتحى حسين محمد
٢٢- منصور احمد محمد بكير
٢٣- صلاح مرعى ابراهيم
٢٤- بركات محمد احمد هريدى
٢٥- احمد عزت السيد البدرى
٢٦- ايمن ناصر مسعود
٢٧- محمد سعيد محمد ابراهيم
٢٨- سيد ابو الوفا محمد عيسى
٢٩- كمال راضى يوسف
٣٠- محمد احمد درغام
٣١- احمد ثابت منصور

٣٢- حسين السيد على

٣٣- رمضان أحمد ابراهيم .

٣٤- رأفت سرحان شحاتة.

٣٥- صفوت أحمد عبد الغني .

٣٦- أحمد فهمي عيد .

٣٧- حسن صالح حسن محمود .

٣٨- عمر فتحي السيد ابراهيم .

٣٩- اياد محمد رمضان .

٤٠- منصور أحمد محمد .

٤١- الأمير مصطفى أحمد .

٤٢- عصام أحمد عشماوي

٤٣- يحيى مرعي ابراهيم .

٤٤- خالد مرعي ابراهيم .

٤٥- ايهاب ضيف الله النوبي

٤٦- هشام محمود عبد العزيز

٤٧- حسام حمد خميس

٤٨- حسين سيد على

٤٩- حسام هليل

٥٠- ناصر أحمد عليوه

٥١- صلاح المرغني

٥٢- عبد اللطيف على عبد اللطيف

٥٣- مصطفى سيد محمد عطية

٥٤- وائل عصمت عيسي

٥٥- أشرف أحمد عبد النبي

معتقلون منذ ١٩٨٨/١٢/٨ (٩ أشهر) أحداث عين شمس الأخيرة.

الموضوع:

المعتقلون الأول والثاني والثالث أعتقلوا بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٥ وأعيد اعتقالهم (٩) مرات متتالية من داخل السجن رغم افراج القضاء عنهم عدة مرات متتاية ولا يزالون حتى الآن منذ (١٨) شهراً في سجن الاستقبال بدون مسوغ قانوني.

المعتقلون (الرابع والخامس والسادس) اعتقلوا بتاريخ (١٩٨٨/٨/٨) وقد أعيد اعتقالهم لمخالفة القانون من داخل السجن (٦) مرات ورغم افراج القضاء عنهم عدة مرات ولا يزالون حتى هذه اللحظة بسجن الاستقبال محتجزين بدون مسوغ قانوني .

المعتقل رقم (٧) وهو معتقل منذ اكتوبر ١٩٨٨ ولا يزال محتجزاً رغم افراج القضاء عنه (٥) مرات وقد لفقت له قضية امارة تنظيم عين شمس رغم اعتقاله قبل الأحداث بشهرين وبرأه القضاء ، وقد اعاد وزير الداخلية اعتقاله للمرة الثالثة والرابعة ولا يزال محتجزاً منذ اعتقاله بزنزانة انفرادية بعنبر التأديب حتى هذه اللحظة .

المعتقلون من (٨ حتى ٥٢) اعتقلوا في ١٩٨٨/١٢/٨) عقب احداث عين شمس الأخيرة ومعظمهم من الأحداث ولا يزالون منذ (٩) أشهر معتقلين وحدد أعتقالهم (٤) مرات من داخل السجن.

ولما كان قانون الطوارئ يلزم وزير الداخلية بالافراج عن المعتقل ويخلي سبيله فإن الداخلية قد تحايلت على ذلك بأن كانت تقوم بإخراج

المعتقل من السجن إلى أحد أقسام الشرطة لمدة أسبوع تقريباً لم تعيده مرة ثانية إلى السجن بقرار اعتقال جديد وتاريخ جديد وهو المخالف لنصوص القانون الذي تقضي بإخلاء سبيله نهائياً.

هذا بالإضافة إلى عدم تسبيب قرارات الاعتقال أو اطلاع المعتقلين عليها وهو المخالف لنص القانون.

ثامنا

إنتهاكات حقوق الإنسان

((كانت أولى انتهاكات حقوق الإنسان في عهد زكي بدر هو أن يحكم عليها أن يتول مقدراتها زكي بدر ، فلم تشهد مصر في أي عهد إدانات من المنظمات الدولية كما شهدت في عهد هذا الرجل..

وحينما تنتهك الحقوق الأساسية للإنسان فإن ذلك يعرضه لردة لن ينجيه منها تقدمه الحضاري المزعوم .. ردة لعصر الغاب !!))

يقصد بحقوق الانسان عندما تطلق بصورة مجردة مجموعة الحقوق الضرورية للناس كافة ، والتي لايستطيع الانسان ان يؤدي مهمته في الحياة وبدونها لايمكن بالتالي أن تحول اي حكومه بين الانسان وبينها وألا تسبغ عليها الحماية الازمة لمارستها

والحديث عن حقوق الانسان يستهدف السماح للمواطن بأقصى قدر من الحرية حتي ينصرف الي البناء وتحقيق تقدم للوطن واحداث التوازن ما بين سمو السلطة وخضوع الافراد لها وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ اعتمدت الجمعية العامة الاتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الأخري الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية بالاضافة الي البروتوكول الاختياري لها وأعتباراً من ٣ يناير ١٩٧٦ بلغ عدد الدول المصدقة علي الاتفاقية الاولي ٣٥ دولة وبذلك دخلت الي حيز التنفيذ ، وتلتها الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية أبتداء من ٢٣ مارس ١٩٧٦ بتصديق عشر دول عليها ، وهو الحد الادني المطلوب واذا عدنا الي الحقيقة نجد ان الاسلام أول من اعلن هذه الحقوق وكفلها للإنسان بتنظيمة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم وبرغم ان الدول الاسلامية أولي دول العالم باحترام حقوق الانسان إلا أنها تعتبر من اكثر الدول التي تنتهك فيها هذه الحقوق بصورة متكررة ولايكاد يخلو تقرير لمنظمة العفو الدولية أو لمنظمات حقوق الانسان من دولة اسلامية اعتدت علي هذه الحقوق أو اهدافها.

والقراءة العابرة لتقارير منظمة العفو الدولية التي صدرت في السنوات القليلة الماضية تدلنا الي أى مذي شهدت مصر خلال فترة تولي زكي بدر للداخلية انتهاكات للحقوق الاساسية

فتقرير المنظمة لعام ١٩٨٧ يؤكد إحتجاز مئات السجناء السياسين وسجناء الرأي لفترات بموجب تشريعات الطوارئ التى تستخدم لإخماد صوت منتقدى الحكومة أو الحد من حرية التعبير الديني ، ومن ان احكامها تجيز توقيف سجناء الرأي دون توجيه اي تهم لهم ودون تقديمهم للمحاكمة كذلك اعلنت المنظمه تكراراً عن قلقها بشأن انعدام التدابير الوقائية الكافية في هذه التشريعات لضمان عدم حدوث الإنتهاكات للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية خصوصاً من حيث حرية التعبير والحق في معرفة التهم الموجهة الي الموقوفين.

ويشير التقرير أنه بمقتضى تشريعات حالة الطوارئ ، تم توقيف مئات من اعضاء ومناصري مختلف الجماعات الاسلامية ، الذين يحتمل ان يكون بعضهم من سجناء الرأي ، دون اتهام او محاكمة . وفي مارس، كتبت المنظمة الي السلطات معربة عن قلقها بشأن اعتقال ١٥ طالبا من جامعة المنيا لقيامهم ، علي حد زعمهم بأخراج وتوزيع منشورات ومجلات غير مصرح بها . وطلبت المنظمة في مايو مزيدا من المعلومات حول اعتقال ٥٥ رجلا منهم الدكتور عمر عبد الرحمن عقب اشتباكات مع قوات الامن في اجتماع ديني عقد في اسوان بتاريخ ٣٠ ابريل . وتلقت المنظمة تقارير اخري حول اعتقال اعداد كبيرة من المناضلين المسلمين في جميع انحاء البلاد خلال عام ١٩٨٦ ، كما تلقت شكاوي حول تعذيب او اساءة معاملتهم . وبعض المدعي عليهم في دعاوي تشمل جماعات اسلامية ، تمت محاكمتهم أمام هيئة محكمة

عسكرية في محاكم امن الدولة العليا (الطوارئ) ، بدلا من محاكمتهم امام هيئة قضاء مدنيين ، كما جرت العادة ، وكان بين السجناء الاخرين المحتجزين بموجب قوانين الطوارئ عدد من اعضاء جماعات دينية غير تقليدية تعتقد المنظمة أنهم قد يكونون من سجناء الرأي .

ويؤكد التقرير حدوث اعتقالات كثيرة متعلقة بنشاطات النقابات العمالية ، إذ وردت تقارير عن اعتقال ما يربو علي ٣٠٠ شخص في ٧ و٨ و٩ فبراير في بلدة المحلة الكبري الصناعية ، بخصوص إضراب قام به عمال النسيج . واستفسرت المنظمة من السلطات حول اسباب هذه الاعتقالات ، وطالبتها بالافراج عن اولئك الذين اعتقلوا لمجرد اشتراكهم في نشاط نقابي سلمي وبعد اسبوعين ، كان لا يزال هناك ٣٣ شخصاً قيد السجن ، الاانه اطلق سراحهم جمعاً دون توجيه تهم اليهم في ابريل.

وأدي اضراب عمال السكك الحديدية في ٩ يوليو الي اعتقال مئات منهم في القاهرة ، ووجهت التهم الي ٣٧ من هؤلاء ، واحيلوا الي المحاكمة امام محكمة امن الدولة العليا (الطوارئ) بموجب المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات ، التي تحرم اضراب عمال القطاع العام . واطلقت المحكمة سراح الجميع في اواخر اكتوبر ، رغم ان محاكمتهم كانت لاتزال جارية في نهاية العام

وفي ديسمبر ، طلبت المنظمة مزيداً من المعلومات حول اعتقال ٤٤ عضوا مزعوماً في المنظمة الشيوعية السرية ، التيار الثوري ، احتجزوا في القاهرة لقيامهم بأخراج وتوزيع منشورات تنتقد سياسة الحكومة .

وفي يونيو ، أعلنت مصر انضمامها الي اتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب و غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية او اللاانسانية أو الحاطة بالكرامة وكتبت المنظمة الي السلطات معربة عن ترحيبها بهذه

الخطوة ، وطلبت تزويدها بالمعلومات حول اجراءات ونتائج التحقيقات في ادعاءات التعذيب منذ اكتوبر الاانها لم تتلق رداً علي خطابها .

وكتبت المنظمة الي الحكومة في ايلول / سبتمبر معربة عن اهتمامها بالتقارير الواردة حول تعذيب السجناء في القضايا المتعلقة ببعض الجماعات الاسلامية . وادرجت المنظمة في خطابها أسماء ٤٣ شخصا من اعضاء ومناصري بعض الجماعات الاسلامية ، اعتقلوا لاشتراكهم المزعوم في شن هجومات علي دور السينما ، ومخازن بيع اشرطة الفيديو ، ومخازن بيع الخمور ، ولقيامهم بنشاطات معادية للحكومة .

وورد أنهم خضعوا للتعذيب في سجن طره بوسائل وصفت للمنظمة علي انها تشمل الصدمات الكهربائية ، اطفاء السجائر علي الجسم ، الجلد بواسطة العصي والسياط ، وادخال اشياء قسرا في شرج السجين . وأفادت تقارير الطب الشرعي الرسمية ان اثار الندوب الجسدية تتطابق في بعض الحالات مع وسائل التعذيب وتوقيته . وطالبت المنظمة بأجراء تحقيقات في جميع ادعاءات التعذيب ، وسألت عما اذا كانت قد اتخذت اية اجراءات لضمان عدم استخدام التعذيب في سجون مصر ، الا انها لم تستلم أي رد علي خطابها .

ولاحظت المنظمة التقارير الواردة حول اتهام حوالي ٤٠ فرداً من جهاز شرطة الامن فيما يتعلق بادعاءات التعذيب التي تقدم مدعي عليهم في محاكمات جماعية عقدت لأشخاص زعم انهم ينتمون الي منظمة الجهاد اعتقلوا عام ١٩٨١ . وعقدت الجلسة الاولي من هذه المحاكمة أمام المحكمة الجنائية لجنوب القاهرة في ٢٣ ديسمبر ، وحددموعد الجلسات اللاحقة في فبراير١٩٨٧.وأوردت ان اعضاء اخرين من قوات الامن خضعوا للاستجواب فيما يتعلق بادعاءات تعذيب اخري

و اهتمت المنظمة بأنباء وفاة سليمان خاطر في مستشفي السجن في ٧كانون الثاني / يناير . وكان قد حكم عليه في ديسمبر ١٩٨٥ بالسجن المؤبد لقتلة سبعة مدنين اسرائيليين عند الحدود المصرية / الاسرائيلية في صحراء سيناء ، وأثارت التقارير الرسمية التي أفادت انه انتحر شكوكا علي نطاق واسع ،ولذلك طالبت المنظمة باجراء تحقيق علني في الملابسات المحيطة بحادث وفاته .

أما تقرير منظمة العفو لعام ٨٨ فيؤكد

أنه جري احتجاز عدة الاف شخص اشتبه في معاداتهم للحكومة في مصر ، وكثيرون منهم قد يكونوا سجناء رأي ، لمدة اسابيع أو أشهر بدون تهمة او محاكمة ، وذلك بموجب تشريعات حالة الطوارئ التي ظلت سارية المفعول طوال عام ١٩٨٧ . ووردت تقارير عن تعذيب واساءة معاملة السجناء، خاصة من اعضاء الجامعات الاسلامية . وصدرت احكام اعدام بحق اربعة اشخاص علي الاقل ، كما اعدم ثمانية اخرون خلال العام .

كانت اغلبية الذين احتجزوا بموجب تشريعات حالة الطوارئ ، من المشتبه في تأييدهم للجماعات الاسلامية . والجدير بالذكر ان هذه الاحكام ظلت سارية الفعول بشكل متواصل تقريباً منذ عام ١٩٦٧ . باستثناء فترة ١٧ شهراً خلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . ففي مايو ، اعتقل ألاف من المشتبه في تأيدهم للجماعات الاسلامية ، علي اثر محاولة اغتيال اللواء حسن ابو بشا ، وزير الداخلية السابق ، ومكرم محمد احمد ، وهو رئيس تحرير احدى المجلات .

وكان من بين المعتقلين صحفيون، كالدكتور محمد مورو ، ومحامون

كيوسف صقر ومنتصر الزيات كانوا قد تولوا الدفاع عن معتقلين من انصار الجماعات الاسلامية . وقد احتجز بعض المعتقلين لفترة أيام واسابيع ، بينما احتجز اخرون لعدة شهور . وجرت عمليات اعتقال اخري علي نطاق واسع في اعقاب محاولة اغتيال وزير داخلية سابق اخر ، هو اللواء نبوي اسماعيل ، في اغسطس .

وكان بين الذين اعتقلوا في مايو مجدي غريب ، ومحمد البحيري ، وفاروق عاشور ، الذين وجهت اليهم تهمة محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق . وقد اطلق سراح الثلاثة دون شرط بعد حوالي سبعة اشهر ، ادعوا انهم تعرضوا اثناءها للتعذيب في محاولة لانتزاع اعترافات منهم . وأعيد اعتقال الثلاثة مرة ثانية في ٢٢ ديسمبر ، واحتجزوا ٤٨ ساعة تقريباً لمنعهم كما يبدو ، من سرد تجاربهم وهم قيد الاعتقال خلال مؤتمر صحفي

لقد أدت تشريعات حالة الطوارئ التي تجيز التوقيف الاداري ، إلي احتجاز سجناء رأي . فقد اعتقل بعض الافراد مرات متكررة ، وقضوا ما مجموعة اشهر عديدة او حتي سنوات ، في السجن ، دون ادانتهم بارتكاب اي جريمة .

وكان بين الاخرين الذين اعتقلو بموجب تشريعات حالة الطوارئ نقابيون احتجزوا في اول سبتمبر لتوزيعهم المزعوم لمنشورات تتضمن معارضة لتمديد فترة حكم الرئيس حسني مبارك . وقد اطلق سراحهم بعد الاستفتاء دون تهمة او محاكمة . واعتقل كذلك مئات اخرون في جميع انحاء البلاد قبل انتخابات مجلس الشعب في أبريل بينهم ستة شبان من انصار حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي اعتقلوا في القاهرة في مارس لأنهم قاموا بإخراج وتوزيع منشورات تضمنت

انتقادات للحكومة . وهؤلاء ايضا اطلق سراحهم دون اتهام بعد فترة قصيرة .

وبنما اطلق سراح معظم الذين اعتقلوا بموجب تشريعات حالة الطوارئ دون توجيه تهم اليهم ، وجهت التهم الي مجموعات عديدة من السجناء ، بينهم ٣٣ شخصا زعم انهم اعضاء في جماعة منشقة عن منظمة الجهاد الممنوعة . فقد اتهم هؤلاء بمحاولات الاغتيال المشار اليها ، وطالبت النيابة بفرض حكم الاعدام علي ١٥ منهم .

وشملت التهم الموجهة الي جماعة من الافراد اعتقلوا خلال مايو ويونيو ، تهمة تشكيل منظمة غير مشروعة . وحدثت اعتقالات اخري في سبتمبر عندما قبض علي حوالي ٢٠ عضوا مزعوما في منظمة ثورة مصر ، التي قيل انها كانت مسؤولة عن قتل موظفى السفارة الاسرائيلية في اغسطس ١٩٨٥ مارس ١٩٨٦ ، وعن محاولة اغتيال موظفى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مايو ١٩٨٧ . وقد فرضت نيابة أمن الدولة حظر على نقل وسائل الاعلام لأنباء القضيتين .

وفي أبريل ، قضت محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) ببراءة ٣٧ عاملا في السكة الحديد وعضو نقابي ، من جميع التهم المتعلقة بأضراب السكك الحديدية الذى جري في يوليو ١٩٨٦ . وتضمن قرار المحكمة توصية بأن يدمج الحق في الاضراب الذي ينص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والثقافية ، ومصر طرف فيه ضمن القانون المصري . وخضع القرار لمراجعة الرئيس مبارك ، عملاً بتشريعات حالة الطوارئ ، الذي أمر بأعادة محاكمة المتهمين ، الذين ظلوا طليقي الحرية . ولم يكن قد حدد موعد جديد لمحاكمتهم بنهاية العام .

ووردت ادعاءات كثيرة حول تعذيب السجناء واساءة معاملتهم خاصة

في اقسام من مجمع سجن طره ، بينها سجن استقبال طره ، ومركز مكافحة الارهاب ، ومعهد تدريب امناء الشرطة ، ووردت ايضاً ادعاءات حول حدوث تعذيب مباحث امن الدولة في لاظوغلي والدقي بالقاهرة . كما ورد ان التعذيب استخدم في معظم الحالات من اجل انتزاع الاعترافات من المعتقلين .

وذكرت تقارير كثيرة انه استخدم في الفترة التي تلت محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا ، ،كان بين الذين خضعوا للتعذيب الصحفي الدكتور محمد مورو الذي ادعي انه تعرض للصدمات الكهربائية وضرب بالعصي ،وعلق من معصميه الذين ربطا خلف ظهره وقد ابقي طوال فترة استجوابه عاريا اللامن ملابسه الداخلية وهو معصوب العينين . وأفاد اخرون اعتقلوا عام ١٩٨٧ان"الصدمات الكهربائية كانت توجه اليهم بواسطة اسلاك او هراوات ، وكانت السجائر تطفأ في اجسادهم ، وكانوا يعلقون من معصميهم أو رسغيهم او ركبتيهم في وضع (مجثم البغاء) (التعليق من قضيب خلف الركبتين مع ربط الكاحلين والمعصمين معا) ،ويضربون علي ظهورهم وباطن أقدمهم . وادعي ان بعض السجناء مثل مجدي غريب ومحمود مهلهل ، ضربوا بشدة تكراراً علي رؤوسهم وهم معصوبو العينين ، بحيث بقيت جلود رأسهم تحمل اثار جروح بعد عدة اشهر ، دون ان ينمو عليها اي شعر جديد .

وإضافة الي التعذيب الجسدي ، اشتكي كثير من السجناء السابقين انهم تعرضوا لتعذيب نفسي علي شكل تهديدهم باعتقال او اغتصاب اقاربهم ، او ارغامهم علي سماع صراخ اخرين يخضعون للتعذيب . وجاءت التقارير الطبية تثبت في بعض الحالات ادعاءات السجناء ،

وكانت هذه التقارير مبنية علي فحص اطباء يعملون في كتب الطب الشرعي الملحق بوزارة العدل .

كما اعربت المنظمة للحكومة في مناسبات عديدة عن قلقها حول انتشار التوقيف دون محاكمة بموجب حالة الطوارئ . وطالبتها باطلاق سراح جميع سجناء الرأي وبتقديم السجناء الاخرين لمحاكمات عادلة ودون تأخير او اطلاق سراحهم . واعلنت المنظمة كذلك عن قلقها لان المحتجزين بناء علي اوامر وزير الداخلية لا يحق لهم الطعن في شرعية توقيفهم امام هيئة قضائية ، الابعد ٣٠ يوما من اعتقالهم . واقلق المنظمة ايضا أستخدام وزير الداخلية سلطته علي نطاق واسع تجيز له الطعن في قرارات المحكمة بالإفراج عن السجناء ويحق له استخدامها

ان هذا الحق بعد قرار المحكمة الاولي ورغم ان قرار محكمة ثانية بالفراج عن السجناء يعتبر نهائياً ، يعد تدخلاً اضافياً من قبل الهيئة التنفيذية في العملية القضائية ، ويؤدي الي تأخير في الافراج عن السجناء ، وقد حثت المنظمة السلطات علي ضمان السماح للمعتقلين برؤية محاميهم فورا وحمايتهم ضد التعذيب ، واتاحة الوقت الكافي للمحامين من اجل اعادة دفاعهم . علاوة علي ذلك ، اعلنت المنظمة عن قلقها بشأن عدم كفاية التدابير التي تحمي السجناء من التعذيب ، خاصة اولئك المحتجزين بموجب تشريعات حالة الطوارئ .

في نوفمبر ، سعت المنظمة الي الحصول علي توضيح من الحكومة بصدد تقارير اشارت الي انه من المزمع زيادة السلطات المتعلقة بالتوقيف بموجب احكام حالة الطوارئ ، وحثها علي جعل هذه الاحكام وغيرها متطابقة مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، ومصر طرف

فيها

ولم يصدر عن الحكومة اي رد علي استفسارات المنظمة الخطية ، لكنها وافقت في ديسمبر علي بحث وضع حقوق الانسان في البلاد مع بعثة اوفادتها المنظمة .

وأشار تقرير ١٩٨٩ الي أنه

قبض علي الاف من العناصر السياسية والدينية النشطة ، وبينهم سجناء رأي ، واعتقلوا بموجب تشريعات حالة الطوارئ . وتعرض بعضهم للتعذيب او المعاملة السيئة وهم معتقلون في حبس انعزالي . وعقدت محاكمات سياسية امام محاكم امن دولة (طوارئ) لايتاح فيها حق الاستئناف .

وقبض علي الاف الاشخاص خلال عام ، واعتقلوا إدارياً بموجب احكام حالة الطوارئ لفترات تراوحت بين عدة ايام وعدة اشهر . والجدير بالذكر ان حالة الطوارئ كانت لا تزال سارية المفعول دون انقطاع منذ اكتوبر ١٩٨١ ، وجري تمديدها بموجب مرسوم جمهوري في نهاية مارس الي نهاية مايو ١٩٩١ .

وقد وجهت تهم جنائية محددة فيما بعد الي بعض المعتقلين بموجب قانون الطوارئ ، لكن معظمهم اطلق سراحهم بدون تهمة او محكمة .

بدأ العام بمظاهرات احتجاج ومظاهرات تأييد للانتفاضة الفلسطينية في الاراضي التي احتلتها اسرائيل ، مؤدية الي اعمال توقيف بالجملة في القاهرة ، والي إلقاء القبض علي طلاب في جميع انحاء البلاد .

وارتفع عدد الذين قبضوا عليهم ارتفاعاً حداً خلال النصف الثاني من

العام . ووقعت اشتباكات عنيفة في اغسطس وديسمبر ما بين رجال الشرطة واعضاء جماعات اسلامية وسكان محلة عين شمس ، في القاهرة وهي منطقة مكتظة بالسكان تعتبر معقلاً لهذه الجماعات . وبدأت الاشتباكات بغارة شنها علي مسجد آدم شرطيون يبدو انهم كانوا يبحثون عن اعضاء قياديين في هذه الجماعات وورد ان الاشتباكات الناجمة ، التي استخدم فيها رجال الشرطة الذخيرة الحية ، اسفرت عن مقتل خمسة اشخاص واصابة كثيرين بجروح وجاءت اعمال العنف في ديسمبر في اعقاب غارات ليلية شنت علي منازل عناصر اسلامية في المنطقة نفسها فأضرمت النيران في مخفري شرطة وفي عدد من عربات الشرطة ، وتوفي احد رجال شرطة التحري نتيجة طعنات اصيب بها . وقبض علي مئات الاشخاص ، كان بعضهم قد شاركوا في اعمال العنف.

كانت اغلبية الذين اعتقلوا خلال العام لاسباب سياسية ، اعضاء في جماعات اسلامية ، او متعاطفين معها لكن كان بين المعتقلين الاخرين مايربو علي ١٠٠عامل من عمال النسيج قبض عليهم في مدينه المحلة الكبري الشمالية في سبتمبر . وكانوا هؤلاء قد تظاهروا احتجاجا علي خطط الحكومة لوقف دفع اعانة سنوية للعمال في القطاع العام ، وعلي ارتفاع الاسعار واطلق سراح اكثر من نصفهم خلال ساعات ، لكن بقي ٤٦ منهم قيد الاعتقال لعدة اسابيع ، وكان ثمانية منهم لا يزالون مسجونين في نهاية العام بموجب احكام حالة الطوارئ .

وأستؤنفت في ابريل محاكمة ٣٣ شخصا اتهموا بالاشتراك في محاولات اغتيال جرت عام ١٩٨٧ ضد وزيري داخلية سابقين ومحرر احد المجلات وطلبت النيابة العامة فرض احكام بالاعدام علي ١٥ منهم .

وفي محاكمة منفصلة كانت لاتزال جارية في نهاية العام ، وجهت الي ٣٠ اخرين تهم تتعلق بمنظمة ثورة مصر المحظورة طلبت النيابة العامة فرض احكام بالاعدام علي ١١ من المتهمين ، بمن فيهم خالد عبد الناصر، ابن رئيس الدولة السابق الذي كان يحاكم غيابياً . وطبقت تدابير أمنية مشددة في كلتا المحاكمتين ، اللتين جرتا امام محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) . ولا تخضع قرارات هذه المحكمة للاستئناف ، لكن يجب ، بمقتضي تشريعات حالة الطوارئ وتصديقها من قبل رئيس الجمهورية . في اغسطس أبرئت ساحة ١٥ شخصا ؛ بينهم رجل اعمال ومحاميان ، من كافة التهم المتعلقة بأعمال تخريب وبالتعاون مع ليبيا وبالانتماء الي منظمة ناصرية مسلحة .

وكانت النيابة العامة قد طلبت بإنزال عقوبة الاعدام بحق ١٥ من بين المتهمين الستة عشر خي القضية .لكن لم يدن الاواحد منهم ، هو جمال منيب وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات لادانته بالحصول علي متفجرات بدون ترخيص وقال بعض المتهمين انهم تعرضوا للتعذيب البدني والنفسي بينما كانوا في حبس انعزالي اثناء اعتقالهم قبل المحاكمة ، وابرزوا تقارير طبية شرعية في المحكمة بدا انها كانت مساندة لادعاءاتهم .

في يوليو اعلنت السلطات اكتشاف خلية اسلامية شيعية زعم انها كانت تخطط للقيام باعمال تخريب علي الأراضي المصرية . واتهم ١٨ مصريا و ١١ شخصا اخر من جنسيات معظمها عربية ، بالتورط فى هذه المجموعة . وكان بعض المتهمين قد تعرضوا للتعذيب أو المعاملة السيئة البدنية والنفسية خلال شهور قضوها قيد الاعتقال ، كما ورد . واطلق

سراح الجميع فى النهاية لعدم توفر الادلة ، لكن جرى ترحيل عدد من المواطنين الاجانب ضد ارادتهم .

وتوفرت أدلة خلال العام تشير الى اعتقال أقارب عدد من المشبوهين السياسيين أو العناصر الدينية النشطة ، الذين تفادوا التوقيف . وكان بين هؤلاء زوجات المطلوبين وأطفال صغار ، بالاضافة الى أقارب ذكور ، يبدو أنهم احتجزوا لاقناع أقاربهم بتسليم أنفسهم للشرطة .

وأبرئ فى تموز / يوليو ٤٤ ضابطا فى قوات الأمن والشرطة ، من كافة التهم المعلقة بتعذيب معتقلين سياسيين احتجزوا بصدد منظمة الجهاد المحظورة ما بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٣ .

ورغم أن المحكمة الجنائية فى القاهرة أقرت بحدوث التعذيب ، قررت أنه لم تكن هناك أدلة كافية لتحديد هوية المذنبين ، بما ان المعتقلين كانوا معصوبى العينين طوال فترة تعذيبهم . كما رفضت المحكمة طلبات المعتقلين للتعويض عليهم . وقد حضر مراقب عن منظمة العفو الدولية بعض جلسات المحاكمة .

وفى اغسطس أعيد ثلاثة مواطنين عراقيين ومواطن بحرينى الى بلدانهم ضد ارادتهم ، رغم وجود مخاوف من تعرضهم للسجن كسجناء رأى هناك ، أو للتعذيب أو الاعدام . وقد أعيد هؤلاء ، الذين قبض عليهم بصدد التشكيل المزعوم لخلية اسلامية شيعية تخطط للقيام بأعمال تخريب ، بناء على أمر من وزير الداخلية ، بعد إسقاط التهم الموجهة اليهم . وقد قبض على أحدهم واعتقل لعدة اسابيع فور ارجاعه قسرا الى البحرين ، لكن مصير الثلاثة الآخرين بقى مجهولا بعد إعادتهم ضد ارادتهم الي العراق .

بعد كل موجة من الاعتقالات ، كانت منظمة العفو الدولية تناشد

السلطات طالبة منها معلومات عن الوضع القانونى للمعتقلين ، وتأكيدات بالسماح لهم برؤية محام من اختيارهم وأفراد عائلاتهم بدون تأخير ، واطلاق سراح سجناء الرأى فورا وبدون قيد أو شرط ، وفى كل من المناسبات ، كانت هناك مخاوف من عدم توفر ضمانات كافية للحيلوله دون تعذيب المعتقلين أو إساءة معاملتهم ، خاصة أثناء أعتقالهم فى حبس انعزالى لفترات مطولة .

وقد أوفدت منظمة العفو الدولية بعثتين الى مصر للبحث مع الحكومة فى مسائل تتعلق بحقوق الانسان ، كانت أولاهما فى ديسمبر ١٩٨٧ يناير ١٩٨٨ ، والثانية فى مارس . وعقد أعضاء البعثتين اجتماعات مع وزيرى الداخلية والعدل ، ومع وزير الدولة للشئون الخارجية ، ومع النائب العام ، من جملة اجتماعات أخرى . وتركزت المناقشات حول بواعث قلق المنظمة فى البلاد ، على ضوء تصديق مصر للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان . وقد ارسلت المنظمة فى يونيو بمذكرة من ٤٠ صفحة الى الحكومة ، للاطلاع وإبداء الرأى . وتضمنت المذكرة درسا لاجراءات التوقيف والاعتقال المتبعة فى القضايا الأمنية بموجب تشريعات الطوارئ ، ولانعدام الضمانات والتدابير الوقائية ضد التوقيف التعسفى والتعذيب . وطلبت المنظمة إيفاد بعثة أخرى الى مصر ، لكى تبحث مع الحكومة فى تطبيق التوصيات التى وردت فى مذكرتها .

ولندع تقارير منظمة العفو الدولية جانبا لنقرأ تجربة ذاتية صاحبها هو الدكتور محمد السيد سيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .

« كنا نحو ثلاثة وستين شخصا قبض علينا بتهمة ملفقه ، وهى

تأسيس وإدارة حزب شيوعى ولم يكن اكثرنا قد رأى اكثرنا ولو مرة واحدة في حياته ومنذ ان قبض علينا فى فجر ٢٤ أغسطس أجبرنا على قضاء الوقت فى حجرات الحجز بقسمي بوليس مدينة السلام ، ومدينة نصر ، ولم تكن هناك اى أغطية أو أى شئ يساعد على الحياة داخل حجرات التعذيب الضيقة هذه، وأبسط ما يجرى فيها هو أن يضطر عشرات وربما ما يزيد على المائة النوم داخل ما يوازى حجرة صالون عادية فى أى منزل متوسط وعندما وصلنا الى سجن أبو زعبل وضعوا كل عشرة منا فى زنزانة بأبعاد خمسة أمتار فى ستة أمتار ، وكانت هذه رحمة حقيقية بالقياس الى الوضع فى حجرات قسم البوليس .

والمشكلة التى واجهتنا هى أرضية الزنزانة حيث لم يكن ممكنا الجلوس أو الانكفاء على الأرضية ، وكان بعضنا يتململ باحثا عن الوضع الذى يمكن أن ينفذ الى جسده أقل قدر ممكن منها ، وكانت أعظم أمانينا هى تطبيق لائحة السجون التى ربما يرجع تاريخها الى أيام محمد على الكبير ، ولم نطلب غير بطاطين لكى تعزل شيئا من الرطوبة أثناء النوم ، وهذا الطلب رآه المسئولون عن سجن أبو زعبل وقاحة كبيرة ، وحسب رأى السيد الوزير فإن مثل هذا الطلب يحيل السجن الى فندق ٥ نجوم كانت هذه هي الجريمة، أما العقوبة فكانت حملة تعذيب جماعى فى الصباح ، ونالنى منها قسط لا بأس به والباقى هو ايداع عدد منا عنابر التأديب بالسجن المجاور المسمى بالقسم التجريبى ، وربما يقصدون تجريب ما اذا كان يمكن لأى شخص حى النجاح فى الحياة رغم كل ما بهذا القسم من ظروف تجعل ذلك شبه مستحيل وكانت غيرتنا شديدة من المحبوسين الجنائيين فى العنابر الأخرى للسجن الذين كان يسمح لهم بطابور شمس خارج العنبر كلية وكان يفتح عليهم باب الزنزانة طول

الليل والنهار .

وكان كل مخبر بسجن التأديب يحمل خيرزانة طويلة واكثرهم كان يعتبر ان من قبيل الكسل وعدم اداء أمانة العمل ألا يجرب تلك الخيرزانة جيئة وذهابا فى أجسادا النحوسين من قذف بهم القدر الى السجن التجريبى .

كان سمير يطرق الباب المعدنى الصلد والسميك بكلتا يديه طوال الليل وينادى فى الناس بكل الاسماء والحشرات بدون انقطاع تقريبا وسألت رفيقى كم ياترى اللوعة التى تجعل إنسانا يخبط الباب والحوائط بيديه ورأسه طوال تلك الساعات ، وبعد ذلك بدأنا ندرك ببطء أن الأمر ليس لوعة عادية وانما لوثة عقلية حقيقية .

والاستنتاج الطبيعى لحالة سمير انها نشأت داخل السجن ذلك أن الأرجح أن القاضى الذى حكم عليه بالحبس كان يسهل عليه ان يتبين حالته العقلية وأصبح السؤال ما هى الظروف التى تقود إنسانا بسيطا كهذا الى الجنون ببساطة ظروف وحالة السجن تقضى على الأرجح بأى شخص سليم الحواس وعلى قدر من البراءة الى الجنون.

والحوائط بالنسبة لسمير فى زنزانته القابعة بتأديب أبى زعبل حافلة بالمعانى لأنها صلته الوحيدة للتعبير عن كينونته كإنسان فى الظلام الدامس الذى يخيم على الزنزانة لمدة ٢٤ ساعة كل يوم .

والخبط المتواصل على الحوائط والأبواب خطته الوحيدة للعلاقة مع الحياة فى الحبس الانفرادى بزنزانته حيث يضطر لقضاء كل حاجاته الطبيعية ككائن بيولوجى.

ولم اكن قد رأيت سمير سوى مرة واحدة فبينما يبدو أن مأمور السجن التأديبى قد قرر السماح لوالدته برؤيته لعدة دقائق وما أن فتحت الزنزانة حتى خرج مندفعا كالسهم الى دورة المياه وخلال الثوانى القليلة التى ألمحه فيها رأيته عاريا تماما وكان كل جسده مثقوبا بدمامل كبيرة انفجرت فى النهاية ، كانت هيئته اكثر إيلاما للنفس مما حاول فيكتور هوجو ان يصوره لنا عن الانسان البائس فى صورة أحدب نوتردام ولكن الفارق أن سمير لم يكن يعانى من عله خلقية وانما مما فعلته تلك الآلة الجهنمية المسماه السجون فى مصر .

ولنأت الى الزنزانة .. ضيقة وكأنها تكاد تطبق على الصدر وفى الأصل كان لها طاقة هواء بالقرب من السقف بأبعاد ٣٠ X ٤٥ سم وكانت مغلقة فقط بقضبان حديدية طوليه صلبه ، ولم يكن ذلك مرضيا للقائمين على السجن فقاموا منذ مدة بأغلاقها بصفيحة من الصاج المقوى بالزفت اغلاقا تاما وفتحوا فى هذه الصفيحة تسعة ثقوب بالتمام والكمال بقطر سنتيمتر واحد وهى بالطبع تكفى لابقاء الكائن المحبوس بالداخل على وشك التنفس ولكن أبدا دون أن يملأ رئتيه وهى كافية بالطبع لكى تجعل الزنزانة بالداخل مظلمة إظلاما تاما بالنهار والليل .

أما باب الزنزانة فهو يفتح فقط كل عدة أيام وللمدة التى تكفى لاخراج قدر معين من البول والبراز فالسجين الذى لا يفتح له الباب لعدة أيام متواصلة مجبر على قضاء حاجته بالكامل داخل هذه المساحة الضيقة التى عليه أن يظل حيا فيها وقد فهمت بالتالى لماذا كان سمير مثقوبا فى جميع أنحاء جسده فقد كان عليه لا فقط ان يتحمل الرائحة

الكريهة وانما أيضا أن ينام فيما هو فى واقع الأمر في دورة مياه خالية من المياه طبعا ، التى هى فى نفس الوقت زنزانته . »

الصفحات السابقة شهادة حية من داخل سجن أبى زعبل أدلى بها الدكتور محمد السيد سعيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وهى تجربة ذاتية ليست منقولة على لسان أحد ومن ثم فإن تعرضها للتشويه والمبالغة أمر مستبعد .

وما يؤكد ذلك أن مصلحة السجون لم تصدر بيانا تنفى فيه ما قاله الدكتور سعيد أو حتى تعترض عليه ، والواقع أن السجون المصرية تشهد فظائع اكثر من ذلك بكثير .

وكان من الطبيعى أن نتوالى تقارير المنظمات العالمية المهتمة بحقوق الانسان لتندد بخطر ممارسات أجهزة الأمن المصرية فى عهد اللواء زكى بدر وتثبت بوثائق لا سبيل الى الشك فيها إزديادا فى حجم انتهاكات حقوق الانسان المصرى .

وقد لعبت منظمة العفو الدولية دورا هاما فى الكشف عما يدور داخل «سلخانات» الوزارة فتوافدت على مصر لجان دولية ومندوبون عن منظمات حقوق الانسان ولم يكن يسمح لهم في أغلب الأحيان بدخول الأماكن التى يوجد بها معتقلون .

واتسمت فترة زكى ببدر بالاعتداء على معظم الحقوق الاساسية مثل الحق فى التعبير والتجمع السلمى خاصة فى أوساط الطلاب والعمال وأبرز مثال على ذلك هو أحداث مصنع الحديد والصلب فى حلوان أوائل أغسطس ١٩٨٩ بمجلس إدارة الشركة كما استخدم أسلوب التصفية الجسدية للمعارضين والهاربين من السجون أو أحكام القضاء بحجة

خطرهم على الأمن العام ومقاومتهم أثناء محاولة القبض عليهم فقتل ماجد العطيفى فى ميدان الاسعاف بقلب القاهرة ، ومحمد كاظم أحد المتهمين فى قضية الناجون من النار .

ولجأت الشرطة في عهد زكى بدر الى أسلوب الرهائن فإذا كان أحد الاشخاص مطلوب القبض عليه ، ولم يكن في منزله قبض على والده أو والدته أو أحد أبنائه حتى يذهب لتسليم نفسه إليها رغم معارضة ذلك لجميع القوانين سواء كانت سماوية أو بشرية .

ونظرة عابرة الي أحوال السجون ، تنبئ عن مدى أحترام حقوق الانسان فى أى بلد من بلدان العالم فماذا عن السجون في مصر .

تشير دراسة أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الى أن السجون المصرية تعد من الاماكن السيئة للحياة الآدمية بسبب عدم ملائمتها لعدد السجناء وعدم توافر الأغطية والاسرة للنوم إضافة الى قلة الخدمات وإهمال الأطباء لحالتهم الصحية .

وتؤكد الدراسة أن لوائح السجون تنص صراحة على استخدام العقاب البدني وتحدد أدواته وكيفية استخدامها مع ثبوت فشل النظام العقابى المصرى فى وضع حد لارتكاب الجريمة .

كذلك إستخدام إدارة السجن لسلاح الحبس الانفرادى كوسيلة للعقوبة والذى تعتبره اللجنة المعنية بحقوق الانسان فى الامم المتحدة نوعا من التعذيب وشهدت السجون المصرية خلال عام ١٩٨٩ عدة اضرابات عن الطعام بسبب سوء الرعاية الطبية ومنع الزيارات عن المحبوسين واطلاق الغازات المخدرة على المسجونين السياسيين فى بداية فبراير الماضى

(١٩٨٩) ، وفى منتصف العام شهد سجن استقبال طرة تحريضا للسجناء الجنائيين على السجناء السياسيين بما أدى الى اصابة نحو عشرين معتقلا وقد أحصت جريدة الشعب عدد ١٢ ديسمبر ١٩٨٩ عددا من الممارسات الشاذة التي يشهدها سجن استقبال طرة منها :-

١- حبس المعتقل الجديد شهرا فى الحبس الانفرادى وعدم السماح له بالفسحة .

٢- التفتيش الدورى والذى يقترن دائما بتوجيه السباب للمعتقلين والاعتداء عليهم والاستيلاء على بعض حاجاتهم التى يسمح لها بالدخول من قبل إدارة السجن نفسها .

٣- الاعتداء بالضرب على المعتقلين فى الزنازين وإطلاق القنابل الحارقة والخانقة داخلها .

٤- الرش بمادة كاوية على وجه المعتقل لتخديره بما يؤدى لحدوث إلتهابات في وجوههم .

٥- تحريض الجنائيين على السياسيين .

٦- عزل بعض القيادات المعروفة بعنبر التأديب وعدم السماح لهم بالخروج نهائيا .

٧- التغريب الى سجون الأقاليم لارهاق المعتقل وذويه نفسيا وماديا.

٨- الحرمان من الفسحة التى تقضى بها لائحة السجون .

٩- إلغاء الخروج للشمس وسوء التغذية .

١٠- عدم توافر الرعاية الطبية الكافية وعدم وجود أغطية .

١١- عدم إبلاغ النيابة باضراب المعتقل وممارسة كافة الضغوط لإفشال الأضراب .

ويبرز إنتهاك السلطات المصرية لأبسط الحقوق وهو حق التعبير فقد منعت السلطات المصرية فى الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٨٨ ثلاثة برأ القضاء ساحتهم من عقد مؤتمر صحفى لكشف ما تعرضوا له خلال اعتقالهم بتهمة اغتيال اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية المصرى الاسبق .

كذلك حق التنقل لم يتح لافراد عديدين من أبناء الشعب المصرى فقد تم وضع الذين اعتقلوا فى أحداث ١٩٨١ على قوائم الممنوعين من السفر سواء الذين قدموا للمحاكمة أو الذين لم يتم تقديمهم لعدم ثبوت أى أدلة ضدهم .

وحتى التنقل داخل بلدان الجمهورية ممنوع على بعض الاشخاص الذين حكم لهم القضاء بحرية التنقل وعدم جواز تحديد إقامتهم مثل الدكتور عمر عبدالرحمن والذى حصل على حكمين بهذا الشأن ومازالت قوات الأمن تحاصر منزله طيلة ٢٤ ساعة يوميا ويقبض على كل من يحاول مساعدته فى الوصول الى المسجد لأداء الصلاة رغم أنه كفيف البصر .

ومن حقوق الانسان الأساسية حقه فى التقاضى أمام قاضيه الطبيعى ومع ذلك تصر الحكومة على تجديد العمل بقانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية (سيئة السمعة) منذ اغتيال الرئيس السادات فى اكتوبر عام ١٩٨١ .

تاسعاً

التجاوزات المالية

((عندما عزل خالد بن الوليد من قيادة جيش المسلمين قاسمه القائد الجديد أبو عبيدة كل ما يملك ، حتى وصل إلى نعليه اللذين أراد خالد اقتسامهما هما الأخريان فقال له أمين الأمة : يا أبا سليمان .. إن هذا لا يصلح إلا بذاك »

منتهى العدل !!

توجد علاقة دائمة ما بين الطغيان والتجاوزات المالية ؟ هناك خط متصل يربط ما بين القضيتين ولم ينفصل هذا الخط على مر التاريخ وفى العصر الحديث ثبت هذا الارتباط على يد شاه إيران وفرديناند ماركوس وعيدى أمين وتشاوشيسكو .

أما فى مصر فقد أخذ هذا الخط منحنى آخر إذ ينصرف الى أقارب المسئولين لابعاد الشبهة عن المسئولين أنفسهم ممن يرتد إليهم مردود هذه التجاوزات ولكن بصورة غير مباشرة .

ولنعد قليلاً إلى الوراء .. قبل تولي زكي بدر لمقاليد وزارة الداخلية بأكثر من أربع سنوات ، وفي يوم السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٨١ ، بالتحديد ، انزلقت قدم اللواء زكي بدر مساعد وزير الداخلية لمنطقة مصر الوسطى من على سلم مديرية أمن أسيوط ؛ فسقط على ظهره ، وتم نقله إلى مستشفى المبرة بأسيوط للعلاج الذي انتهى في ٨ مايو ١٩٨٢ وجاء في التقرير الذي يخطر بانتهاء علاجه تشخيصاً لحالة اللواء بدر على أنها (التهاب عظمي مفصلي تشوهي مع تيبس في مفاصل الفقرات) ، ورغم هذا لم يذكر التقرير إنقطاعه عن العمل طوال ١٦٠ يوماً استغرقها العلاج !!

وامتدت يد التزوير إلى الأوراق الطبية فتغيرت التواريخ فيها وفي تقارير المستشفى لكي تثبت لزكي بدر أقصى نسبة عجز يمكنه بها الإستمرار في العمل وفي نفس الوقت الحصول على نسبة مقابلة تضاف إلى المرتب وهي ٣٥٪ .

فالخطاب المرسل من مديرية أمن أسيوط إلى رئيس اللجنة الطبية

العامة للتأمين الصحي صحح فيه تاريخ إرساله من ٥/١١ إلى ١٩٨٢/٥/٢٢ .

أما الخطاب المرسل من الهيئة العامة للتأمين الصحي إلى رئيس اللجنة الطبية بأسيوط فقد عدل التاريخ فيه من ٥/٢٢ إلى ٥/٢٩ ، وكذلك تقرير المستشفى الذي يثبت إصابة اللواء زكي بدر بالتهاب عظمي مفصلي تشوهي مع تيبس في مفاصل الفقرات القطنية تم تزوير تاريخه ، إذ تغير من ١٩٨٢/٥/٢٢ إلى ١٩٨٢/٥/٢٩ .

وإذا كان لابد للتزوير أن يكتشف وتبقى الحقيقة وحدها فقد نسى المزور تعديل تاريخ آخر بنفس المستند ليتم اكتشاف هذا التزوير .

وتم التزوير في هذا المستند حتى يتوافق تقرير المستشفى مع تاريخ الإحالة إلى الأخصائى بدلاً من الحقيقة وهي أنه يسبقه ، والتفسير الوحيد لذلك هو أن طبيب المستشفى أعد التقرير قبل أن تطلب منه اللجنة الطبية ذلك بأسبوع كامل (راجع المستندات بالملحق ٥).

كل ذلك من أجل أن يحصل زكي بدر على ٣٥٪ زيادة على مرتبه ، ولا يهمه كثيراً إذا كان ذلك يأتي بطريق شرعي أو غير شرعي ، إلا أنه كان إيذاناً بالتجاوزات المالية التي حدثت وقت توليه منصب محافظ أسيوط ثم منصب وزير الداخلية بعد ذلك .

وعقب إقالة الوزير الطاغية رفع مرتضى منصور المحامى دعوى قضائية لاصدار حكم عاجل بمنعه من السفر وإدراجه وجميع أفراد أسرته على قوائم الممنوعين وكذلك التحفظ على أموالهم وممتلكاتهم داخل وخارج مصر واتهم الوزير الطاغية باستغلال نفوذه فى الحصول على

مبالغ طائلة زادت على عدة ملايين من الجنيهات واستند المحامى الى أنه:

١) تملك عدد ٥ الاف فدان من أراضى الصيادين المستصلحة ومازالت تحت يده الى الآن ، وهو الأمر الذى تؤكده حيثيات الحكم فى القضية رقم ٣٧٤٠ جنح سيدى سالم .

٢) تملك ٥٠٠ فدان من الأراضى المستصلحة فى قرية قلابشو بالدقهلية والسطو عليها .

٣) تملك عدد من الشقق بمحافظة المنيا وكفر الشيخ من الأوقاف والأفراد .

٤) تملك عدد من الشقق بمدينة نصر والمهندسين ومصر الجديدة .

٥) تملك عدة فيلات بمراقيا والمعمورة وجليم بالإسكندرية .

٦) استولى على مساحات من الأراضى بمنطقة فايد وابو سلطان بطريق الاسكندرية الصحراوى وكذلك إستيلاؤه ونجله على سيارات مملوكة للأفراد بالقوة .

٧) امتلاكه هو ونجله شركة باسم بن بدر للاستثمار بشارع السودان بالمهندسين .

٨) امتلاكه لملايين الجنيهات المودعة باسمه واسم أبنائه ببنوك مصر وأمريكا ، والتى حصل على جزء منها من شركات الريان . (راجع الملاحق) .

وكذلك تقاضى نجله الملازم أول شرطة ٥ آلاف جنيه عن كل طالب يتم الحاقه بكلية الشرطة ، بعد تعيين نجله مديرا لمكتب مدير « أكاديمية الشرطة » .

كما استعانت وزارة الداخلية قبل إحالة الطاغية بعدة أيام بشركة أجنبية خاصة تم إنشاؤها بعد الاتفاق على تنفيذ المشروع وحصلت هذه الشركة على مبلغ خمسة ملايين جنيه كاملة !

ونشرت جريدة الوفد (عدد ١٥ يناير ١٩٩٠) ان إحدى الشعب الأمنية التابعة لمؤسسة سيادية أعدت تقريرين عقب الاقالة حول التصرفات المالية للواء زكى بدر ويشمل التقرير تصرفات ابنه الذى يمتلك مكتباً للاستيراد والتصدير .

وأكد التقرير استغلال الوزير لمنصبه فى تقديم تسهيلات مالية لنجله وبعض أقاربه ، كما تضمن التقرير الذى تم رفعه للقيادة السياسية أرصدة زكى بدر فى ثلاثة بنوك والتى بلغت ٨ر١ مليون جنيه ، ١١٤ ألف دولار .

كما كشف التقرير عن وجود حساب آخر باسم نجله الذى يعمل وكيلا تجاريا لاحدى الشركات الامريكية .

ومنذ ان تولى اللواء زكى بدر مقعد الوزارة ، عقب احداث الأمن المركزى اتضح انه يحمل توجيها جديدا فى اكثر من ناحية . كان من ابرزها موقفه تجاه الفساد الحكومى . فبعد ان شهدت الشهور السابقة على توليه حملة جادة تفجرت خلالها مجموعة من القضايا الخطيرة - كان اخرها قضية الرشوة الكبرى - وكانت هذه الخطة تهدف الى تصفية جانب من هذا الفساد السرطانى المستفحل ، وضرب رؤوسه ايا كان موقعها أو حجمها .. إلا ان التوجه الجديد الذى حمله زكى بدر ، لم ير فى مثل هذه القضايا ، إلا كشفا لعورات النظام ، وزعزعة للثقة فيه اتساقا مع الدور الذى حدده زكى بدر لنفسه منذ ولايته ، وقد اصدر أوامره بعدم فتح مثل هذه القضايا ، وعقد عدة اجتماعات مع رجاله

لتأكيد هذا التوجه الجديد ، وحضر احدها الدكتور يوسف والى أمين عام الحزب الوطنى واحد المؤيدين بشدة لهذا التوجه الخطير .

وكان بديهيا ان هذا التغيير فى التوجهات يستتبعه تغيير مماثل فى بعض المواقع ، فبدأ زكى بدر حملة تغيير واسعة النطاق فى صفوف رجاله - فاستبعد العناصر التى قد لا تتفهم الدور الجديد الذى حدده لنفسه ولوزارته .. وفى ذات الوقت دفع بعناصر عرفها قبل توليه الوزارة وعرفته - وأغلبهم ممن سبق ان جمعته بهم رابطة عمل أو صداقة ووجد فى طبائعهم انسجاما وتوافقا مع طبيعة الدور الجديد فأطلق ايديهم فى العديد من المواقع الهامة والمؤثرة ، وكان هذا بمثابة بيت القصيد ، أو بيت الداء ، الذى نمت وترعرعت فيه العديد من الخطايا المؤسفة التى نعرض البعض منها ..

الصديق الحميم

فمن بين هؤلاء الذين اصطفاهم زكى بدر وقربهم إليه اللواء كمال رضوان الذى كان مديرا لأمن أسيوط فى نفس الفترة التى كان يعمل فيها زكى بدر محافظا للاقليم ، وكانت زمالة عمل ليست بالقصيرة قامت بينهما ، سبقتها صداقة طويلة ، منذ ان تولى زكي بدر نائبا للوزير عن منطقة قبلى وتخير أسيوط مقرا له قبل توليه محافظا لها .

وعقب احداث الأمن المركزى وتولى زكى بدر وزارة الداخلية ، أراد ان يعفى صديقه الحميم من حرارة الصعيد المرتفعة ومشاكل اسيوط - مدينة الاحداث الملتهبة دائما فاستدعى زكى بدر اللواء كمال رضوان - ووضعه بالقاهرة على مقربة منه ، بل مالبث ان وضعه داخل مبنى الوزارة وأطلق يده كمدير عام للادارة العامة لاتصالات الشرطة وهى الادارة الموكل

اليها مهمة توفير الأجهزة السلكية واللاسلكية وتوزيعها على مديريات الأمن والأجهزة المختلفة التابعة للوزارة وبعد شهور قليلة من إطلاق يد اللواء كمال فى موقعه الجديد كان قد ضرب ارقاما قياسية فى الانجاز الذى لا يعرف حدوداً!!

علامات استفهام حول قرار الوزير

ومن ابرز «الانجازات» التى حققها اللواء كمال رضوان فى الشهور القليلة الأولي ، التى تولى فيها موقعه الجديد ، انه استصدر امرا وزاريا - من صديقه الوزير - بالسفر الى امريكا على نفقه شركة قدمت دعوة شاملة للإقامة وتذاكر السفر وايضا خمسة آلاف دولار - مصروف يد !! فوافق السيد الوزير على الفور ، واصدر القرار بسفر صديقه ، مع علم الوزارة بالكامل - وعلى رأسها السيد الوزير - بأن هذه الشركة التى قدمت الدعوة هى ذات الشركة التى وردت اجهزة غير صالحة بـ ٣ ملايين دولار ، فجمدت ارصدتها ، وان قبول سيادته لهذه الرحلة «الكريمـــة جدا » يعنى بالدرجة الاولى تسييل الارصدة المجمدة ، وضياع ملايين الجنيهات على الدولة - وهذا ما كشفت ، عنه الاحداث فيما بعد.

وحتى نتتبع تفاصيل هذه الواقعة المثيرة ، لابد ان نعود الى ما قبل تولى اللواء زكى بدر ، عندما تعاقدت وزارة الداخلية بمقتضى ثلاثة عقود هى ١٠ ود ، ٥١٦ ود ، ٣١ ود مع المكتب العالمى للتجارة والهندسة وكيلا لشركة T.W.C الامريكية ويمثلها المهندس محمد لبيب وموضوع التعاقد هو توريد اجهزة لاسلكية من نوع trans-world تعمل على موجات h.f الطويلة .

وكان من المقرر ان تخصص هذه الاجهزة للقيام بمهمة الاتصالات

لشرطة الانقاذ النهرى ، ولشرطة المسطحات المائية من مدينة القاهرة وحتى السد العالى بأسوان ، وبلغت قيمة هذه الاجهزة اكثر من ثلاثة ملايين دولار إلا انه عند تركيبها تبين انها غير صالحة للعمل بالكفاءة المطلوبة ، حيث تعذر الاتصال من خلالها ، كما تبين ان الشركة لم تقم بتوريد قطع الغيار المتعاقد عليها مما ادى الى اتخاذ الوزارة الاجراءات القانونية لحماية المال العام ، فقامت بتجميد خطابات الضمان المقدمة من احد البنوك ، باسم الشركة الموردة ، بما يوازى قيمة الصفقة ، وتم اخطار البنك الذى قام بتجميد الارصدة السائلة لديه باسم الشركة ، التى بذلت العديد من المساعى للافراج عن ارصدتها إلا ان الوزارة اصرت على موقفها حماية لحقوقها ، واجرى تحقيق بمعرفة مباحث امن الدولة ، اخذت فيه اقوال اللواء عبدالعزيز أمين مدير الادارة الهندسية الذى اكد عدم مطابقة الصفقة للمواصفات المطلوبة ، كما ان الوزارة قد ارسلت «تلكس» الى الشركة الامريكية فى بداية عام ٨٦ تؤكد فيه ان الشركة قد اخلت بالعقود الثلاثة المبرمة بينها وبين الوزارة وهى العقد ١٠ ود ، و ٥١٦ ود ، و ٣١ ود كما ان الوزارة تؤكد إصرارها على موقفها نتيجة عدم وضوح موقف وكيل الشركة فى مصر وتلاعبه الواضح كما جاء بالتلكس ان هناك عجزا ، فى كافة انواع قطع الغيار التى كان على الشركة توريدها بناء على العقد ، كما ان العقد رقم ١٠ ود لم ينفذ كما يجب ، حيث ان الشركة لم تورد عدد ١٩ جهاز janpemovnt و ١٥ lcod ٤٠١١ و ٨ cp 10B و ٨ relay ٥٤٠١٠ - وأكدت الشركة ان هذا النقص مع عدم قيام الاجهزة بمهمتها ، يعد اخلالا جسيما من الشركة الموردة ووكيلها بالعقود المبرمة وهذا يزيد من اصرار

الوزارة على موقفها بتجميد جميع خطابات الضمان والأرصدة التى فى حوزتها وبقيمة الصفقه .

إلا انه مع قدوم اللواء زكى بدر وتولى صديقه كمال رضوان ادارة الاتصالات بدأت جولة جديدة من المساعى والمفاوضات انتهت فى شهر سبتمبر الماضى بمفاجأة .. وهى ان اللواء زكى بدر اصدر قرارا وزاريا رقم (٣٩٣) لسنة ٨٦ بالموافقة على سفر اللواء كمال رضوان الى امريكا على نفقة الشركة ولمدة شهر وقد قدمت الشركة الكريمة - الى جانب الدعوة وتذاكر السفر والإقامة بافخر فنادق الولايات المتحدة الامريكية - مبلغا قيمته ٥ آلاف دولار كمصروف يد للسيد اللواء !! وكانت المفاجأة ان اللواء زكى بدر تورط فى إصدار هذا القرار مع علمه الكامل بتفاصيل الموقف مما أدى الى ظهور شكوك تجد ما يدعم صحتها ، الا ان ملامح الموقف اكتملت تماما عندما صدر قرار بالافراج عن شيكات وخطابات الضمان ، وبالتالى الارصدة . وهذا قبل سفر اللواء كمال رضوان بساعات قليلة ، ورغم بقاء الحال على ما هو عليه بالنسبة للأجهزة وليكتمل بهذا المشهد أول فصول المهزلة التى أضاعت على الدولة ملايين الدولارات .. ولتتفجر من جانب اخر الشكوك وعلامات الاستفهام التى قد تحيط بالحكاية كلها !!

وعلى نفس المسرح وبنفس الابطال ، وتحت مظلة الحماية المطلقة للواء كمال رضوان ، تتسع رقعة «إنجازاته» لنشاهد فصلا جديدا من فصول المأساة فقد وصل الفساد هذه المرة الى حد استيراد اجهزة من شركة امريكية بالعملة الصعبة وبمعرفة شركة وسيطة يديرها رجل مخابرات «سابق» ثم يتبين ان هذه الاجهزة المستوردة هى أجهزة مصرية الصنع ، بل هى من إنتاج إحدى شركات القطاع العام !!

وقد بدأت أول مشاهد هذا الفصل الدرامى ، بإبرام وزارة الداخلية تعاقدا مع شركة «هاريس فارنون» بكاليفورنيا بمعرفة مدير ادارة الاتصالات عن وزارة الداخلية ، وعن الشركة الموردة ممثلها «س.ج. الكاتشا » ووكيلها بمصر شركة «ميسرونه» وقد حرر العقد رقم «٢٦ .. ود » بالملف رقم ٨٦/١٠١ والتزمت فيه وزارة الداخلية بتسديد مبلغ ٦٨٥ر٩٢٠ دولار امريكى ، فى مقابل ان تقوم الشركة الموردة ووكيلها بمصر بتوريد اجهزة «ميكروويف» تنقل مجموعة خطوط «تليفونية من مكان لآخر لاسلكيا .. » .

وكان الغرض من هذه الاجهزة هو استخدامها لنقل خطوط تليفونات الوزارة لاسلكيا الى سنترال رمسيس فى فترة اعمال الحفر لمترو الانفاق فى منطقة لاظوغلى اى منطقة الوزارة .

وجاء بالعقد رقم «٢٦ .. ود » تحت بند «مشتملات الثمن » ان الشركة الموردة تلتزم بجانب توريد اجهزة الميكروويف وشاشة مطبعية ومفاتيح حاسب آلى تلتزم ايضا باستيراد اجهزة تكييف هواء قوة ٢ حصان من انتاج الشركة لتقوم بمهمة حفظ درجة حرارة الاجهزة اثناء

عملها . كما التزمت الشركة بمصاريف تركيب الاجهزة وتدريب الفنيين عليها ..

إلا انه وبالاطلاع على بوليصة شحن ووصول الاجهزة اتضح اول التناقضات الخطيرة ، حيث تبين ان الاجهزة وصلت الى هيئة قناة السويس فى شحنة مكونة من ٤٣ صندوقا من الحجم الكبير ، تزن ١٣ الف جرام فى تاريخ ٦ اكتوبر ٨٦ وهذا التاريخ يكشف عن بعد هام هو ان هذه الاجهزة وصلت بعدما انتهت اعمال الحفر الخاصة بمترو الانفاق وبعد اشهر كما ان سنترال الأوبرا الجديد الذى افتتح قبل هذا التاريخ بفترة طويلة ، قام بذات المهمة التى كانت هذه الاجهزة ستقوم بها فى حالة انقطاع كابلات الاتصال التليفونى للوزارة ..

وقد اكد هذا حقيقة ان هذه الاجهزة لا جدوى حقيقية منها سوى عملية التعاقد فى ذاتها .

ولم يكن هذا هو التجاوز الاول أو الاخير فى سجل هذه الصفقة . فلقد صدر قرار من اللواء كمال رضوان باستثناء اربعة عشر جهاز تكييف هواء قوة ٢ حصان لم يتم ايداعها بالمخازن . ولم يتم ايضا الكشف عليها بمعرفة لجنة فنية متخصصة . بل صدر القرار بتسليم هذه الاجهزة الى الوزارة وارفق بالقرار كشف بتوزيع الاجهزة على مكاتب كبار الضباط وبالطبع تصدر اسم اللواء كمال رضوان القائمة ، حيث حصل على جهازين لمكتبه وكذلك اللواء حلمى بدران مساعد الوزير للشرطة المتخصصة أما اللواء رفعت شتا مدير العمليات واللواء عبدالعزيز أمين مدير الادارة الهندسية ، والعقيد سمير عبدالمقصود مدير الشئون المالية والمقدم يسرى مسيحة والمهندس سمير عبدالمقصود مدير

الشبكات الخاصة فقد حصل كل منهم على جهاز واحد !!

وارقام شاسيهات الاجهزة العشرة جاءت كالأتى : ٢٢٨٢٦٤ ، ٢٢٧٦٦٢ ، ٢٢٧٦٤٩ ، ٢٢٧٥٤٤ ، ٢٢٧٤٩٩ ، ٢٢٧٥٦ ، ٢٢٧٤٦٨ ، ٢٢٧٥٦١ ، ٢٢٧٥٢٧ أما الاربعة الاخرى فقد اهديت للصالة المخصصة للتجسس على الخطوط التليفونية بالدور الثالث بسنترال رمسيس والتى تسمى بصالة «الفريم الرئيسى» وارقام شاسيهات الاجهزة الاربعة ٢٢٧٥٢٨ ، ٢٢٧٤٩٨ ، ٢٢٧٦٤٥ ، ٢٢٧٦٦٠ . وقد وجه اللواء عبدالعزيز امين مدير الادارة الهندسية فى ٢٨ نوفمبر مذكرة لمدير الشئون المالية اخطره ان ادارة المخازن قد افادته بان هناك عجزا فى عدد ١٤ «تكييف» لم يتم تسليمها أو ايداعـــها بالمخازن .

ثم كانت المفاجأة عندما اكتشف بعض الضباط العاملين بالوزارة ، ان اجهزة التكييف التى تم استيرادها من امريكا بالعملة الصعبة وتوزيعها على النحو السابق هى اجهزة صناعة مصرية !! ومن انتاج شركة النصر للهندسة والتبريد المعروفة بشركة «كولدير» والمملوكة للقطاع العام وقد تم التعاقد بين شركة النصر والتبريد «كولدير» وبين ابراهيم مصطفى ابراهيم صاحب ومدير شركة ميسرونه ووكيل الشركة الامريكية بالعقد رقم ٨٧٩٦ وجاء العقد متضمنا الثمن بالجنيه المصرى والمدة التى سيتم فيها توريد الاجهزة. ، وقد خرجت الاجهزة من مصنع شركة كولدير بتاريخ ٩ اكتوبر ١٩٨٦ وصدر اذن تسليم الاجهزة الاول برقم ٨٣٠٢ فى تاريخ التسليم وهو ١٣ اكتوبر ٨٦ وهو الخاص بالاجهزة

التى تم تسليمها بصالة التجسس فى سنترال رمسيس وصدر باسم العميل ابراهيم مصطفى ابراهيم شركة «ميسرونة » وعنوانه سنترال رمسيس الدور الثالث عشر غرفة وزارة الداخلية ادارة الاتصالات وصدر اذن التسليم الثانى بالأجهزة العشرة الاخرى برقم ٨٣٠٣ وبنفس التاريخ وبنفس اسم العميل الا ان العنوان هذه المرة هو ادارة اتصالات الشرطة واتضح من ايصال التسليم رقم ٩٤٤ الموقع عليها من الملازم اول جمال عبدالناصر عبدالغنى ان الاستلام تم دون تركيب أو فحص او مسئولية فنية !!

واذا كان من الخطأ ان تقوم وزارة مصرية بالتعاقد مع شركة قطاع عام مصرية بمعرفة وسيط ، فإن الخطيئة التى لا تغتفر ان يكون التعاقد مع شركة امريكية وسيطة على شراء اجهزة صناعة امريكية ويتم دفع الثمن بالدولار ثم يتضح ان هذه الاجهزة مصرية وقد قامت الشركات الوسيطة بدفع قيمتها بالجنيه المصرى إلا ان هذا التناقض المفضوح وهذه المفاجأة قد لعبا دورا فى كشف الغموض الذى احاط بعمليات تسليم الاجهزة والتعجل فى ايداعها المخازن دون تأكد من صلاحيتها أو مطابقتها للمواصفات الواردة فى العقد رقم (٢٦ ود) بالملف رقم ٨٦/١٠١ وكان هذا هو بيت القصيد .

وقد دفع هذا بعض العاملين بالوزارة الى التقدم بشكوى للوزير فاذ به لا يعيرها اى اهتمام حقيقى وانما احالها شكليا إلى العميد نبيل نبوى والعقيد شحاته خميس المسئول عن التحقيقات بمباحث أمن الدولة الدور الرابع إلا انه كان طبيعيا ان تنتهى الشكوى دون اى موقف يتخذ ، او تحقيق فعلى ربما لانها لم تكن الشكوى الأولى أو الاخيرة التى تقدم

للوزير ضد صديقه كمال رضوان وتنتهى بهذا الشكل فقد سبقتها شكوى تقدم بها بعض الضباط الى الوزير فى ٣ ديسمبر ٨٦ متظلمين من استيلاء اللواء كمال رضوان على ثلاث سيارات من المخصصة لادارة الاتصالات فى حين ان الادارة خصصت سيارة واحدة لاربعة عشر ضابطا بها ومن بين تلك السيارات الثلاث السيارة رقم ٩٢٣٠ شرطة يقودها المجند حسن السيد احمد - درجة ثانية - وقد خصصت لخدمة اسرة اللواء كمال رضوان بالاسكندرية بالاضافة للسيارة رقم ١٣٣٥٢ شرطة يقودها المجند سيد محروس ، والسيارة رقم ١٢٣٤٤ يقودها المجند محمد عبدالحميد خضر ، وقد خصص اللواء رضوان السيارتين لتنقلاته شخصيا بالقاهرة !

ورغم دقة المعلومات الواردة بالشكوى وتطابقها مع سجل سيارات الخدمة بالوزارة الا ان الوزير لم يتخذ موقفا ولم تزده هذه الشكاوى إلا إصرارا على مساندة وتأييد صديقه اللواء كمال رضوان الذى اشتد فى بطشه وسطوته فى ظل الحماية المطلقة التى خلعها عليه الوزير والتى أثارت علامات استفهام كبيرة .

عاشراً

عداء لكل فئات الشعب

((قال «كرومويل» : تسعة بين كل عشرة
مواطنين يكرهونني .. ما أهمية ذلك إن
كان العاشر وحده مسلحاً ..!!))

لم تقتصر تجاوزات زكى بدر على المواطنين البسطاء بل امتدت يده الملوثة الى المثقفين من المحامين والصحفيين واساتذة الجامعات وطلابها وحتى القضاة لم يسلموا من اعتداءاته رغم انهم يتمتعون بالحصانة القضائية واعضاء مجلس الشعب مع تمتعهم بالحصانة البرلمانية .

وواجهت الحكومة المصرية بسببه انتقادات من الهيئات الدولية المهتمة بحقوق الانسان كان آخرها في شهر سبتمبر الماضى بعد احداث التعذيب الذى تعرض له ثلاثة من الصحفيين هم : الدكتور محمد السيد سعيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ومصطفى السعيد ومدحت الزاهد الصحفيان بالاهالى .

الجامعات

ففى نهاية شهر اكتوبر ١٩٨٨ اضرب اكثر من الفي عضو هيئة تدريس بجامعة اسيوط مطالبين برحيل قوات الامن التى تحاصر الجامعة من اليوم الاول لبداية الدراسة ، وشارك في الاضراب نحو ٢٥ الف طالب تضامنا مع اساتذتهم ، وبعدها بثلاثة شهور تم اعتقال ٦١ طالبا بتهمة ارسال تهديدات بالقتل لعدد من الاساتذة .

وفى بداية نوفمبر من نفس العام اقتحمت قوات الامن كلية الطب جامعة الازهر بعد منتصف الليل لفض اعتصام ١٥٠ طالبا واصيب خلاله العشرات من الطلاب وذلك بسبب مطالبتهم بتطبيق قواعد الرأفة المقررة في الجامعات وليس لاي سبب سياسى .

كما اعرب الدكتورمحمود نجيب حسنى رئيس جامعة القاهرة السابق في بداية ديسمبر ١٩٨٨ عن قلقه الشديد لتحرش الامن بطلاب الجامعة واستفزازهم بما يخلق مشاكل كبيرة وتدخل اكثر من مرة للافراج عن

طلاب اعتقلتهم الداخلية دون مبررات كافية .

ووصلت الاعتقالات الى سوهاج حيث تم اعتقال ٢٥ طالباً قبيل اجازة منتصف عام ٨٩/٨٨ بسبب عقد ندوة حول بيان الشعراوى والغزالى والقرضاوى .

واصبح من المعتاد اصدار بيانات من نوادى هيئة التدريس بالجامعات احتجاجا على التدخلات الامنية في شئون الجامعة وخاصة التدخل لشطب الطلاب اثناء الترشيح للاتحادات واعتقالهم .

وفى ١١ ديسمبر عام ١٩٨٩ طالبت نوادى هيئة التدريس في مؤتمرها الثامن والاربعين بايقاف العمل بقانون الطوارئ وايقاف الاعتداءات على الحريات واستنكروا القبض على اساتذة الجامعة وطالبوا بضرورة اخطار رئيس الجامعة بأية اعتقالات لاسباب سياسية .

المحامون

ولم يسلم المحامون من تجاوزات وزير الداخلية اذ اعتقل عادل عبد الرحيم المحامى بعد ظهر ٢٤ اكتوبر ١٩٨٩ بعدما قامت اجهزة الامن بتحطيم اساس منزله واقتادته دون حذاء او ملابس وهددت كل من يطل من نافذته باطلاق الرصاص عليه كما شهد العام الماضى (١٩٨٩ اختطاف نجل قاض فاضل وهو المستشار غراب من منزله دون استئذان النيابة او مراعاة للحصانة القضائية .

نواب الشعب

ونالت القبة جزءا كبيرا من تجاوزات زكى بدر ففى ١٤ مارس ١٩٨٨حيث اعتدى ضابط بمباحث امن الدولة يدعى سمير قنديل على الدكتور عصام العريان عضو مجلس الشعب وذلك اثناء زيارته للسويس .(راجع الملحق) .

ومنع بعض نواب التحالف من التجول في دوائرهم الانتخابية او زيارة محافظات اخرى لالقاء محاضرات فيها وفى منتصف شهر مارس عام ١٩٨٩ منعت قوات الامن ثلاثة اعضاء المجلس من دخول قرية الكوم الاحمر رغم انهم اعضاء عن الدائرة التى تقع بها القرية.

واثناء مناقشة الاستجواب الذي قدم بشأن الكوم الاحمر في ٢٠ فبراير ١٩٨٩ حدثت سابقة برلمانية اذ ادى تجاوز وزير الداخلية لحدوده وتهجمه على بعض القيادات الى صفعة من احد النواب (طلعت رسلان) وكال وزير الداخلية الاتهامات في هذه الجلسة لقيادات الوفد وبعض اعضاء المجلس مما دعا الشارع السياسي المصرى الى توقع اقالته في ذلك الوقت.

والصحفيون

شهدت الصحافة المصرية خلال تولى زكى بدر لمقاليد الداخلية عهدا اتسم بالصراع الحاد والهوة العميقة ما بين معالجة الصحف القومية للاحداث ومعالجة الصحف المعارضة لها ، واصبح الحصول على خبر من اشق المهام التى يكلف بها صحفى من الصحف المعارضة وتعرض الصحفيون الى تنكيل ومضايقات بلغت ذروتها فى ضرب بعض الصحفيين والتعذيب الذي تعرض له الصحفيون الذين اتهموا بالانضمام الي تنظيم شيوعي في سبتمبر الماضي، وبلغ الحد بالوزيرالي سب الصحفيين داخل نقابتهم ومنعهم من الدخول الي المناطق المشتعلة بين الاهالي وقوات الامن ، اما عن المنع من السفر فهناك عشرات الحالات .

ففى بداية شهر يونيو الماضى منعت مباحث امن الدولة سفر عبد العظيم مناف للعلاج في الخارج كما قامت باحتجاز عدد من الصحفيين عند عودتهم من تغطية احداث خارج مصر .

وفى الاسبوع الاول من مارس الماضي تم احتجاز طلعت رميح الصحفى بجريدة الشعب وتفتيش حقائبه والاستيلاء على كل ما يحمل من اوراق صحفية .

كما احتجز في نفس الاسبوع بدر محمد بدر رئيس تحرير مجلة لواء الاسلام وصلاح عبد المقصود الصحفى بالمجلة لاكثر من ثمانى ساعات ليتم الإستيلاء على جميع اوراقهما بعد ماسمح لهما بالسفر بعد محاولات شاقة وتم احتجاز فريدة النقاش وايمن نور في جميع المرات التي قاما فيها بالسفر الى خارج مصر .

وفى نفس الشهر من العام الماضى اعترضت كمائن الشرطة عادل حسين رئيس تحرير الشعب اثناء سفره الى الاسكندرية لالقاء محاضرة امام نادى اعضاء هيئة التدريس بها واصطحب الى القاهرة مرة اخرى تحت حراسة مشددة وتم القبض على محمد عامر رئيس تحرير الحقيقة في يناير ١٩٨٩ الذى صرح عقب الافراج عنه بأنه عومل معاملة الجنائيين حيث اودع السجن الاداري بمديرية امن القاهرة ووضعت في يده القيود الحديدية عند ترحيله لنيابة الاسكندرية .

وقامت اجهزة الامن بمحاولة تلفيق قضايا لبعض الصحفيين بالوفد وصحف معارضة اخرى منهم على القماش الصحفى بالشعب ، كما اعتقلت عامر عبد المنعم الصحفى بنفس الجريدة وتعرض لتعذيب جسدي وقهر نفسي في مبني مباحث امن الدولة بلاظوغلي ولم يفرج عنه الابعد ٤٥يوما من الاعتقال وتم اعتقال عامر عيد وخالد الشريف الصحفيين بالشعب والحقيقة لاسباب صحفية وحزبية ، وربما ساعد اعتقال الصحفيين علي كشف الجرائم التي تجري داخل السجون المصرية ، كما

خضع عددكبير من صحفيي المعارضة للمراقبة المستمرة والتصنت علي المكالمات التليفونية لهم من جانب اجهزة الامن .

والقضاة

ولم تقتصر انتهاكات زكي بدر علي اهانة القضاة وعدم الاعتبار لحصانتهم القضائية بتفتيش اوراقهم والاعتداء علي ممتلكاتهم الشخصية بل تعدي ذلك الي اهدار احكام قضائية نهائية .

وزعم زكي بدر ان الاشرطة التي عرضها في مجلس الشعب مسجلة باذن القضاء والنيابة ، ولذلك قدم ٣٩ مستشارا من محكمة التقض مذكرة الي رئيس الجمعية ، واعترضوا في ٧ مارس الماضي علي الزج بهم في المعارك السياسية كما اعترضوا علي عدة امور تمس رسالة القضاء منها :استصدار قوانين استثنائية تجيز طعن وزارة الداخلية في قرارات القضاء علي خلاف الدستور ، والامر باعتقال من تأمر النيابة بالافراج عنهم ، او تقضى المحاكم ببراءتهم واغتصاب سلطة القضاء باعتقال من يتعدى علي رجال الشرطة وتوقيع العقاب الجماعى علي المواطنين وكان مؤتمر العدالة الذى دعا اليه نادى القضاة في عام ١٩٨٦ قد اصدر عدة قرارات وتوصيات ، وطالب القضاة باحترام كلمة القضاء وتنفيذ الاحكام النهائية وعدم الالتفاف حولها خاصة وان رئيس الجمهورية يؤكد في كل مناسبة احترامه لها وآخر هذه المناسبات كلمته امام مؤتمر حماية حقوق الانسان في العالم العربى ، والذى عقد في منتصف ديسمبر حيث اكد ان مبدأ سيادة القانون يجب ان يرتفع ويعلو فوق الجميع حكاما ومحكومين وان تأصيل هذا المبدأ وتحديد نظامه أمانة في اعناق رجال القانون والقضاء .

والعمال

نال العمال جانبا كبيرا من تجاوزات زكى بدر حيث شهد اغسطس الماضى واقعة اقتحامه لمصانع الحديد والصلب بحلوان وقتله لاحد العمال واعتقاله ما يزيد علي خمسمائة اثبتت التحقيقات براءة أغلبهم مما نسب اليهم من تهم .

وشهدت مصانع المحلة استخدام الاسلوب القمعى لوزير الداخلية حيث تم القبض على ١٥٠ عاملا وتم اغلاق المصانع لمدة ثلاثة ايام وذلك بعد المظاهرات السلمية التى حدثت اواخر سبتمبر عام ١٩٨٨ احتجاجا على الغاء منحة المدارس وسياسة رفع الاسعار التي تنتهجها الحكومة ، كما شهدت مصانع كفر الدوار بعض الاحتجاجات الا انها فوجئت بعصى السلطة تنقض على رؤوسهم لمنعهم من المطالبة بالحقوق الدنيا لهم .

واخيرا .. الاطفال !!

لم يشهد عصر من العصور ترويع الاطفال واطفاء البسمة البريئة على شفاههم بكرابيج السلطة كما حدث في هذا العصر - عصر زكى بدر - فكثيرا ماكانوا يتخذون كورقة للضغط بالقبض عليهم مع امهاتهم لاجبار الاباء علي تسليم انفسهم .

وفى عام ١٩٨٩ شهدنا مسرحية هزلية باعتقال ٨٠ طفلا كانوا في رحلة الى الاسكندرية بتهمة التآمر على امن مصر !! وبدلا من قضاء رحلة ترفيهية قضوا اياما مروعة بين دور رعاية الاحداث واقسام الشرطة وفروع مباحث امن الدولة وتراجعت وزارة الداخلية عن تقديم هذه القضية المضحكة المبكية الى النيابة بل اكتفت بتعذيب المشرفين عليها ولم تكن مسرحية تنظيم الاطفال هي المرة الاولي اذ سبق ان اعتقل زكى بدر ١٦ طفلا من تلاميذ مدرسة الحرية بعين شمس وتعرضوا لتعذيب بشع وذكر

شهود عيان ان آثار الدماء كانت تظهر على ملابسهم لتعرضهم للضرب على رؤوسهم واجسامهم وارجلهم ونقل عدد منهم للمستشفيات من جراء تغطيسهم داخل المياه المثلجة فى منتصف الليل .

هل بعد هؤلاء الاطفال الضحايا يمكن ان يدلى احد بشهادته على عصر زكى بدر؟

انهم هم الشهود ماداموا على قيد الحياة .

وهل في الدنيا جريمة ابشع من تعذيب طفل برئ لا يدرى شيئا ؟! انه كان عدواً للبسمة البريئة حتى على شفاه الصغار .

السب والقذف

شهدت مصر على امتداد تاريخها منذ عهود الفراعنة وحتى الآن حكاماً طغاة أذاقوا الشعب المصرى ويلات على أيدى جلاديهم ، وكتبوا اسماءهم بدماء الابرياء في السجل الاسودللتاريخ .

لكن زكى بدر تميز عن هؤلاء جميعا ببذاءته وسلاطة لسانه وافتقاده الي ابسط اداب الحوار وابسط قواعد اللياقة التى يجب ان يلتزم بها اى انسان عادي جدا فما بالنا بمسئول كبير وفي منصب حساس للغاية .. إن المسئولية تكون عليه مضاعفة لانه يعكس وجهة نظر النظام .

في البداية تميز زكى بدر بسب المعارضين والسخرية منهم والقذف فيهم والإساءة إلى أعراضهم بألفاظ لا توصف ، ولكن ذلك لم يكن كافيا لابعاده عن منصبه نظرا لنوع النظرة التى تنظرها السلطة في مصر الى من يعارضها ، ولعدم ترسيخ مبادئ الديمقراطية التى نتشدق بها الآن .

كان واضحا ان السلطة السياسية تدعمه وتعطيه الضوء الاخضر للقيام بهذا الدور الذى رضى لنفسه ان يقوم به ، ولكنها كانت ترى ان لكل شئ حدوده ، وقد تجاوز زكى بدر جميع الحدود التى سمح له ان يتحرك في اطارها فسب اعضاء في مجلس الشعب ورموزا سياسية وثقافية ، بل ووصل السب الى مساعد رئيس الجمهورية ، وعند ذلك نفد صبر القيادة السياسية وكان لابد ان ينفد !

ففى حيثيات الاقالة وتوقيتها اشارة الى ان الوزير الطاغية قد اقيل ليس بسبب جرائمه العديدة مثل التعذيب والتلفيق والتجسس واهدار احكام القضاء التزوير وانما لسبب واحد هو أنفلات لسانه الى الحد الذى

كان يهدد بالدعوة الى ثورة شعبية من جانب رموز الفكر والسياسة في مصر .

وكان لابد لهذا اللسان الملغم ان ينسف صاحبه بعد ان انطلق في كل اجتماع وفى اى مكان على الملأ، و سواء كان في اجتماعه بضباطه او في اجتماعات مجلس الوزراء ومجلس الشعب حتى وصل سبابه الى عقر مسجد خالد بن الوليد بعين شمس ، هل بعد المسجد من مكان يمكن للإنسان فيه ان يتحكم في لسانه ؟!!

والحادثة التى تسببت في اقالة زكي بدر ليست هى الاولي من نوعها بل انه منذ فترة طويلة اطلق لسانه ليلدغ في جميع الاتجاهات ونورد في هذا الكتاب نص ما قاله زكي بدر في آخر مؤتمرين عقداً بمدينة بنها كمثال صارخ يغني عما قاله في كل مؤتمراته خاصة المؤتمرات الأخيرة حتى خارج مصر فأثناء رحلته للكويت عقد مؤتمراً ليسب فيه جميع الاتجاهات وسجل هذا اللقاء ويتبادله الكويتيون على اعتبار أنه شريط فكاهي قذر ونعتذر للقراء عن نشر هذه السفاهات لكن لا بد من نشرها في هذا الموقع.

نص ما قاله زكي بدر في مؤتمري بنها والذي
نشرته جريدة الشعب قبل إقالته بأيام :

« بدون الأمن فلا تنمية ولا استقرار ولا سياحة ولا زراعة ولا حياة في أي فرع .. ولذلك لسنا في حاجة إلى فئة ترتدي جلباباً وتطلق اللحي ويسمون أنفسهم الأخوان المسلمين والجماعات .. دول إسمهم الأخوان الشياطين ولاد الكفرة وسوف أظل وراءهم حتى أقضى عليهم وأقطع دابرهم كلهم أو أهلك دون ذلك ..

وهنا سوف أعتب على الأطباء والمهندسين واساتذة الجامعات الذين تركوا الساحة لهؤلاء الأخوان الشياطين وسوف أظل وراء هؤلاء إلى أن أقطع دابرهم وأنهيهم ولابد من قطع دابرهم كلهم .. وغريب أن يكون واحد زي الدكتور ممدوح جبر دمية في أيديهم ، وكذلك كان عثمان .

تصوروا أنا بايعت إبن الصرمة اللي اسمه حسن البنا .. بعض زملائي قالوا لي تعالي نتفسح في القاهرة ورحت معاهم لابن الكلب ده اللي اسمه حسن البنا وسلمنا عليه .. ثم قال لي زملائى يبقي كده بايعك .. ياريت يكون حاضر معكم هنا إخوان مسلمين ولاد الكلب ولاد (العـ ..) علشان يسمعوا .

كلهم لابد من قطع خبرهم .. إخوان مسلمين أيه ولاد الكفرة دول لازم يتقتلوا .

وهنقتلهم بالشرع اللي بينادوا به .. «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ان يقتلوا .. »

ويقول الإمام الشافعي :

يجوز للحاكم ان يقتل ثلث الناس في سبيل ان يحيى الثلثين في أمان ..

وأنا عاوز اقتل بس ١٪ من الشعب والواد اللي اسمه ابراهيم شكري والهضيبي العيال الصيع دول بيقولوا أنني عنيف ولكل فعل رد فعل .. وأنا سأريهم العنف شكله إيه ..

شويه عيال : ولد اسمه الهضيبي أبوه أعدم .

وسيف الإسلام أبوه إتقتل لعنة الله عليه وعلى أبوه ..

وولد إسمه مختار نوح وعصام العريان ومعاهم ابراهيم شكري اللي كل

سنة يرمي جثته على السفير السعودي عشان يحج ببلاش وراح السنة دي يحج وادعى ان فلوسه ضاعت في قلب ديوان وزارة الأوقاف السعودية . شوفوا الحماقة والوساخة .. والمهم أنه لم فلوس ورجع مصر خد مراته وستة أولاد وراح يزور إبنته في كندا .. طبعاً أخذ ٢٣٠ الف ريال ..»

ومصطفى كامل مراد سارق في القطن وقصر القطن .. وفؤاد سراج الدين مش هقول لكم عنه .. وهو سافر البحر الأحمر يتفسح أنتم عارفين كلهم ملوثين ولولا الكسوف يطلعوا حراميه ويتم تصفية الأحزاب وبعدين يقولوا الريس صفاها لتكون دكتاتورية ..

وأنا شايف في الحاضرين هنا العمد والمشايخ والخفراء وهذا أمر مني للعمد والخفراء .

العيال بتوع الدقن والجلباب والأخوان المسلمين اللي ينزل بلدك منهم ا أقطع رقبته وأدفنه وهذا أمر مني .

* فوقف أحد مشايخ قرية الرملة يسأله :

طب أنا لما أقطع رقبته وأدفنه .. الصحافة مش هتسكت ..

فقال له زكي بدر : من بعيد لبعيد إقطع رقبته وإدفنه وملكش دعوة بالباقي .

وقال : أنا بتكلم على الملأ وعلى المفتوح وبتكلم في كل مكان واللي في آخر قلعهم ينفضوه.

ولد تاني اسمه الغنوشي .. طردته من مصر بموجب صلاحياتي .. وعندما سألت كثيرا من أساتذة الجامعة عنه .. قالوا لي : الغنوش ده فل وبيتكلم بالقرأن والدين وكويس جداً وفل الفل .

وتاني يوم يصبح ولد صحفي إسمه بهاء الدين كاتب لي ده أستاذ فاضل وعالم جليل طبعاً .. العيل ده أحمد بهاء الدين بيطلع برة ويأخذ منه .. وولد تاني إسمه يوسف إدريس كتب : الشرطة ومذبحة الأشجار .. رديت عليه قلت له إنت لك شقتين مستأجرهم على النيل لأولادك .. إتقي الله واكتب كلام مضبوط فانكتم .. ويوسف إدريس دة سكير لا يفيق من الشم والغم .

وقال زكي بدر: أنا لا أرد على صحف المعارضة حتى لا تزداد مبيعاتها ..

* وهناك مبدأ صحفي لرجل وسخ ومخرب إسمه مصطفى أمين بأن عدم الرد معناه أن الكلام صحيح .. ده رجل وسخ وخربان وكلب لما تهمله يمشي مع الاعتذار للكلاب دول أحسن تشبيه لهم الخنازير ...

ومعاهم د. محمد السعيد الصحفي بالدراسات السياسية بالأهرام وبيقولوا لي إنه دكتور في القانون .. قانون إيه الشيوعي إبن الكلب ده.

وخالد محي الدين شيوعي إية إبن (الـ ..) ده .. عنده عزبة واراضي وعربته طول السرادق ده.

واللي اسمه علوي حافظ يقول عنده أدلة بأن الحكومة فاسدة .. وساخة وزفارة وقلة حيا ومترباش .. وهو من أشباه الرجال وحياته كلها في الدرب الأحمر مع تجار المخدرات ويبدوا له فلوس .

وقال زكي بدر الأخوان الشياطين ولاد الكفرة سادوا نوادي هيئات التدريس والنقابات .. سادوا نادي هيئة تدريس أسيوط والقاهرة والاسكندرية و المنصورة .

وسادوا النقابات وحصلوا في نقابة الأطباء على نسبة ١٠٠٪ .. فالنقابة يقودها ٢٤ طبيب من الأخوان المسلمين والنقيب بتاعهم ممدوح جبر إختاروه ليكون مخلب قط ودمية يحركوه كما يشاءون.
نقابة المهندسين جميعها من الاخوان وهكذا يحاولون السيطرة على طلبة الجامعات.

* ويطلع لنا شوية عيال صايعة الشافعي بشير الصايع ومعه محمد حبيب ومحمد فائق ومحمد إبراهيم كامل كانوا عيال وأطفال وزراء مع عبد الناصر والسادات . ومحمد ابراهيم كامل هرب من جنب السادات بعد كامب دافيد . وكل هؤلاء يبحثون الآن عن دور ، وقال عاوزين يشكلوا محكمة لمحاكمة ريجان ومنعناهم .

وكويس إن ماخدوش طريحه من الأمن المركزي وأنا قلت لبشير احنا قد ريجان ؟ احنا عايشين على مساعداتهم بقي يعني العيال الصايعة دي هتجيب لنا قمح دا إحنا قعدنا في مجلس الوزراء من الساعة الواحدة حتى التاسعة مساء نبحث عن ٨٣ مليون جنيه نجيب بهم قمح .. ويقولوا لي أن الشافعي بشير أستاذ في الجامعة .. ده خسارة في جثة أمة يبقي أستاذ ويجب أن يضرب بالجزمة.

ويعدين يقولوا عن الحادثة بتاعتي ملفقة لأني أريد التنكيل بهم .. طب ليه ؟ دي مش عاوزة كلام أنا هانكل بكم زي ما أنا عاوز..

وأنا عاوز الراجل فيهم يقدم استجوابات أو أسئلة في مجلس الشعب عشان أقدم الكلام على الملأ وعلى العالم .

تصوروا الواد عصام العريان حاول يعمل مؤتمر صحفي عالمي في نقابة الأطباء يقول فيه ان مصر تعتقل الأطفال .. وعصام ده أوسخ أمين

شباب في الأخوان .. يأخذوا الصبية عمر ٩ سنوات و ١٠ سنوات وينام في كل غرفة ٢٥ طفل ومعهم مراهقين عمر ١٦ ، ١٧ سنة يفعلون بهم لاجبارهم على طاعتهم ...

ونقابة الأطباء دي عربجية .. والمهندسين عربجية .. والمحامين حوش وجزم قديمة وأنا عاوز أطبق الشرع فيهم لأنهم يعيثون في الأرض فساداً ..

* سأتكلم معكم عن المشايخ ..

يوسف القرضاوي لا أقول الشيخ يوسف . فالشيخ شئ كبير قابلته في قطر وهو مفتي لأحد البنوك الاسلامية بيأخذ ٧٠ ريال في الشهر والشيخ .. وعبد الصبور شاهين عشان يقولوا الفوائد حرام ..

د. عبد الصبور شاهين استاذ في دار العلوم وعضو مجلس شورى سابق بيفتوا عشان يأخذوا «هبر» من هذه البنوك وخد فلوس هينكوي بها هو وغيره في جهنم وهيدخلوا من باب رقم ١ في جهنم (القرضاوي .. وعبد الصبور).

ثم أطلق زكي بدر عن الجنة بعض النكت التي لا تجوز في أي دين أو عرف !! وأضاف ..

سألت السفير القطري ؟

من هذا المعمم ؟ قال : القرضاوي قلت له: لعنة الله عليه تقعده في الترابيزة الرئيسية يا أخى زج به في الأرض سديت نفسي ولعلمكم ، أمثال هذا لما بيروح البلاد العربية يبقي زي الجزم القديمة وقلت تيجي مصر تبقي زي الصرمة ..

* هذا وقد كشف وزير الداخلية بوقاحة نادرة ان اجهزته تسجل ما يدور في مقار الأحزاب . فقرأ على الحاضرين بعض ما سجلته اشرطته في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا لحزب العمل يوم ٢٩ ديسمبر ، فقال :

أكد السيدان مجدي أحمد حسين وعبد الحميد بركات «دول أخوان» على ضرورة التحرك لتنظيم مسيرات شعبية .

أشار د. سيد دسوقي إلى ان افضل اسلوب لهذه المواجهة هو إعلان الحزب تجميد نشاطه .

طالب سيد الغضبان من ابراهيم شكري الانسحاب من مجلس الشعب .

* ولاد الصرمة يقولون بعد هذا مفيش ديمقراطية في مصر .

أكد د. صلاح عبد الله ان افضل موقف يجب من الحزب اعلان حكومة ظل.

وهذا نص حوار نظمته اللجنة الثقافية بنادى الجزيرة مع الوزير المخلوع في النصف الثانى من يناير ٨٨ اى قبل تاريخ إقالته بعامين كاملين لكن الحوار رغم نشره في ذلك الوقت لم يكن يملك ان يقبل الوزير في ذلك الوقت لانه لم يتناول احدا من الجالسين على كراسى السلطة .

لماذا انت عصبي ؟!

- انا انسان ريفى بسيط وطويل البال لذلك سارد على هذا السؤال ، وغيره مما سيوجه لي ولاجهزتى وسيكون ردى على هذا السؤال بحديث صحيح للرسول . ومن يريد ان يناقشه يناقش فيه رجال الدين يقول الحديث : «من استغضب فلم «يغضب» فهو حمار» ..

وعاد زكى بدر لموضوع السؤال وهو لماذا انت عصبى ؟

فقال .. هناك آية تقول «والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس» وآية اخرى تقول «ادفع بالتى هى احسن» ، الا ان هذا يخص نوعا من البشر زى الصحابة والناس الكويسين !!- ضجة في القاعة - لكن هناك نوع اخر من الايات تتفق معي شخصيا وهى الاية التى تقول «العين بالعين والسن بالسن والبادى اظلم » .. فانا ارد على المعتدى وهنا نص قرآنى يقول كذا وكذا وكذا «الا من ظلم» واعتقد ان اجابتى مقنعة على هذا السؤال الضائع !!.

اين عسكرى الدورية ؟

- حدث منذ سنوات عجز ، نتيجة ضعف المرتبات .. ولكن استعضنا بالمجندين وهم على قدرة عالية جدا يفخر بها كل مصرى !! لقد كنت اليوم اشاهد بروفات عرض الشرطة فوجدت منهم ٢٠٠ عسكرى يعزفون موسيقى بتهوفن ومقطوعات عالمية رائعة بصورة تجعلكم تصفقون لهم حتى تناموا من التعب !! ان هذا العسكرى المجند الأمى اصبح يعزف واصبح بعضهم يجيد التحدث باللغات الاجنبية !! وهذا انجاز رائع للامن المصرى .. الذى اعترفت به امريكا انه ان لم يكن الاول في العالم فهو على الاقل في المقدمة !!!

و«معلهش» لو كان فيه قصور من بعضهم ، نتيجة قصور ذات اليد ، فقد يغويه الشيطان في ساعة ليل

يكسر كشك او شراعه !! «معلهش» - ونفسكوا معانا حتى نسد هذا العجز! وكلها امور صغيرة .. يعني محدش يترك شباكا مفتوح خاصة من سكان الادوار المنخفضة !!

فلابد من ان نتعاون سويا ايد واحدة لا يمكن ان تصفق !

شركات توظيف الاموال

- عن موقف وزارة الداخلية من شركات توظيف الاموال قال زكي بدر انها شركات الهدف منها استغلال المواطن المصرى فجميع هؤلاء تجار عملة .. ان هذه الشركات «تلبس المواطن عمة غيره» وعلى لسان احد اعضاء مجلس الشعب من تلك الفئة التى تسمى نفسها الاخوان المسلمين ذكر ان مودعات هذه الشركات في الخارج ١٢٠ مليار جنيه .. وانا اسألهم لماذا لا يحضروها الى مصر ؟.. ان في مصر امن وامان !! في مصر استقرار كامل ! انى اتعجب بشدة فهناك ناس كبار كويسين يضعون اموالهم في هذه الشركات ، ولا يستمعون لنصيحة الحكومة .. لو قمت باعتقالهم طبقا لقانون الطوارئ الذي لم يتحدث عنه المتشنجون .

سيكون هؤلاء هم اسعد الناس بهذا القرار .. وسيتم اعتقالهم شهر شهرين ثم يهربون الى اموالهم المودعة فى الخارج .. ولهذا انا لا اريد ان اتخذ معهم اجراء عنيف علشان انا عارف انه «هيفرقعوا» ويدو للناس «بمبة» ومع السلامة !! وهذه القضية ستجرنا فيما بعد لقضية التطرف

الذى يقوم به الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية ، التى هي احدي تنظيماتهم !! وعموما انا معكم ، وسنخوض في كل الموضوعات .. النقابات وما يفعلون ، والشيوعيون و«الناس اللى اي كلام» الاخرين .. وغيرهم انا معكم حتى تطردونى او نصفى كل حاجة ونغير صورتى المشوهه التى عندكم !!

وسأدافع عن الحكومة وعن نفسى في اي سؤال فانا عضو في الحكومة ومخول لى التصدى للدفاع عنها فى اى شئ وكل طلبى ان تعتبرونى جراح متزعلوش نصفى هذه "الدمامل" كلها !!

موقف الامن من مظاهرات عين شمس

- تقدم احد الحاضرين بسؤال عن اسباب العنف الذى استخدمته اجهزة الامن مع طلاب جامعة عين شمس والمصلين في الجامع الازهر بسبب اعلان مساندتهم للانتفاضة الفلسطينية .

قال زكى بدر: حرقوا العلم الاسرائيلى .. وقلنا لهم احرقوا زى مانتم عايزين حرقوا العلم الامريكانى .. قلنا لهم احرقوا زى مانتم عايزين .. قالوا يسقط وزير الداخلية ! ليه .. ليه مايتعلموش يظهروا مشاعرهم في حدود اللياقة والادب والشرعية !! كيف نسكت على ١٥٠ طالب يشذون من ١٠٠ الف طالب ؟ عشان يظهروا مصر بعدم الاستقرار ، في الوقت الذى يقوم فيه رئيس الجمهورية بزيارة زملائه العرب لصالح مصر ولصالح دول الخليج !!

قلنا لهم من فضلكم بلاش مظاهرات وبلاش تخريب ولكن دون فائدة. هؤلاء الطلبة شيوعيون قابضين كويس وكل هتافتهم تعلموها في ليبيا وروسيا ، ويأخذون تعليماتهم من هناك ولكن انا معنديش هزار .. ومفيش عندى ياما ارحميني !! كنا بنشتغل بما يرضى الله اللى يشذ نقبض عليه على طول !! بصراحة !! بنقبض على كتير ، يعنى لما يكون فيه ١٥٠ بنقبض على ١٠٠ لكن نصفيهم بعد هذا ونبقي على القيادات ونعرضهم على النيابة .

اما عن مظاهرات الازهر فقال زكى بدر :

احنا واعيين قوى ، وناصحين قوى كنا عاملين ترتيباتنا .. ففى الازهر رتب التيار الديني مظاهرة بعد الصلاة .. لكن حسمناها في اقل من نصف ساعة .. ويضيف زكى بدر موجها حديثه للحاضرين : بالامن قول .. بالقمع قول .. بالقوة قول.. كل واحد يقول كما يشاء !! لكن لابد من القوة في مواجهة هذه الاشياء .. ممكن نعمل اى حاجة من اجل فلسطين ، لكن نحرق مصر لا وألف لا .. مصر متتحرقش ابدا .. ابدا ..

مظاهرات النساء

– قبل ان ينهى زكى بد حديثه عن المظاهرات تناول الاتحاد النسائي الذى اعتصم احتجاجا على اجراءات اسرائيل وطالب بطرد سفير اسرائيل

قال زكى بدر : نادية لطفى ، فتحية العسال ، محسنة توفيق ، امينة شفيق، عواطف عبد الرحمن ، رضوي عاشور بتوع (الاتحاد النسائي التقدمي) ، تساءل زكي بدر ايه تقدمي ده ؟ تقدمي ايه ؟ وأجاب علي نفسه قائلاً: يعني شيوعي !! يعني قابضين كويس !! راحوا النقابة وعايزين يعتصموا وماله .. كلها حريات خليهم يختشوا قلنا لهم عيب يا جماعة انتم ستات حنقبض عليكم برضه .. قالوا مسيره من طلعت حرب قلنا لهم لا القوات موجودة ، فوقفوا في الشرفات وهتفوا ضد كامب ديفيد .. وهتفوا ولعنوا فى ابويا رغم انه كان رجل طيب ، لا يستحق اللعنة .

- واضاف موجها حديثه للحاضرين يظهر ان الذرية (...) بتجيب لاهلها اللعنة

كامب ديفيد وروسيا

وعن كامب ديفيد قال زكى بدر انا لا اعلم ماذا يريد هؤلاء .. ما دخلهم بكامب ديفيد!! الا يعلموا ان كل خمسة أرغفة عيش يأكلوهم ، منهم اربعة من الخارج !! ماذا يريدون ؟ يريدون ان نعود الى روسيا .. ياأخى .. روسيا .. و ... ايام روسيا .. و .. هؤلاء الذين يريدون ان يعيدونا الى روسيا !! عايزينا نرجع نحارب ونضيع نفسنا تانى ؟

دون ان يوجه سؤال الي زكي بدر ، تطوع بتوجيه سؤال الي نفسه: ماذا يريد الناس بتوع الاسلام هو الحل وقال انه يجب ان تعرفوا انه لا يوجد شئ اسمه الاخوان كما يجب ان تدركوا انهم الارهابيون جسد واحد وشخص واحد له وجهين !! كنت اتصور انهم سيدخلوا مجلس الشعب ليطالبوا بالشريعه لكن الواحد فيهم ليس له شغله ولا مشغله ، الا ان يقول فلوس الدولة حرام ، لان الدولة تتعامل بالربا والفوائد .. وسأسلم معهم بهذا .. ولكن لماذا يتصارعون قبل ان يهل الشهر امام خزانة المجلس ليأخذوا من هذه الفلوس الحرام ؟!! هؤلاء يجب ان يقف كل واحد منهم بصينية بسبوسة في احد اركان المجلس - ويتاجر فالتجارة هي الحلال - واذا اراد ان يحضر الجلسة يوقف واحد تاني بدلاً منه !! انهم يقولون ام كلثوم حرام .. والموسيقي حرام ماذا سيفعل هؤلاء بعد فترة وجيزة بعد ان تدخل الاقمار الصناعية وتعطيك الارسال - وافلام الجنس غصب عن عينيك - داخل جهاز تلفزيونك ان الجماعات الاسلامية لا تمارس تدين بل تمارس تشنج ليس من الدين انهم يتمسحون في الاسلام لا اكثر ولا اقل !! ان هؤلاء المتطرفين لو تركناهم سيدخلون علينا في هذا المكان ويطالبون النساء بالتحجب !!

... النقاب والسياحة الاسرائيلية

- وجه احد الحاضرين استفسارا حول الاسباب التي تدفع الدولة لمنع النقاب ؟ قال زكي بدر القضية مش قضية بنت .. تخيلوا انكم ماشيين

في الشارع وتجدوا كله كده متغطي علي فكرة الملاحظ ان البنت التي تغطي وشها تكون قبيحة ! اذا سمحت بالنقاب سأفتح الباب امام النشالين والحراميه والارهابيون ! ماذا سأفعل في السياح الاسرائيلين وهم نسبه كبيرة اذا سمحت بهذا النقاب !

الناصرين وزكي بدر الدين

وواصل زكي بدر هجومه علي التيارات السياسية وهو بصدد الاجابه علي سؤال يستفسر عن احدي القضايا المحظور النشر عنها ..

قال زكي بدر : ناصريين مين؟اذا كان هناك شئ ، بهذا الاسم اذن يجب يوجد ايضا ساداتيين وزكي بدر الدين !! انا اقطع بأن هؤلاء مجموعة من المتسخين يريدون ان يلصقوا انفسهم بالزعيم جمال عبد الناصر .. وخالد عبد الناصر يريدون تلويث الناس الشرفاء الوطنيين شوية عيال حراميه ويقولوا نحن الحزب الناصري تحت التأسيس !! ما هذا هو عبدالناصر طلب منهم ان يعملوا له حزب ؟! عيب انتم شوية عربجية .. عيب نشوه الرجل الطيب بعد موته !.. مجموعة شيوعيين ، وعملاء ييجوا يسموا انفسهم ناصريين .. عيب .. عيب يا ابني دانتوا شوية عربجية وما يصحش ان تسيئوا للرجل..

راحوا صلوا الجمعة علي روحه وماله ... ده شئ عظيم .. يقوم الواد يحي كمال رفاعي ابو عيطه وهو ناصري ، يعني شيوعي ! وهذا الجدع كان بيعمل مأمور ضرائب وكان بيحرق ويسرق مع بتوع الأمن المركزى .. نقول له يا ابو كمال بتاكل منين ؟! هذا الواد و ٧٠ أو ٨٠ عيل زيه منهم واد اسمه ناصف وقفوا امام قبر الراجل ، يرددون هتافات

قليلة الادب منها «حسن يا ابوباشا يامكسور .. قول لبــدر عليك الدور » شوف ياخى السفالة وعموما انه فى سبيل امنكم حياتى تساوى صفر !! عموما ياعيطة ان شاء الله حتكون ليلتك سودة !!

لأنى كايدهم !!

حول اسباب النقد اليومى الذى وجه الى زكى بدر علي صفحات الصحف المعارضة قال زكى بدر : انهم يهاجموننى لانى كايدهم !!

قانون الطوارئ والاحزاب والنقابات

ردا على سؤال يستفسر عن اسباب اصرار الداخلية على قانون الطوارئ قال زكى بدر : هذا القانون يحمى المواطن لانه هو الذى نقبض به على تجار العملة والمخدرات والمتطرفين الدينيين والهلافيت اياهم - اتحدى اى شخص ان يقول انى اعتقلته لانه رفض يعطينى رشوة !! اذن لماذا تطالب الاحزاب والنقابات بإلغاء هذا القانون ؟ الحقيقة ان الاحزاب لها اطماع فى الحكم ، كذلك النقابات يسيطر عليها مجموعة من المتطرفين وهما ناس « ......» ولهم اغراض .. واريد ان افهم لماذا يرفضون الحكومة ؟ ولصالح من ؟ اننا نعتقل الواد شهر أو شهرين ياكل وينام على نفقة الحكومة وفى ضيافتها !! اننا نقول لهم تعالوا فى ضيافتى ياحبيبى افطرك وأغديك واعشيك !!

دون التعرض لموضوع السؤال الذى يستوضح موقف الداخلية من تنفيذ الاحكام القضائية .. وجه زكى بدر كما من السباب للمعارضة واغلق الموضوع .. قال زكى بدر : ان المعارضة تشنع على ، ويقولون ان

وزير الداخلية مجرم وسفاح ويظهرون صورتى امام الناس اني « مش متربى . و .. وابطش بالناس الى اخر الاتهامات التى توجه لى لكن الحقيقة ان هؤلاء مغرضون تنقصهم الاخلاق !! فوزير الداخلية مواطن عادى جدا .. يخضع للقانون .. واذا اخطأ يسجن كأى مواطن انهم يقولون كل يوم ان وزير الداخلية رفض تنفيذ قرار القضاء لامؤاخذه .. لو ان حمار سمع هذا الكلام لا يقبله ولا يصدقه!!

الونش وهدى والنقابات

قال زكى بدر: حكاية اين الونش اصبحت مثل مقولة «أين عمر» وكذلك حكاية هدى هانم .. التى هربت بجواز سفر اختها وهى تشبهها تماما القضية عادية جدا .. هؤلاء يريدون منى ان انخبل واجرى وراء الونش واترك النقابات ، انخبل واجرى وراء الست هدى واترك المتطرفين والطلاب الشيوعيين ؟!

ده كلام معقول ؟ دى ناس .. !! وعلى رأى الاغنية ونش ايه اللى انت جى تقول عليه !! واخر سؤال سنعرض له ، تقدمت به أم قلقة تستفسر عن اسباب رفض وزير الداخلية منح ابنائها الجنسية المصرية ، رغم انهم ولدوا فى مصرْ ولم يغادروها ، ومن ام مصرية واب اجنبى.

قال زكى بدر : هذا الموضوع غير قابل للمناقشة فنحن دولة طاردة واننا لم نعط الجنسية الا لخمسة فقط .. ثم وجه حديثه للسيدة وقال : وكان مالهم الرجالة المصريين كخه يعنى !! واللا كخه يعنى !! ده احنا عملين زى القرع نمد لبره !!!

قضيتي مع زكي بدر

أيمن نــــور

((من غباء الظالم أن يتصور أنه ماكر ، ويتجاهل أن الله أمكر ، ويتوهم أنه قادر ، وينسى أن الله أقدر ويعتقد أنه فوق الحساب ، غافلاً أن ساعة الحساب قادمة لا محالة ..))

أستفهامات كثيرة تقفز للذهن بمجرد طرح حادثة مجلس الشعب فى فبراير ١٩٨٩ فالجلسة التى ظلت مثاراً لجدل ونقاش واسع لفترة طويلة ، مازالت بعض حقائقها فى حاجة الى مزيد من التوضيح ، بل إن هناك من الحقائق والاستفهامات التى لم يكشف النقاب عنها بعد . وأبرز هذه الأستفهامات يدور حول مدى حقيقة التسجيلات التى عرضها وزير الداخلية ؟ وكيف تم تسجيلها ؟ ولماذا استهدفت شخصى؟ وما علاقتى بالاستجواب ؟ ولماذا اختار الوزير هذا المكان والوقت بالتحديد ؟

(البداية)

عرفت هذا الرجل منذ سنوات بعيدة قبل أن يعتلى مقعد الوزارة . وتحديدا فى نهاية السبعينات ، حيث كان يعمل وقتئذ مديرا لأمن محافظة الدقهلية ، وأنا من أبناء الدقهلية ، واسرتى مازالت هناك وعائلتى أيضا .

وفى هذه الفترة كان زكى بدر يتردد على منزل الأسرة ، كزائر وكانت علاقته طيبة بوالدى ، بحكم عمله كمحام .. ونائب سابق كما أن ابنه محمد زكى بدر كان زميلا لى فى الدراسة .. ورغم هذه العلاقة فلم أشعر بحرج عندما وصلتنى معلومات عن انحرافات الرجل ، بعد نقله محافظا لأسيوط ، وقمت على الفور بنشرها فى صحيفة "وفد الصعيد" التى كان يرأس تحريرها الزميل مجدى مهنا . وهذه الانحرافات كانت مدعومة بالأوراق والمستندات التى تشير على وجه القطع الى قيامه بتزوير أوراق تفيد أصابته أثناء العمل للحصول بطريق التحايل على معاش أستثنائى !!

.. وبعد أن تولى زكى بدر مقعد الوزارة كان لدى مزيد من المعلومات عن ملفه السرى فى مباحث أمن الدولة الذى شمل مجموعة كبيرة من التجاوزات المالية والأخلاقية فقمت بنشرها تباعا فى صحيفة "الوفد" .. ثم تفجرت قضية التعذيب بعد توليه الوزارة بشهور قليلة ، وتحديدا فى القضية التى أطلق عليها قضية الفيديو ..

وكانت مجموعة التحقيقات التى نشرتها حول هذه القضية وما حدث فيها من تعذيب هى بداية الصدام المباشر بينى وبين هذا الرجل . فقد أرسل تهديدا الى من خلال أحد الأصدقاء المشتركين إلا أن هذا التهديد لم يزدنى إلا إصرارا على الكشف عن حقيقة ما يحدث فى سجون هذا الرجل ومعتقلاته ، وكان رده الأول على هذا الاصرار هو محاولة الاعتداء على فى منطقة الطالبية أثناء ذهابى لمنزل أحد المفرج عنهم فى قضية الفيديو ثم توالت هذه التصرفات الصبيانية . فتم أحتجازى عشرات المرات فى أقسام شرطة الدرب الأحمر وقصر النيل ومباحث أمن الدولة وغيره كما تم اقتحام شقتى أكثر من مرة ، وسرقة العديد من الأوراق والتقارير ثم جاءت حادثة الأعتداء على أمام أحد نواب مجلس الشعب - مختار نوح - وأثناء تسليمى له أوراقا خاصة بالوزير تكشف قيامه بالتجسس على أحزاب المعارضة .

ويبدو أن هذه الاعتداءات التى استهدفت القصاص من شخصى ، لم تشف الرجل ، ولم تتناسب مع كم الغضب المتراكم داخله .. فأراد أن يوجه لى ضربة ظن أنها هى القاصمة الموجعة التى ستشفى رغبته فى الانتقام ، وتحقق له كسبا سياسيا فقام بتلفيق شريط الفيديو من خلال أجراء تسجيل طويل لى أثناء احتجازى بمطار القاهرة - دون علمى ليجرى على هذا التسجيل "مونتاج" - للأسف لم يكن دقيقاً - ليخرج

فى النهاية ببعض العبارات المبعثرة حول موضوعات شتى .. ويحاول عرضها على المجلس .. وقبل أن ندخل فى التفاصيل نعرض أولا للطريقة التى تم بها تسجيل الشريط الذى تعرض فيما بعد للمونتاج والتزوير والتلفيق .

التسجيل المزيف

لقد غادرت القاهرة . فى بداية يناير ١٩٨٩ ، عقب مظاهرات السودان ، متجها الى العاصمة الخرطوم ، واثناء مغادرتى للمطار تعرضت لبعض المضايقات من رجال أمن الدولة ، حيث قام ضابط برتبة رائد بتفتيش حقائبى بدقة بالغة وقام آخر بعمل صور من جواز السفر الخاص بى واستمرت هذه السخافات حتى دقائق قليلة من موعد اقلاع الطائرة مما اضطرهم لتخصيص سيارة خاصة لنقلى الى الطائرة ، التى كانت تستعد للاقلاع .

وفى الخرطوم ، امضيت أربعة ايام التقيت خلالها بالصادق المهدى رئيس الوزراء ، والدكتور حسن الترابى ، واعددت بعض الاخبار والموضوعات ، نشرت في جريدتى «الوفد» و «الحياة» التى تصدر في لندن ، واثناء عودتي على طائرة مصر للطيران ، كان برفقتى الاستاذ الفاضل فاورق ابو عيسى امين عام اتحاد المحامين العرب والذي كان يقضى اجازته في السودان ، وعقب وصولي الى مطار القاهرة سلمت جواز سفري الي ضابط الجوازات ومرفق به الكارت الاصفر الذي يملأ بمعرفة الراكب وقام الضابط بختم الجواز بما يشير الي تاريخ الوصول والقى بالكارت الاصفر الى امين شرطة يجلس خلفه ، وامامه شاشة كمبيوتر وتوجهت الي السير الذي يحمل الحقائق لاستلام حقيبتي ، وكدت احمل الحقيبة واتجه الي السوق الحرة ، الا انني وجدت ضابط

الجوازات يهرول نحوي ويطلب مني العودة الي الجوازات بدعوى ان هناك خطأ بسيطا في البيانات المدونة في الكارت الاصفر وطلب مني جواز السفر ، كما طلب ان انتظره لمدة دقائق معدودة ، الا ان هذه الدقائق استمرت أكثر من نصف ساعة ، وعاد الضابط ليطلب منى الانتظار لحين عرض الامر على أمن الدولة بالمطار ، ورفض الافصاح عن أي شئ قائلا : «اقسم لك اني ضابط جوازات ولا ناقة لى ولا جمل فى أى شئ ، ارجو ان تنتظر ، ولا تحرجنى ، وثق تماما ان الامر لن يأخذ وقتا كثيرا ، انها عملية اتصالات لا اكثر ولا اقل » .. وللأسف الشديد تم احتجازى حوالى ٨ ساعات هذه تفاصيلها :

انتظرت نصف ساعة ، ثم عرض على احد الواقفين بجوارى ان يحضر حقيبتى ويسلمها للجمارك ، فطلبت منه ان اكون بجوار الحقيبة « خشية ان يدس فيها اى شئ » .. وبالفعل امر الضابط الشخص الذى كان برفقتى ان انتقل انا وهو الى صالة الجوازات ، التى تبعد امتارا قليلة عن المكان الذى كنا فيه وكنت قد استفسرت منه قبلها عن عمله .. فقال لى : «انا من الجمارك واضاف قائلا : وكل الذين يرتدون بدلا زرقاء هم ايضا كذلك» ..« واضاف : «اطمئن نحن لسنا من أمن الدولة» ، وقال لى: «انهم يمكن ان يتركوك هكذا لعدة ساعات ، ويفضل ان تدخل عليهم وتستفسر منهم عن الموضوع» .. واشار الى حجرة صغيرة لها باب زجاجى مواجهة للجوازات - وبالفعل توجهت الى هناك فوجدت ضابط أمن دولة سبق وان شاهدته فى المؤتمر الصحفى الذى عقدته لجنة شباب احزاب المعارضة امام مبنى القضاء العالى ، وكان الضابط جالسا على حافة المكتب ويتحدث فى التليفون ، وعندما انهى حديثه عرفته بنفسى ، فقال لى : «للأسف انا لست مسئولا هنا .. والضابط المختص فى

الدور الثانى ، وسيحضر اليك بعد دقائق ، انه يجرى بعض الاتصالات الروتينية بشأنك ، وسينتهى الموضوع فورا » .. واضاف بالحاح : «انتظر هنا دقائق» . ثم غادر المكتب وتركنى وحدى لمدة عشر دقائق .. حضر بعدها موظف الجمارك الذى كان يقف معى فى صالة الجمارك حاملا نصف ورقة ، وقال لى : «انهم يريدون ان اقوم بالتفتيش الذاتى ، وضبط كافة الاوراق التى تحوزها » ، لكنى طلبت تأشيرة رسمية مختومة ، لأنهم تنصلوا من قبل ، عندما أمرونا بتفتيش الدكتور عصام العريان ، ثم عادوا وقالوا : « .. اننا لم نأمر أحدا .. واستعبطوا فيها » فقلت لهذا الرجل : هل هذه العملية ستستغرق وقتا طويلا ، ان خطيبتى تنتظرنى - بالخارج .. فقال : ان الورقة المختومة سيحضرونها من الادارة فى لاظوغلى. فقلت له يمكن ان اكتب لك انا اقرارا برغبتى الشخصية فى التفتيش لكى ينتهى هذا الموضوع السخيف .. فضحك قائلا : « .. انها عطلة علينا وعليك» .. ثم حضر آخر يرتدى ايضا بدلة زرقاء ، وعرفنى عليه الأول .

ثم استطرد هذا الشخص الآخر فى العديد من الاسئلة العامة عن «الوفد» ومصطفى شردى . ومن يمكن ان يخلف فؤاد باشا - اطال الله عمره - واحاديث متفرقة من التى يمكن ان تصادفها مع اى رجل شارع عادى يعرف انك تعمل بجريدة «الوفد» ، ثم انتقل الحوار بعد هذا الى صور التعذيب .. فقال لى الشخص الاول الذى يعمل بالجمارك :

* وهل صحيح ان الصور التى نشرت بـ «الوفد» عن التعذيب صحيحة ؟

فقلت له : ان صور التعذيب بالذات انا الذى اشتغلت فيها بنفسى ،

واستطيع ان اقول لك دون شك انها صحيحة مائة بالمائة ومصورة من داخل السجن ذاته ..

* فقال : يا استاذ ايمن انت رجل مثقف فهل يعقل ان يتم تعذيب داخل سجن ويسمح لك الذى يقوم بالتعذيب ان تلتقط له الصور كما تشاء ؟

فقلت له : بالطبع لا .. فمن قال لك انى اصور والتعذيب يتم فى نفس الوقت .. لو قلت لك هذا اكون كاذبا .. فالواقع اننا نجحنا فى ادخال الكاميرا عدة مرات داخل السجن وصورنا كل شئ ، المبانى ، وأبواب الزنازين ، واجساد المعتقلين وعليها آثار التعذيب .

* فقال وكيف كنتم تصورون التعذيب على أجسادهم ؟

- فقلت : لقد كنا نرسل الكاميرا لناس من رجالنا هناك داخل السجن وهناك رجالة كثيرة جدا ، وكانوا هم يتولون بأنفسهم عملية التصوير ، أى تصوير أنفسهم بأنفسهم ، فأحيانا كانوا يضعون الكاميرا فى الحمام ، واثناء خروجهم من الزنازين كانوا يصورون بعضهم البعض بعد خلع ملابسهم ، لاظهار آثار التعذيب على اجسادهم ، واحيانا كنا نحن نصورهم عندما يحضرون الينا فى «الوفد» بعد الافراج عنهم أو الى ، باعتبارى اكثر الصحفيين اهتماما بحقوق الانسان وقضية التعذيب تحديدا ، فنصور آثار التعذيب على اجسادهم وننشرها مع الصور التى التقطت من داخل السجن .

* فقال لى : وكيف لك ان تعرف ان هذه الصور صحيحة ، وان هذه الآثار ، فعلا ، آثار تعذيب ؟

- فقلت له ان الحس الصحفى يجعلنى افرق بين أى صورة صحفية صحيحة وصورة «مضروبة» وهذا هو سر المهنة ، كما يمكنك انت ان تعرف

ان هذا المسافر يحمل ممنوعات أو فيديو أو لا يحمل .. واضفت له ان هناك صورا عديدة كانت تصلنا عن طريق بعض الناس ، ولكننا لم نكن ننشرها لشكنا فيها لسبب أو لآخر .. وهناك صور نعرف ونتأكد انها صحيحة ١٠٠٪ فمثلا ، عندما يأتى لى واحد اسمه «مهلهل» من الصعيد ويقول لى انه عذب ، وارى ان رأسه بها فتحة واصابات بالغة وهذا الشخص يقول انه من الصعيد ، ويأتى واحد آخر اسمه محمود وفى رأسه نفس الاصابة وبنفس الطريقة ، وهو من القاهرة ، وثالث .. ورابع .. اعتقد ان هذا كله يؤكد حقيقة واحدة .. ان هناك تعذيبا وقع بطريقة واحدة ، ويعطى مصداقية لروايات هؤلاء ، وننشر صور تعذيبهم سواء تم تصويرها فى السجن أم فى الشارع أم فى أى جهة .. واضفت له انى شخصيا مهتم بحادثة ابو باشا ، وبالثلاثة الابرياء الذين عذبوا ببشاعة حتي اعترفوا انهم القتلة ثم ظهرت براءتهم .. وان هناك متهمين آخرين وقد ارسلت لهؤلاء فى السجن تحديدا «كاميرا» وطلبت منهم ان يصوروا آثار التعذيب ، ويحكوا لى كل شئ ، ونشرت هذه الصور وقصصهم كاملة على ثلاث حلقات ، وهم فى نفس الوقت داخل السجن ، وقبل الافراج عنهم ، بعد نشر الموضوعات بساعات ، وكانت هذه فرصة لى ونجاحا صحفيا حسدت عليه كثيرا .. واذكر وقتها ، ان وزير الداخلية اقال مدير مصلحة السجون من منصبه ، عقابا له على تسرب الكاميرا الى داخل المعتقل .

تسلمت جواز سفرى من لاظوغلى

.. لقد انتقل الحوار بيننا عن أمور مختلفة منها ، موطنى «المنصورة» واقارب لهذا الشخص هناك ، واسماء اعرفها ، وادعى هو ان له صلة قرابة بهم ، وكذلك اسماء ذكرها لى مدعيا انهم من قيادات الوفد

بالشرقية والقليوبية وهم من اقاربه ..

.. واستمر هذا الحديث لمدة طويلة ، ونحن فى انتظار حضور ضابط أمن الدولة بالاذن الخاص بالتفتيش .

.. وبالفعل حضر بعد ان كانت هناك حوالى أربع ساعات قد مرت ، استغرقها هذا الحوار ، الذى انتهى بانه طلب منى كارتا شخصيا بأرقام تليفوناتى للاتصال بى اذا ما وجد هناك اخبارا تصلح للنشر فى باب «العصفورة» وبعدها حضر ضابط وطلب من هذا الشخص ان يغادر الحجرة ، وتركنى لمدة ثلاث دقائق مع زميله الذى كان صامتا معظم الوقت ، ثم عاد ، وعلى الفور قال لى : خلاص يا عم ايمن الورقة جت من لاظوغلى .. فطلبت منه ان اطلع عليها .. فقال لى : بشرط ان يكون هذا وديا بينى وبينك .. وبالفعل اطلعت عليها ، وكانت عبارة عن نصف ورقة مكتوب عليها - على ما أذكر " السيد مأمور جمارك مطار القاهرة التنبيه بتفتيش الراكب ايمن عبدالعزيز نور وضبط كل ما بحوزته من ممنوعات واوراق - تتصل بأمن الدولة ..الخ" ولم يكن بالورقة توقيع ، لكن كان عليها ختم أمن الدولة .. وبعدها دخلنا فى مرحلة التفتيش ، التى استمرت اكثر من ساعة ثم طلبت جواز سفرى .. فقالوا لى انه مع ضابط أمن الدولة ، فصعدت الى الدور الثانى بحثا عنه فلم أجد سوى شخص واحد اعتقد انه مخبر .. وقال لى البيه فى الراحة ولا احد هناك .. فغضبت بشدة وخرجت عن وعيى .. فقال لى المخبر : يمكن ان تذهب الى أمن الدولة فى لاظوغلى لتحصل على الجواز فورا .. وكانت الساعة حوالى الواحدة و ٤٥ دقيقة بعد منتصف الليل .. ورغم هذا دفعت حقيبتى امامى فى ثورة ، واخذت سيارة ليموزين واتجهت الى أمن

الدولة وكلى غضب وثورة على هذا التعسف ولم يقابلنى هناك سوى ضابط قال لى : اعطنى فرصة يومين أو ثلاثة ، واحضر لكى تستلم منى الجواز شخصيا ..

وبالفعل ، التقيت بعدها بثلاثة ايام بالاستاذ منتصر الزيات المحامى - بالصدفة - اثناء وجوده هناك ، وكان يسأل عن مكان احد المعتقلين من الجماعات الاسلامية ، وطلبت منه ان يساعدنى فى هذا الموضوع ، الا ان افراد قسم الاستقبال فى مباحث امن الدولة رفضوا صعود الاستاذ منتصر الزيات معى ، رغم انى اخبرتهم بانه محام ، فقالوا لى : انت لست فى النيابة ، والبيه الضابط سمح لك وحدك بالصعود .. وبالفعل صعدت واستلمت الجواز فورا .

وانتهت القصة عند هذا الحد حتى خرج الوزير بالنسخة المزيفة من التسجيل والتى تعرضت إلى كم هائل من محاولات التقطيع واللصق حتى أن كادر الصورة كان ينقطع عشرات المرات فى الجملة الواحدة مما يكشف فجاجة التزوير وجهل الذين قاموا به .

الحصانة لم تسقط !!

ورغم ان الوزير أشار فى جلسة مجلس الشعب في أول عام ١٩٨٩ أن هناك قضية حول هذا الشريط وأكد أن النيابة سوف تبادر بالتحقيق خلال أيام .. إلا أن الذى حدث أننى تقدمت بعشرات الطلبات للنائب العام ولنيابة أمن الدولة للتحقيق في الواقعة ولم يستجب لطلبي إلا فى بداية ديسمبر ١٩٨٩ أى بعد حوالى عشرة شهور . وفى النيابة تبينت حقائق خطيرة أولها : أن مذكرة التحريات التى تقدم بها ضابط يدعى حازم حمادى والتى طلب فيها الاذن بالتسجيل كانت فى تاريخ لاحق على تاريخ أحتجازى بالمطار . ثم ان المذكرة أدعت أنى قمت بإعداد منشورات اثارية وعقدت اجتماعات تنظيمية لجماعة الجهاد !! وغيرها ..

من الاتهامات التى توجه بشكل تلقائى مثل قلب نظام الحكم والحث على كراهيته الخ !!!

كما أن الشاهد الوحيد في القضية والذى قدمته مباحث أمن الدولة هو نفس الضابط الذى قدم مذكرة التحريات الساذجة !!

ولهذا كان قرار النيابة قاطعا وعظيما حيث أمرت بصرفى فورا من سراى النيابة دون أدنى شرط أو قيد !!

وإذا كان هذاهو ما وصلت إليه القضية التى أعلن عنها زكى بدر فى مجلس الشعب ، فهناك جولة أخرى تتصل بنفس الموضوع وهى مجموعة القضايا التى رفعتها منذ تاريخ الواقعة ضد زكى بدر ومازالت متجمدة بسبب حصانته التى نرجو أن تسقط قريبا .

وإذا كانت هذه التفاصيل متصلة بجانب واحد من الحادثة وهو ما يتصل بشخصى .. فهناك جوانب أخرى أكثر أهمية ، تكشف لنا أبعاداً جديدة وخطيرة ، وتسجل للتاريخ تفاصيل ذلك اليوم ، وتفسر لنا وتجيب عن الاستفهام الخاص باختيار الوزير لهذه الجلسة تحديدا لتفجير الموقف هروبا من مواجهة جرائمه التى فجرتها المعارضة الشريفة فى جلسة الاستجواب السابقة على الجلسة المشهورة .

وعقب إذاعة هذا الشريط حدثت ضجة وطالبت المعارضة بإبراز إذن النيابة بالتسجيل ، واتهمت الوزير بالتجسس علي عضو بالمجلس واهدار حصانته البرلمانية .

وبعد هذه الضجة استمر الوزير فى مخططه وعرض شريط فيديو آخر منسوبا الي «شخصى» وادعى الوزير ان الشريط عبارة عن مقابلة تمت فى أحد الأماكن العامة وزعم ان أجهزة الأمن توقعت ما سيدور فيها من حوار فحصلت على إذن من النيابة بتسجيلها .

وبعد أن بدأ الوزير عرض الشريط بدقائق خرجت أصوات من القاعة تقول : الصوت غير واضح وأصوات من المعارضة تقول : إحنا مش فاهمين حاجة فقال زكى بدر : أقرأه أحسن ؟ ورد عليه رئيس المجلس : أيوه أحسن ياسيادة الوزير لأن الصوت غير واضح !! ثم بدأ الوزير فى تلاوة النص الذى لفقه وفقا للطريقة التى سبق وأن أشرنا اليها فى بداية هذا الموضوع .. ولم يكن هذا فقط هدف الوزير بل أشار الى أنه يحمل تسجيلات أخرى زعم أنها من داخل منازل رؤساء الأحزاب وقال بالنص : «خلينى أوريكم بيوتكم فيها إيه» ؟!!

وهنا ثار المجلس وشعرت المعارضة أن الرجل فاق كل الحدود ولابد من حسم الموقف . فقام النائب طلعت رسلان وصفع الوزير على وجهه صفعة مدوية .. كانت هى أبلغ رد على سفالاته وجرائمه . بل كانت هى البداية الحقيقية لنهاية هذا الطاغية .

كانت بداية النهاية الحقيقية لزكى بدر مساء يوم الاثنين العشرين من فبراير ١٩٨٩ .. نهاية درامية شق طريقها بلسانه لكن هذه النهاية ظلت حبيسة غرفة الانعاش حتى الحادى عشر من يناير ١٩٩٠ أى أحد عشر شهرا كاملا .

فماذا حدث فى هذه الجلسة ؟

تجيب على هذا السؤال مضبطة مجلس الشعب التى سجلت مادار فيها .

اجتمع المجلس الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين ظهرا ، برياسة السيد الدكتور رفعت المحجوب ، رئيس المجلس .

وحضر الاجتماع السادة الأعضاء ، ماعدا : الغائبين باجازة السيدين: علوى حافظ ، ياسين سراج الدين ولم يحضر السادة : عبدالعظيم

عبدالحميد عبدالله ، عثمان أحمد عثمان ، الدكتور محمد توفيق عويضة .

وحضر من الوزراء السادة : الدكتور كمال الجنزورى ، نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ، الدكتور يوسف أمين والى ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى ، الدكتورة آمال عبدالرحيم عثمان ، وزيرة التأمينات الاجتماعية المهندس حسب الله الكفراوى ، وزير الاسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة المهندس سليمان متولى سليمان ، وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى ، المهندس محمد ماهر عثمان أباظة ، وزير الكهرباء والطاقة ، الدكتور مهندس جمال الدين السيد ابراهيم ، وزير الدولة للانتاج الحربى ، محمد صفوت الشريف وزير الاعلام ، المهندس عصام راضى عبدالحميد راضى ، وزير الاشغال العامة والموارد المائية - المهندس محمد محمود عبدالوهاب ، وزير الصناعة - الكيميائى عبدالهادى محمد قنديل ، وزير البترول والثروة المعدنية ، زكى مصطفى بدر ، وزير الداخلية ، الدكتور عادل عبدالحميد عز ، وزير الدولة لشئون البحث العلمى ، الدكتور محمد راغب دويدار ، وزير الصحة ، الدكتور يسرى على مصطفى ، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الدكتور أحمد سلامة محمد ، وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى ، الدكتور أحمد فتحى سرور ، وزير التعليم ، الدكتور محمد على محجوب ، وزير الأوقاف ، عاصم عبدالحق صالح ، وزير القوى العاملة والتدريب ، المستشار فاروق محمود سيف النصر ، وزير العدل ، الدكتور موريس

اسكندر اسكندر وزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج، فاروق عبدالعزيز حسنى ، وزير الثقافة .

وحضر السيد سامى مهران ، الأمين العام .

رئيس المجلس :

باسم الله ، وباسم الشعب ، افتتح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثين

(٢٠ فبراير سنة ١٩٨٩(

استمرار نظر موضوع طلبات الاحاطة والاسئلة والاستجوابات بشأن ما أثير عن تجاوزات فى تطبيق قانون الطوارئ .

رئيس المجلس :

على مدى ساعتين وثلث الساعة ، عرض المستجوبون أمس ، استجواباتهم للسيد وزير الداخلية ، قالوا كل ما يريدون ، قالت المعارضة كل شئ تريد أن تقوله ، حتى ما لايطيقه اللسان وما يشق على الأذن ، قيل فى هذه القاعة .

وكان السيد الوزير يستمع في هدوء ويسجل ملاحظاته ، وكانت الأغلبية تنصت فى هدوء بالغ ، وكان ذلك انتصارا للديمقراطية ، بصرف النظر عما قيل وكيف قيل .

واليوم يأتى دور السيد وزير الداخلية ليعقب على مقدمى الاستجوابات ، فليتفضل سيادته .

* تعقيب للسيد وزير الداخلية على السادة الأعضاء مقدمى الاستجوابات وطلبات الاحاطة والأسئلة :

السيد وزير الداخلية :

بسم الله الرحمن الرحيم

« وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا إنما نحن مصلحون . ألا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون » .

صدق الله العظيم

السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب ، السيدات والسادة أعضاء المجلس .

ليس أبعث على الرضا ، وادعى الى الاعتزاز من الوقوف أمام هذا المجلس الموقر ، أستمع له ، واتحدث اليه ، أستطلع قراره الصائب وأستصدر حكمه العادل ، تأييدا لسياسة وزارة الدخلية أو تعديلا لها نحن لا نعمل فى الخفاء ولا نتحرك فى الظلام ، لا نقول شيئا لا نفعله ، ولا نفعل شيئا لا نقوله ، سياساتنا وإجراءاتنا لا غاية لها إلا مصلحة الوطن والمواطن .

ومن هنا ، فنحن نرحب بكل التساؤلات والاستجوابات التى تقدم لنا أنسب الفرص ، كى ننتزع الصدق من ظلال الشكوك والشبهات ، ونستخلص الحقيقة من غبار الأكاذيب والأباطيل .

لقد اختصنى أعضاء هذا المجلس الموقر فى جلسة واحدة ، بأربعة إستجوابات وثلاثة عشر سؤالا وطلب إحاطة ، فأعطونى شرفا تمنيته واستعجلته ، وما شعرت لحظة واحدة أنه عبء أضيق به ، أو موقف اتحرج منه ، وليس بوسعى إلا أن اشكر هؤلاء الذين أحسنوا الى ، وقد أرادوا الاساءة ، ولكننى أحمد الله وأشكره ، لأنه ينفعنى بالمؤيدين وبالمهاجمين ، ويرفعنى بالمحسنين وبالمسيئين .

لقد شاءت الظروف واستلزمت الاجراءات ، أن تتأخر مناقشة هذه الاستجوابات فترة من الوقت ، وفى كل مرة كانت الأسباب واضحة وواجبة ، ولكن البعض سرعان ما أذاع وأشاع أن وزارة الداخلية تتعمد الارجاء والتعطيل لأنها تفتقد الأسباب والأسانيد .

وفى أواخر العام الماضى ، عندما كنت فى زيارة رسمية للمملكة المتحدة ، تقدم السيد العضو على ابراهيم سلامة باستجوابه ، حول أحداث قرية الكوم الأحمر ، وهو يعلم أننى على مسافة خمسة آلاف ميل من حيث يقف ويتكلم ، وهكذا ارتفع صوته فى شجاعة نادرة ، يتساءل : أين وزير الداخلية ؟ ولماذا يتهرب من المناقشة ؟ وأضاف قائلا : أسد على وفى الحروب نعامة .

لست بحاجة الى تعقيب على ما قاله السيد العضو ، فليس هناك عالم أو جاهل ، وليس هناك عاقل أو غافل ، إلا ويعلم من هو الأسد ومن هى النعامة .

لقد أردت بهذه الوقفة القصيرة ، أن أقول لهؤلاء الذين صورت لهم خيالاتهم أننى أتجنب المواجهة خوفا ، وأتهرب من المعركة فزعا ، أقول لهم ان سيوفهم من ورق ، ومعاركهم من وهم ، وتصوراتهم أضغاث أحلام ، فلست ممن يخافون ، وليس هؤلاء ممن يخيفون .

الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، السيدات والسادة الأعضاء :

ان الاستجوابات الأربعة وطلبات الاحاطة والأسئلة الثلاثة عشر ، تتناول عديدا من الوقائع والأحداث ، سوف نعرض لها بالتفصيل ، ولكننا نبدأ بمناقشة الاتجاه العام الذى يسودها ويجمع بينها ، وهو

الادعاء بأن أجهزة وزارة الداخلية تسئ استخدام السلطات المخولة لها ، وتتجاوز فى إجراءاتها ، لأنها تأخذ بسياسة متسلطة ومتعسفة فى تعاملها مع الأحداث والأشخاص .

وإذا كانت السياسات بوجه عام توصف بالتشدد أو التساهل أو الاعتدال ، فإن هذه الأوصاف تصبح بلا معنى إذا انعزلت السياسة عن الظروف التى وضعت من أجلها ، وعن الأحداث التى تواجهها ، وبمعنى آخر ، فالسياسة التى توصف بالتشدد قد تكون معتدلة أو متساهلة إذا ما واجهت ظروفا تستلزم أقصى الحزم والحسم .

ومن هنا ، فإن علينا فى كل موقف قبل أن نناقش ما الذى فعلته الشرطة ، أن نسأل أولا ، ما الذى واجهته الشرطة ، لنتحقق من ذلك التناسب الضرورى بين الأفعال وردود الأفعال ؟

إن رجل الشرطة محاسب ومعاقب على كل كلمة نابية يوجهها الى مواطن شريف ، ولكنه فى نفس الوقت ، محاسب و معاقب على سلاح لا يطلقه على صدر شقى يستحق القتل ، بحق المجتمع وبنص القانون .

إن الشدة فى مواقف اللين ظلم للمواطن ، لا نرضاه ولا نقبله ، كما أن التساهل فى مواقف الشدة ، اغتيال لحق المجتمع لا نسمح به أو نتسامح فيه . ومن هنا ، فإن علينا قبل أن نناقش موضوعات الاستجوابات وطلبات الإحاطة والأسئلة ، أن نسأل أولا ما الذى حدث فى قرية الكوم الأحمر مركز أوسيم ؟ وما الذى حدث فى قرية أبو عمر فى كفر الشيخ ؟ وما الذى حدث فى محافظة قنا ؟ وما الذى حدث فى المنيا ومنطقة عين شمس ؟ وما الذى حدث ويحدث من جماعات التطرف والإرهاب فى عديد من المواقع على أرض مصر ؟

تلك هى الأسئلة التى أجبنا عنها بالأمانة والصدق ، وأغنتنا الإجابة عن كل سؤال وجواب .

لقد بدأت أحداث قرية الكوم الأحمر مساء ٣٠ ابريل من العام الماضى عندما وقعت مشادة عابرة بين ركاب سيارة ملاكي ، وقائد سيارة أجرة أسرع بعد هذه المشادة الى مدخل قريته ، وأوقف سيارته بعرض الطريق وقام باستدعاء بعض السائقين وأهالى القرية الذين استوقفوا السيارة الملاكى واعتدوا على ركابها بالضرب ، وألقوا أحدهم وهو المواطن عاطف محمد حسن ، فى ترعة الزمر المجاورة للطريق ، واستمروا يقذفونه بالحجارة كلما حاول الصعود من الترعة حتى يغرق ، وأتوقف عن الاستطراد فى الأحداث ، لأؤكد هنا أن ركاب السيارتين الملاكى والأجرة لم يكن بينهم أحد من رجال الشرطة ، وليس كما ذكر السيد العضو على سلامة فى استجوابه .

وأضيف أن الشرطة لم تكن على أى نحو طرفا فى المشاجرة حتى ذلك الوقت .

بدأ تدخل الشرطة فى الأحداث عندما أبلغ أحد الاهالى النقيب ناصر ابراهيم الموجود بسيارة الشرطة وحاول فض المتشاجرين فلم يتمكن ، فأخرج سلاحه الأميرى وأطلق عيارا ناريا فى الهواء ، لتفريق المتجمهرين فتجمع حوله بعض الأهالى وبدأوا فى التعدى عليه بالضرب بالعصى وطعنه بالمدى «قرن الغزال » مما تسبب فى إحداث إصابات عديدة به ، ثم قاموا بالاستيلاء على سلاحه الأميرى ، فأسرع الى مكان الحادث ، النقيب أحمد عواد الحبشى ضابط مباحث مركز أوسيم ، محاولا تخليص زميله من أيدى الأهالى ، إلا أنه لم يسلم هو الآخر من التعدى حيث

أصيب بطعنة من مطواة فى ظهره وجهها له أحد المتجمهرين ، واستمر تعدى الأهالى على الضابطين وركاب السيارة الملاكى ، ما "هو سيارة الأجرة من الكوم الأحمر" .

وفى تلك الأثناء ، تلقت ادارة شرطة النجدة بلاغا آخر من أحد الأهالى باحتدام المشاجرة ، فانتقل على الفور الملازم حسن الدماطى بسيارة الشرطة ، وبمجرد وصوله الى مكان الحادث اتجه نحوه جمع آخر من الأهالى وشرعوا فى التعدى عليه بالضرب ، وقاموا بالاستيلاء على سلاحه الأميرى وتحطيم وإتلاف سيارة النجدة .. الله .. الله ... الله .. (ضحك) .

وأخيرا ، وصلت أعداد من قوات الشرطة ، تمكنت من السيطرة على الموقف ونقل المصابين الى مستشفى الشرطة ، وهما اثنان من المواطنين وثلاثة من ضباط الشرطة ، كان أحدهم فى حالة سيئة استدعت دخوله غرفة الإنعاش بمستشفى القوات المسلحة بالمعادى .

الله .. دى شغلانه .. قوات مسلحة .. ومعادى ، وثلاثة ضباط دى بقيت فوضى ..

تلك هى حقيقة أحداث الكوم الأحمر من خلال البلاغات الرسمية التى تلقتها وزارة الداخلية ، وأيضا من واقع التحقيقات التى أجرتها النيابة .

واسمحوا لى أن أناشد كل عضو فى هذا المجلس الموقر أن يضع نفسه مسئولا عن الأمن والنظام فى هذا الوطن ، وليقل ما هو الإجراء الواجب حيال هذه الواقعة .

هل كان المطلوب من الشرطة أن تتجاهل هذا التحدى الخطير للأمن والنظام ، وأن تتخاذل عن اتخاذ الإجراءات القانونية إزاء كل من شارك

فى هذه الأحداث الجسيمة ؟! أبلغنى المسئولين .. المسئولون «فاعل» (ضحك) .

رئيس المجلس :

ماشى ، كويس ، إنك بعد فترة ستدرس لغة . (ضحك من السيد رئيس المجلس والسادة الاعضاء) .

السيد وزير الداخلية :

الذين انتقلوا الى مواقع الاحداث قالوا إن التقديرات المبدئية لأعداد المتجمهرين من أهالى القرية نحو ٧٠٠ مواطن ، وإن الإجراء الأمنى اللازم لضبطهم يستلزم اعداد قوات كبيرة واتخاذ إجراءات متشعبة ، كما يفرض مواجهات واسعة عاجلة قبل أن يتمكنوا من الهرب أو التخلص من الأدلة التى تدينهم .

وأجبت بغير تردد .. بغير تردد .. ليكن المشاركون فى التجمهر ٧٠٠ ، وليكونوا ٧٠٠٠ فكلما زاد عددهم كان ذلك أدعى للتصدى والمواجهة وليس مبررا للتخاذل والتراجع .

أى منطق يسمح للشرطة أن تتجاهل الجريمة كلما كبرت وعظمت ؟ بينما تتصدى لها كلما هانت وصغرت وهكذا أصدرت تعليماتى الفورية الفورية والمشددة الى أجهزة الأمن بضبط المشاركين فى أحداث قرية الكوم الأحمر بكل ما يستطيعون من القوة والحزم لا يحدهم إلا شئ واحد هو الالتزام بنصوص القانون وقواعد القانون ، نحن لا نخرج على القانون ، حاجة واحدة بس يا أولاد القانون .

(صوت من السيد العضو على سلامة : ايه يا أولاد ، هل نحن أولاد ؟) .

رئيس المجلس :

أولاده الذين هناك ، إنه يكلم أولاده الذين فى العمل ، نعم ، لا تؤاخذونى إنه يقصدهم بهذه المخاطبة .

(صوت من السيد العضو على سلامة : احنا صاحيين) .

رئيس المجلس :

لا تؤاخذنى ، ونحن كذلك صاحيين .

(ضحك) .

السيد وزير الداخلية :

خليك صاحى شوية معايا .. خليك صاحى شوية معايا .. خليك صاحى شوية .

(صوت من السيد العضو على سلامة : احنا صاحيين قوى ، صاحيين خالص) .

السيد وزير الداخلية :

لقد استصدرت أجهزة الأمن من النيابة المختصة أذونات تتيح لها تفتيش أعداد كبيرة من مساكن القرية - هو احنا ناكرين - لضبط المتهمين والدلائل التى تدينهم وأمكن ضبط بضع مئات من المشتبه فيهم، تمت تصفية مواقفهم وتقديم المتهمين من بينهم الى النيابة العامة التى أمرت بحبس ٣٢ متهما ظلوا محبوسين عدة أشهر الى أن قدموا للمحاكمة ، محبوسين لغاية ما تحاكموا .

كذلك أسفرت هذه الحملات التفتيشية ، إضافة الى ضبط المتهمين ، عن ضبط ٧ قضايا أسلحة نارية دون ترخيص ، ٥٥ محكوما عليهم فى أحكام قضائية مختلفة ، وضبط ٣٤ مخالفة مرورية بداخل القرية .

تلك هى الوقائع المجردة حول أحداث قرية الكوم الأحمر ، وأول ما نسجله بشأنها أن إجراءات الشرطة لمواجهتها على اتساعها وتعددها تمت فى إطار الصلاحيات القانونية لجهاز الامن ، ولم توجه النيابة التى تولت التحقيق أية اتهامات للشرطة بالتعسف فى استخدام السلطة أو الخروج على نصوص القانون بالرغم من سؤال أعداد هائلة من المتهمين والشهود فى هذه الأحداث . أنا الذى من حقى أن أعقب الآن ، بالأمس كان فيه نظر .. نظر إيه .. هو أنت نيابة .. ؟! (صوت من السيد العضو على سلامة ، وافقا : آيوه نظر .. هو انت حتعلمنى .. ايوه نظر .. امال ايه .. اننى فى الحكومة من زمان وخرجت منها وكيل وزارة .. مش انت اللى لسة جاى وزير) .

السيد وزير الداخلية :

معلهش سيبنى أعلق .. وابقى علق زى ما أنت عايز ..

رئيس المجلس :

أرجو أن تتفضل يا أستاذ على بالجلوس ، مفيش حاجة . (صوت من السيد العضو أحمد فؤاد واقفا : امبارح استمعنا كلنا لكل شئ ولا داعى للمقاطعة اليوم) .

رئيس المجلس :

تفضل يا أستاذ أحمد بالجلوس ، لم يسمح لك بالكلام .

السيد وزير الداخلية :

إننى لم أعقب بكلمة عما قيل بالأمس ، ومن حقى ، ووقتى الآن ، أن أعقب . ثم تعقبون بإذن رئيس المجلس ، حسب القواعد والأصول ، عقبوا زى ما أنتم عايزين ، إنما الفوضى لا .

وإنه لمن دواعى الأسف .. لمن دواعى الأسف .. أنه عقب وقوع هذه الأحداث ، عقب وقوع هذه الأحداث ، وفى مسجد «على ندا» ببلدة الكوم الأحمر تحدث السيد العضو عصام العريان الى أهالى القرية ، السيد العضو عصام العريان فى مسجد «على ندا» ببلدة الكوم الأحمر قال لهم إيه "الأهالى القرية .. هاجم سلبيتهم ، هاجم سلبيتهم .. هى صح .. سلبيتهم .. وانتقد موقفهم لعدم تصديهم لقوات الشرطة ومقاومتها ، محرضا بذلك على ارتكاب جناية مقاومة السلطات ، التى تصل عقوبتها الى الأشغال الشاقة المؤقتة . السيد العضو عصام العريان راح اجتمع فى مسجد «على ندا» - وقائع وبالاسم ، وجاء رد الفعل على غير ما تمنى السيد العضو ، فلم تكد تمضى بضعة أسابيع حتى توجهت أعداد من أهالى المنطقة وأقارب المتهمين ومحاميهم ورؤساء العائلات وبعض أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، وتوجهوا مش لمسجد « على ندا» خلو بالكم ، توجهوا الى مبنى وزارة الداخلية ، حيث سجلوا أسفهم لما وقع من أحداث ، واستنكروا خروج بعض العناصر على الأمن والنظام ، وأكدوا حرصهم واعتزازهم بالعلاقات الطيبة التى تربطهم بأجهزة الشرطة ، وتحرر بذلك كله .. تحرر بذلك كله .. كله .. كله .. كله ..

(ضحك) .

خطاب الى هيئة المحكمة ، استند إليه المحامون فى المطالبة ببراءة المتهمين ، فإذا انتقلنا بعد ذلك ، خلاص .. هما أخذوا براءة .. إحنا أرسلنا ، والذى حصل أننا قلنا ان هؤلاء الناس حضروا واستنكروا .. وعملوا .. واحنا صفحنا ، وإن كان ليس من حقنا ، تحكم بالبراءة ، ونحن لا نعترض على حكم القضاء الشريف النزيه ، العادل ، ان كان براءة

أو حكما بعقوبة .

وإذا انتقلنا بعد ذلك الى ما حدث فى قرية أبو عمر مركز كفر الشيخ وجدناه موقفا لا يختلف كثيرا عما حدث فى قرية الكوم الأحمر .

فقد بدأت الأحداث عندما وردت لمديرية أمن كفر الشيخ قرارات إدارية صادرة من إدارة حماية الأراضى بوزارة الزراعة ، وإننى استأذن ياسيادة الرئيس أن آخذ وقتى إذا تكرمت .

نداءات من بعض أعضاء المعارضة)

رئيس المجلس :

تفضل ياسيادة الوزير .

السيد وزير الداخلية :

لأن فيه نداءات تقول لى اختصر ، وخلص ، وأنا ادافع عن نفسى ، فانا متهم باستجوابات .

رئيس المجلس :

مفهوم .

السيد وزير الداخلية :

بدأت الأحداث عندما وردت لمديرية أمن كفر الشيخ قرارات إدارية صادرة من ادارة حماية الأراضى بوزارة الزراعة بإزالة ٣٥٠ مخالفة قمائن طوب تستخدم فيها الأتربة الزراعية ، فقامت أجهزة الشرطة بإعلان المخالفين ، ومفيش أحلى من كده شرطة ، يا مخالف عليك أن تزيل القمينة - لتنفيذ هذه القرارات - بالطرق الودية وأعطتهم مهلة مناسبة ، ولكنهم رفضوا الإزالة وواصلوا تجريف الأرض الزراعية ، وهكذا اضطرت مديرية الأمن الى تنظيم مجموعات عمل لحماية المهندسين الزراعيين

المكلفين بالإزالة ، وأمكن بالفعل إزالة معظم المخالفات بدائرة سيدى سالم وكفر الشيخ ، بينما تحدد يوم ١٩٨٨/١٠/٥ لإزالة باقى المخالفات وعددها ٦ قمائن طوب مشتعلة بقرية أبو عمر .. تنفع أبو وابى .. ماشى .. علم .. أبو عمر .. اسم علم ..

(ضحك) .

وعندما توجهت القوات بصحبة مهندسى الزراعة المكلفين بالإزالة وقبل وصولها الى القرية بحوالى مائة متر اعترض سيرها عدد كبير من الأهالى أخذوا يقذفون بالحجارة ويطلقون الأعيرة النارية مما اضطر القوات الى التعامل معهم بقنابل الغاز والخرطوش فى الهواء .

ترتب على هذا الاشتباك إصابة أربعة جنود وكسر زجاج إحدى سيارات الشرطة و «اللودر» الخاص بالطرق والكبارى ، كما تم الإبلاغ عن وفاة مواطنة وإصابة اثنين من الأهالى ومازالت النيابة العامة تواصل التحقيق حول أسباب الوفاة وظروف الإصابة واضطرت قوات الشرطة المحدودة - كانت قوات بسيطة- هو إحنا رايحين نحارب ، إحنا بنحب شعب مصر ، وبنحترم شعب مصر ، وبندافع عن شعب مصر وبنحمى شعب مصر ، اللى حرضوكم عليه إمبارح وقالوا الحزب الوطنى الأهالى لم تعد تحبه ، لا ، ده الحزب الوطنى فى السما .

(تصفيق حاد)

كانت قوات شرطة بسيطة ، هى رايحة تزيل قمينة طوب ، ماذا ستأخذ ؟ «جرينوف» هل هى ستحارب ليبيا واللاستحارب بتاع ! قوات محدودة ، اضطرت الى العودة الى مواقعها - وده عيب كبير قوى - دون أن تتمكن من تنفيذ مهمتها ، هل كان المطلوب من أجهزة الأمن أن

تقنع من الغنيمة بالإياب وأن تستسلم لهذا التحدى الخطير ؟! مكتفية بالبكاء والدعاء على هؤلاء المعتدين الذين أوقفوا تنفيذ القانون ، واعتدوا على القائمين بالتنفيذ ! نعيط ، نبكى ، شرطتكم تبكى ! لن تبكى أبدا .. لن تبكى أبدا ، وستظل قوية لحماية نظام مصر وأمن مصر. كانت المعلومات المؤكدة أن القرية لا تضم فقط الستة القمائن الطوب التى صدرت ا لقرارات بإزالتها ، وإنما تضم أيضا ٣٥ قمينة أخرى لإنتاج ٧ ملايين طوبة ، ومن هنا كان تصميم أعداد كبيرة من الأهالى على تحدى القانون والتصدى لكل محاولات الإزالة . وهكذا أصدرت تعليماتى الفورية - خلاص ما فيهاش مجاملة ولا رجعة ولن تكون - بأعداد القوات اللازمة لتمكين مديرية الزراعة من تنفيذ القرارات الإدارية بإزالة كافة قمائن الطوب وتقوم فى نفس الوقت بضبط المتهمين الذين اعتدوا على القوات السابقة وعددهم ٢١ متهما متى ؟ بعد أن أمرت النيابة بضبطهم بتهمة التجمهر ، والإتلاف ومقاومة السلطات ، قانون فى البلد ... سيادة القانون ، لقد تمكنت القوات من تنفيذ هذه المهام فى اليومين التاليين ٦ و ٧ أكتوبر ، وتم سحبها يوم ٨ اكتوبر بعد انتهاء مهمتها . لقد قامت النيابة بالإفراج عن المتهمين فى هذه الوقائع لما رأت من عدم كفاية الأدلة . قرارها محترم ونافذ ، وعلى عيننا ورأسنا ، لها أن تصدر ما تشاء ، ولا اعتراض لنا ، ولكن مناخ التوتر الذى يسود القرية كان يهدد باشتعال الأحداث مرة أخرى وانفجار الصدام من جديد إذا ما عاد هؤلاء المفرج عنهم الى قريتهم ، فرأت أجهزة الأمن كإجراء وقائى التحفظ على عناصر التحريض والإثارة لفترة من الوقت حتى تهدأ النفوس وطلبت اعتقال ...

(ضحك من السيد العضو كمال الطويل) .

أيها الضاحك ..

(صوت من السيد العضو كمال الطويل : أنا)

السيد وزير الداخلية :

طلبت اعتقال هؤلاء المتهمين بقانون الطوارئ **الذى يزلزل من** أعرف فأصدرت قرارات باعتقالهم ، ثم تم الإفراج عنهم بعد أن استقرت الحالة الأمنية .

بقى أن أؤكد هنا أن أجهزة الأمن لم تكن طرفا أصيلا فى الصدام ، ولكنها كلفت بحماية وزارة الزراعة المسئولة عن الإزالة ، كما ان أجهزة الأمن - قبل اللجوء الى القوة - بذلت جهودا متواصلة لإقناع المخالفين بتنفيذ القانون ولكنهم لم يستجيبوا حتي جاء التدخل الأمنى كإجراء أخير لم يكن هناك بديل عنه .. وعلشان حضراتكم تبقوا فى الصورة فإن تعليمات وزارة الداخلية فى أى قرار إزالة وفى أى حكم ، يخطر المحافظ وأمين الحزب ، والجهات التنفيذية ، والمواطنون ، علشان ننفذ بالحسنى يا ولدى فيه قرار أو فيه حكم بكذا نرجوك أن تنفذ ، وإذا ما فشلت هذه الأجهزة ، وكبار القوم فى القرية أو فى المنطقة ، يقولون ياشرطة نحن أسفون ، هنا فقط نتدخل ، فيه إيه بعد كده، فيه إيه بعد كده .

إن تجريف الأرض الزراعية وتبويرها ليس مجرد مخالفة قانونية ، ولكنها جريمة قومية طالما ارتفعت الأصوات داخل هذا المجلس الموقر وخارجه تطالب الشرطة بإجراءات حاسمة توقف استمرار هذه الجريمة الخطيرة التى تهدد مواردنا المحدودة من الرقعة الزراعية .

كذلك فإن مراقبة الأسواق ، ومواجهة ارتفاع الأسعار ، والقضاء على الاتجار في السوق السوداء ، كل ذلك يمثل قضية ملحة وعاجلة ، يطالب بها أعضاء هذا المجلس الموقر ، ومعهم الجماهير فى مختلف المواقع ، ولكن السيد العضو حسن الجمل يتقدم بطلب إحاطة خاليا من أية وقائع محددة أو تجاوزات موضحة مكتفيا بعبارات عامة عن حملات الشرطة على الأسواق والمتاجر فى بعض أقسام القاهرة وما تسفر عنه من القبض على مواطنين واحتجازهم دون أية أدلة للاتهام ، وهو أمر ينقصه الواقع لأن كافة الإجراءات القانونية يتم اتخاذها قبل المخالفين فى ذات يوم الضبط ، ويعرضون على النيابة المختصة خلال الفترتين الصباحية والمسائية .. النيابة عاملة فترة مسائية دلوقت علشان المواطن ما يبتش فى النيابة ، مسائية علشان ما يجيش قسم الشرطة أو واحد يقول ده أخدوه بالليل علشان يبات وخدوه يوم الخميس علشان يقعد الخميس والجمعة والسبت وبنات الأعياد ، لأ ، فيه مسائية وفيه صباحية حرصا على العدالة وعلى إتاحة الفرصة لإخلاء سبيلهم أولا بأول ، قانون ، سيادة قانون ، احترام آدمية المواطن المصرى .

ولست أفهم كيف نطالب الشرطة بأن تبذل جهدها لإنجاز هدف محدد ، ثم نحاسبها على الاستجابة ونلومها على ما بذلت من جهود . معادلة صعبة ، ما عرفش ماذا تفعل الشرطة أيها الأخوات والإخوة وهى معرضة للهجوم والتجريح ، عندما تتوقف وعندما تتحرك ، إن وقفت تتهاجم ، وإن تحركت تتهاجم ، عندما تسكن وعندما تنشط ، إنها موضع الادعاء والافتراء فى إيجابياتها وسلبياتها على السواء ، على أننى أعود فأقول إن الجانب الأخطر الذى يستلفت النظر فى أحداث قريتى الكوم الأحمر

وأبو عمر هو الاستهانة بالشرطة والتعدى عليها ومنعها من أداء واجبها وهى ظاهرة لا تحتمل السكوت عنها مهما تكن أعباؤها ونتائجها ، فكيف يشعر المواطن بالأمن وهو يرى الشرطة عاجزة عن تحقيق أمنه ! وأكثر من ذلك عاجزة عن تأمين نفسها وحماية أفرادها كيف ! سؤال أطرحه ، ما الذى يبقى من الدولة كدولة ؟ ومن المجتمع كمجتمع ؟ إذا فقدت الشرطة هيبتها وضاعت مهابتها وشاعت الاستهانة بها والاعتداء عليه ، ان لدينا فى مصر رجل شرطة واحد لما يزيد على ثلاثة آلاف فرد من السكان ، فكيف يستطيع وحده أن يفرض القانون أو يحقق النظام ما لم يكن مهابا بذاته، مطاعا بصفته ، إن رجل الشرطة هو النصف المكمل للقانون وبغيره تصبح نصوص القانون مجرد سطور على ورق .

ومن هناك فإن احترام رجل الشرطة والالتزام بما يصدره من تعليمات وأوامر هو معيار تقدم ومقياس حضارة ، كما أن الاستهانة به والاعتداء عليه دليل لا يخطئ على شيوع الفوضى والانهيار .

وفى زيارتي الأخيرة للمملكة المتحدة التى رميت أثناءها بالأسد والنعامة ، كانت الأصداء لا تزال تتردد عن شرطية انجليزية ، بنت شرطية انجليزية بنت - قتلت فى حادث السفارة الليبية الذى مضى عليه سنوات وكان كل من تقابلت معه يستعيد الحادث بمرارة هائلة وأسف عميق وكأن الرصاصات قد أطلقت عليه ، والدماء لا تزال تنزف منه ، إن رجل الشرطة ليس منزها عن الخطأ ، كما أنه ليس معفيا من العقاب ، ومعاقب على أخطائه بمعرفة قياداته الإدارية والسلطات القضائية دون أية جهة أو فرد آخر .

إن سياستى التى أعلنها بغير مواربة هى أننى لا أسمح بالتعدى على رجل الشرطة وهو يؤدى واجبه ، وفى المقابل من ذلك ، فإننى لا أتسامح مع رجل الشرطة عندما يقوده سوء القصد الى التعدى على مواطن أو المساس بكرامته ، إن مهابة رجل الشرطة ليست امتيازا شخصيا أيها السادة ، ولكن هيبة الشرطة هى بذاتها هيبة الدولة وسيادة القانون .

السيد الدكتور رئيس المجلس السيدات والسادة الأعضاء :

معذرة فقد استأذنت فى أن أدافع عن نفسى وعن الشرطة ، لعلي فيما سبق قد أجبت على الاستجواب المقدم من السيد العضو على سلامة ، وطلب الإحاطة المقدم من السيد العضو عصام العريان ، وسؤال السيد العضو مجدى حسين ، حول أحداث قرية الكوم الأحمر ، وكذلك عن طلب الإحاطة المقدم من السيد العضو محمد فؤاد عبدالمجيد عن أحداث قرية أبو عمر بكفر الشيخ .

فإذا انتقلنا الى بقية الاستجوابات والأسئلة وطلبات الاحاطة وجدناها جميعا تتناول ما أسموه إساءة استخدام قانون الطوارئ ، وارتكاب التجاوزات ضد المواطنين الأبرياء ، مستندين فى ذلك الى إجراءات الأمن بمناطق عين شمس والمنيا وقنا ، مستشهدين بأسماء محددة أوردها السيد العضو مجدى حسين ، مدللا بها على الحد من حرية الأفراد فى التنقل والامتناع عن تنفيذ أحكام القضاء وحرمان المعتقلين من حقوقهم المكفولة بمقتضى قانون الطوارئ .

(وهنا تناول السيد الوزير كوب الماء وشرب) .

(صوت من السيد العضو على سلامة : دا ريقه نشف) .

السيد وزير الداخلية :

أنا ريقى ما نشفش ، أنا بسلك .

رئيس المجلس :

فليواصل السيد الوزير حديثه .

السيد وزير الداخلية :

وإذا انتقلنا الى بقية الاستجوابات والأسئلة وطلبات الإحاطة وجدناها جميعا تتناول ما أسموه إساءة استخدام قانون الطوارئ وارتكاب التجاوزات ضد المواطنين الأبرياء ، مستندين فى ذلك الى اجراءات الأمن بمناطق عين شمس والمنيا وقنا ، مستشهدين بأسماء محددة أوردها السيد العضو مجدى حسين مدللا بها على الحد من حرية الأفراد فى التنقل والامتناع عن تنفيذ أحكام القضاء وحرمان المعتقلين من حقوقهم المكفولة بمقتضى قانون الطوارئ وعندما نراجع الأحداث التى يستندون إليها ، والأشخاص الذين يستشهدون بهم ، بل وعندما نستعيد مواقف السادة الأعضاء واتجاهاتهم نستطيع أن نقول مطمئنين أن القضية المطروحة يمكن إيجازها فى عبارة واحدة هى إجراءات وزارة الداخلية تجاه عناصر التطرف والإرهاب .

لقد حاول بعض السادة مقدمى الاستجوابات والأسئلة صياغتها فى عبارات عامة ، تحدثت عما أسموه تعطيل الدستور والاعتداء على الحقوق والحريات وما ادعوه من أن تطبيق وزير الداخلية لقانون الطوارئ موجه بالاساس الى المعارضة الشرعية ، ولكن هذا الادعاء ينهار امام واقع التطبيق الذى يتابعه أعضاء هذا المجلس الموقر ، كما تتابعه الجماهير العريضة فى مختلف المواقع . من حقنا أن نسأل السائلين ما الذى فعله قانون الطوارئ بالمعارضة الشرعية هل منع اجتماعاتها أو

فض هذه الاجتماعات برغم كل ما يتردد فيها من اثارات وافتراءات !

(صوت من السيد العضو على سلامة : ياسلام .. هو انت قدرت تمنعها ومامنعتهاش) .

رئيس المجلس :

يا أستاذ على .. يا أستاذ على .

السيد وزير الداخلية :

الكلام ده يخلينى أرد أنا أقدر امنع ..

(صوت من السيد العضو على سلامة : ما تقدرش) .

رئيس المجلس

أستاذ على ... أرجوك بلاش كده .

السيد وزير الداخلية :

أقدر أمنع .

(صوت من السيد العضو على سلامة : لأ . ما تقدرش) .

رئيس المجلس :

أولا بلاش ما تقدرش وتقدر .. دعوا الوزير يتحدث .

السيد وزير الداخلية :

أنا اتكلم فلا يقاطعنى السّيد العضو .

رئيس المجلس :

أمس تحدثت المعارضة ساعتين وثلث الساعة ولم يعارضها أحد بكلمة ، والسيد الوزير كان جالسا يستمع الى اتهامه على مدى ساعتين وثلث الساعة ولم يرد بكلمة واحدة . أوجو ضبط الأعصاب يا أستاذ

على ، ولقد قلت إن هذا انتصار للديمقراطية بالأمس ، فاجعلوا الديمقراطية تنتصر بكم هذه الجلسة ، بالأمس انتصرت الديمقراطية بالأغلبية ، بأنها لم تتفوه بأى كلمة ، فأرجو أن تنتصر اليوم بالمعارضة ، بضبط الأعصاب .

(صوت من السيد العضو محمد المأمون حسن الهضيبى : لائحة).

رئيس المجلس : تفضل بالجلوس يا أستاذ مأمون .

السيد وزير الداخلية :

يا سيادة الريس ، معى كل المستندات الرسمية عن كل كلمة أقولها فى مجلسكم الموقر .

لدينا مئات الأمثلة ، لاجتماعات حزبية فى مختلف المواقع ، كانت تدور كلها حول الهجوم على السلطة السياسية ونظامنا الوطنى ، وكان دور الشرطة فيها هو تأمينها وحمايتها من الجماهير الثائرة من أساليبها وتصرفاتها .

ما الذى فعله قانون الطوارئ بالمعارضة الشرعية هل صادر صحيفة واحدة ؟ هل صادر صحيفة واحدة من صحفها ؟ برغم ما تمتلئ به فى كثير من الأحيان من تجاوزات وأكاذيب حتى اليوم ؟

هلى اعتقل صحفى واحد نتيجة لرأيه فى قضية ؟ قلتم عن صحفى إمبارح ، وسوف أقول لكم ، إنما أنا أتكلم عن صحفى فى قضية أو فى صحافة ، حرية رأى ، أو لهجومه على مسئول ان كل من يتابع تجربتنا الديمقراطية داخل مصر وخارجها يعرف تماما أنه اتهام ظالم لا أساس له ولا دليل عليه . لماذا إذن لا نسمى الأشياء بأسمائها ونقصد مباشرة الى

أهدافها . ونقول ان هذه الاستجوابات وبعض الأسئلة وطلبات الإحاطة تعلن التأييد والمعاونة وتقصد الدفاع والمساندة لعناصر التطرف والإرهاب وبينهم من ينتسب الى الأحزاب الشرعية وينتمى اليها ويحتمى بها . واذا وافق السيد رئيس المجلس فى أى وقت أن أقول أسماء ومستندات فأنا جاهز .

(اصوات من المعارضة : قل .. قل) .

السيد وزير الداخلية :

أقول بوضوح قاطع .. أقول بوضوح قاطع ... قاطع ... وضوح قاطع ... فما تعودت العبارات الغامضة والكلمات المبهمة ، أقول إن كل من يمارس العنف والإرهاب من المعارضة الشرعية وغير الشرعية سوف ينطبق عليه القانون بأقصى ما تسمح به اجراءاته .

رئيس المجلس :

ومن أى أحد وليس ضرورى من المعارضة .

السيد وزير الداخلية :

كله . كله .

رئيس المجلس :

يعنى مش مخصوص .

السيد وزير الداخلية :

إننى أسال المعارضة ، وأكرر قبل أن أدخل الى التفاصيل ، إننا لن نسمح لعناصر العنف والإرهاب أن تستغل الديمقراطية وأن تتخفى وراء الأحزاب الشرعية والنقابات المهنية لإثارة الفتنة ونشر الفوضى وتهديد سلامنا الاجتماعى . فليقتنع من يريد أن يقتنع ، وليغضب من يشاء

كما يشاء ، ولكن الديمقراطية لن تكون الفوضي ، أبدا ، ولن تكون الخروج على القانون ، أبدا ، ولن يحتمى بها من يريد أن يتحدى الشرعية والنظام ، ابدا .

ما الذى حدث فى عين شمس ؟ هل صحيح أن أسباب هذه الاحداث الجسيمة ترجع كما ذكر السيد العضو مجدى حسين أمس الى الاعتداء بالضرب على مخبر شرطة ؟ أحداث عين شمس ترجع الى الاعتداء بالضرب على مخبر شرطة إيه ده ؟

(صوت من السيد العضو عادل والى واقفا : أعلن انسحابى من الجلسة احتجاجا على هذا الكلام) .

رئيس المجلس :

اقعد يا عادل .

(صوت من السيد العضو عادل والى : هناك خطأ فى حق نواب الشعب) .

رئيس المجلس :

اقعد يا عادل ، فلم يخطئ أحد فى حق أحد ، يا عادل سيبك بأه اقعد يا عادل ، هناك كلام صعب قيل بالأمس ولم يتكلم أحد ، لا . لا ، اقعد يا عادل أنا تحت يدى كلام الأمس ، اقعد يا عادل كويس ، خلاص اقعد .

(وهنا جلس السيد العضو عادل والى فى مقعده ، واستمر فى حضور الجلسة) .

السيد وزير الداخلية :

إن هذا الكلام أيها الأخوة يحمل استخفافا بمن يسمع ، الذى حدث

فى عين شمس أن بعض عناصر التطرف من تنظيم الجهاد حاولت طوال النصف الثانى من العام الماضى أن تنتقل بممارساتها الفردية العشوائية الى عمل مخطط ومنظم يفرض وجودها كدولة داخل الدولة ، تضع ما تراه من أنظمة وتطبق ما تريده من قوانين ، متخذة بعض المساجد الأهلية مركزا لحركتها ومنطلقا لنشاطها ، قامت هذه العناصر بتنظيم الندوات والمؤتمرات بالمساجد لإلقاء الخطب الإثارية وتوزيع آلاف المنشورات والمطبوعات التى تهاجم النظام وقيادته وتحرك مشاعر الجماهير للخروج عليه ..

(ضجة من المعارضة) .

وقامت باسخدام العنف ، قامت باستخدام العنف لفرض سيطرتها على أهالى المنطقة ، فارتكبت عشرات الحوادث تمثلت فى اعتداءات على الأفراح التى تستخدم الموسيقى الله . أمال حايستخدم ايه فى الفرح ؟ ! فيه بديل .

(اصوات من أعضاء الحزب الوطنى : لا .. لا .. لا ..)

السيد وزير الداخلية :

وأصحاب محلات الفيديو ، والمواطنات اللائى يسرن مع الرجال ولو كانوا أزواجهن ..

(ضحك) .

امشى مع مراتى ازاى فى عين شمس !! أمشى معاها ازاى !! ممنوع .. الله ... ده عظيم قوى ، وكل من يمتهن الفن بمختلف صوره ، واحد بيضرب «كمان» .. تضرب ازاى .. ده انت اتجننت .

وأعداد من أبناء الطائفة المسيحية ، وإتلاف المبانى الحكومية ،

وإشعال الحرائق فى السيارات .. هذه وقائع فى تحقيقات النيابة وفيها اعترافات ومضبوط من قام بها .

(صوت من السيد العضو محمد محفوظ السيد حلمى : شبك الموضوعات شبكها بآه مسيحى ومسلم) .

السيد وزير الداخلية :

ماتقولش أشبك وما أشبكش . المشبك دا فى دمياط .

(ضحك) .

رئيس المجلس :

لأ .. دى كويسة بأه .. يعنى ما هو لازم يكون فيه فرفشة .

(ضحك) .

السيد وزير الداخلية :

لا مؤاخذة يا سيادة الريس .. معلهش .

(ضحك) .

رئيس المجلس :

لا .. خذ راحتك مع دمياط .. الظاهر إن السيد الوزير بيحب مشبك دمياط . يادمايطة ما تجيبوا المشبك .

(ضحك) .

السيد وزير الداخلية :

ماجابوش مشبك .

رئيس المجلس :

ها يجبوه ... حايجبوه .

السيد وزير الداخلية :

ما تجيبوا المشلتت .. المشبك ده .

رئيس المجلس :

المهندس الكفراوى وإخوانا بتوع دمياط قاعدين .

السيد وزير الداخلية :

يا كفراوى بيه . المشبك يا أخى يسلك الزور بعد الكلام ده وامتدت سطوة هذه العناصر الى درجة منعت المواطنين من الابلاغ عنهم شوفوا الخطورة بأه خلوا بالكم ، ودفعتهم الى الاستسلام لأحكامهم التى ينفذوها علنا فى الشوارع والميادين . معلش هم قالوا جرنال ، وما اعرفش ايه أنا ما ليش دخل «بأبو تلات» والكلام الفارغ أنا ماليش دخل بالحاجات دى . لم تقف هذه العناصر بنشاطها عند منطقة عين شمس ، ولكنها أخذت فى تنظيم المسيرات والمظاهرات، واستطاعت بالفعل الخروج بسبع مسيرات ومظاهرات ، بميدان رمسيس والأزهر - شوف الميادين اللى بينقوها - والقضاء العالى ، وغيرها ، وقد أخذت الشرطة فى مواجهة هذا العناصر منذ بدأت نشاطها ، واستمرت الاشتباكات بينها وبين قوات الأمن على نطاق ضيق وشامل ، ودارت معارك متعددة .

رئيس المجلس :

لأخليها معارك .

السيد وزير الداخلية :

معارك دارت ، معارك فاعل ، مش هى فاعل .

(ضحك) .

بعضها كان بالغ الشراسة ، سقط فيها الشهداء من ضباط الشرطة وجرح العديد من أبنائها - أبناء الشرطة - ولم تكن شراسة المعارك

راجعة الى قوة هذه العناصر عددا وعدة ولكنها راجعة بالدرجة الأولى الى طبيعة المنطقة التى يدور فيها الصراع كثافتها السكانية العالية ومبانيها المتلاصقة وشوارعها الضيقة ، وخسة القائمين بها من أفراد التطرف .

لقد كان بوسع قوات الشرطة ان تحسم هذا التحرك الاجرامى منذ أيامه الأولى لو أسقطت من حسابها سلامة الأبرياء من أبناء هذه المنطقة ، ولكنها فى كل مواجهة وبمقدار ما وسعها كانت تؤثر المخاطرة بالنفس وتلتزم الحركة المحسوبة التى تتجه الى الخارجين على القانون وحدهم ، دون تهديد لغيرهم ولقد أكبر المواطنون بالمنطقة هذا الموقف الانسانى من جانب الشرطة فكانوا أكثر تعاونا وتعاطفا معها وأعمق تأييدا وتقديرا لها ، بعد أن ضاقوا بتسلط هذه الجماعات وعانوا من اعتداءاتها ، وأيقنوا أن روح الاسلام وتعاليمه ترفض أساليبهم وتتناقض مع سلوكهم..

إن تفصيلات أحداث عين شمس سوف أودعها أمانة مجلسكم الموقر ، ولكننى أكتفى بالقول هنا لتوضيح جسامة هذه الأحداث ، إن الحملة التفتيشية الأخيرة التى قامت بها الشرطة في أوكار هذه العناصر بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٧ أسفرت عن ضبط ١٤٠ واحدا اتحبسوا ، بالإضافة الى ١٥٠ تم اعتقالهم - دول بيودعوا فى مكان أمين طبقا للقانون .

(صوت من السيد العضو جمال أسعد عبدالملاك : فى أبو زعبل)

السيد وزير الداخلية :

أما كميات الأسلحة والمتفجرات - أيها الأخوات والإخوة - التى تم ضبطها فى حوزة المتهمين فقد بلغت ٣ بنادق ومسدسات ، ٢ قالب مادة تى .إن . تى . شديدة الانفجار ، نصف كيلو عجينة جلجنايت ،١٣

مفجرا ، ٣٦ قنبلة محلية وزجاجات حارقة ، وأعداد كبيرة من الأسلحة البيضاء والجنازير والكرابيج والأجولة المملوءة بالمواد الكيمائية والتفجيرية ، وقد تم ضبط هذه الأسلحة والمتفجرات بمنازل المتهمين وبأماكن سرية - خلوا بالكوا بأه من المساجد - وبأماكن سرية داخل المساجد التى كانوا يتخذونها مركزا لنشاطهم .

وبالنسبة لما تناوله السيد العضو محمد محفوظ حلمى حول الظروف التى أدت الى وفاة المواطن جابر محمد أحمد المتهم بطعن أحد ضباط الشرطة بمطواه فى أحداث عين شمس ، الراجل ، له الحق أن يسأل هو حر ، بيسأل وأنا أجيب ، فقد توافرت معلومات بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩ عن اختفاء بعض عناصر التطرف بمسجد عثمان بن عفان بعين شمس ، تم وضع الأكمنة اللازمة لضبطها ، وأثناء خروج المواطن المتطرف جابر محمد ابراهيم من المسجد وهو أحد العناصر القيادية بتنظيم الجهاد ، تقدم الرائد علاء السباعى لضبطه ولكنه بادر الضابط بطعنه بمطواة فى بطنه محاولا الهرب «أبوسه أنا » «ده بأه الضابط يبوسه» ويقول له حقك على ، قامت القوة المرافقة للضابط بإنذاره ولكنه واصل الفرار ، الضابط خلاص إنضرب فى بطنه ووقع خلاص وانتهينا - والذين معه أطلقوا عليه النار ، مما أدى الى إصابته فى فخذه وتم ضبطه وتولت النيابة التحقيق وقررت حبسه احتياطيا وتم نقله الى مستشفى القصر العينى ، «شوفوا إنسانية الشرطة» « التى تقولون عليها ما أعرفش إيه » - لتوفير الرعاية اللازمة له مع وضع حراسة عليه إلا أنه توفى بعد عدة أيام .

صوت من السيدة العضو ألفت كامل : ليه ؟!

السيد وزير الداخلية :

هو أنا حادخل فى اختصاص ربنا ، ما يموت ، أنا دخلى إيه ، ومن نقله الي المستشفى ؟ ولماذا ؟ توفى نتيجة لإصابته بهبوط حاد فى الدورة الدموية ، وهكذا قال الطب وليست الشرطة .

ولقد كان إطلاق الرصاص فى حدود حق الدفاع الشرعى قانونا ، وفى نطاق ما قرره القانون ، وبعد تحذير المتهم وإنذاره ، وكانت الإصابة فى فخذ المتهم ، وهى على الأغلب ليست إصابة قاتلة ، إلا أن يشاء الله ، ولست بحاجة أن أؤكد هنا أنه فى كل المواقف والاشتباكات تسقط الخصومة تماما بيننا وبين الجرحى ، وتتساوى معاملتهم مع المصابين من رجال الشرطة ، وفى عديد من الأحوال كانوا ينقلون بسيارات الشرطة الى المستشفيات ليلقوا كل الرعاية والاهتمام ، وإذا انتقلنا بعد ذلك الى ماورد فى سؤال السيد العضو مصطفى رمضان محجوب ، عن أحداث محافظة قنا فقد شهدت هذه المحافظة فى الأشهر الستة الأخيرة نشاطا ملحوظا لعناصر التطرف والإرهاب اتخذ مسارا أكثر خطورة من أحداث عين شمس لأنه ركز مخططاته الإجرامية على أبناء الطائفة المسيحية وتمثلت مظاهر هذا النشاط فى الاعتداء على بعض المسيحيين أثناء تواجدهم بمحالهم الخاصة وإحداث إصابات بهم وحرق بعض السيارات والمحال المملوكة لهم ، وكذا الاعتداء على طلبة مسيحيين عند توجههم لأداء امتحان الثانوية العامة ، وهجوم على صيدلية مسيحى وإتلاف محتوياتها وإصابة العاملين بها ، وامتد نشاطهم الإجرامى الى توزيع منشورات إثارية وتحريض عقب صلاة الجمعة بالمساجد والتعدى على جنود الحراسة المعينين بسجن قنا ، وقد تم ضبط جميع هذه الوقائع

وتحررت عنها المحاضر اللازمة ، واعترف بعض المتهمين بارتكاب هذه الحوادث وبما كانو يخططون لارتكابه من حوادث أخرى تشمل إحداث حرائق بممتلكات المسيحيين - بالأقصر « الأقصر بتاعة السياحة » علشان نجوع ..

(صوت من السيد العضو يوسف صديق : ومدينة قنا كمان)

السيد وزير الداخلية :

أيوه ما أنا باتكلم ، ما احنا قلنا قنا كلها وبعدين الأقصر ، يعني إذا كانوا عايزين الأقصر .

رئيس المجلس :

يوسف . أعرض عن هذا .

السيد وزير الداخلية :

وسيارات الشرطة وبعض الفنادق السياحية والتعدى على السائحات أثناء تجوالهم بالمناطق المتطرفة ، ولقد تم عرض المتهمين على النيابة التى أمرت بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيق ، ولسوف أودع أمانة مجلسكم الموقر تفصيلات هذه الحوادث وآخرها بتاريخ ١٥ الجارى ١٥ فبراير حيث تم ضبط أربعة من تنظيم الجهاد ومعهم كميات من الديناميت وأصابع الجلجنايت ، ولا تختلف أحداث محافظة المنيا عن مثيلاتها فى عين شمس وقنا وإن تميزت أحداث المنيا بالتركيز بالتعدى على الكنائس والمؤسسات الدينية المسيحية ، ولسوف أودع أيضا أمانة مجلسكم الموقر تفصيلات هذه الأحداث ، أظن كفاية يعنى تلك إشارات عاجلة أيها الأخوات والإخوة الى أنشطة جماعات التطرف والإرهاب فى ثلاثة مواقع بذاتها وردت فى استجوابات وأسئلة من السادة الأعضاء

ونستطيع أن نتحدث ساعات وساعات عن تعديات هذه الجماعات فى أسيوط والفيوم وسوهاج وغيرها من المحافظات لنؤكد من خلال ذلك حجم الخطر الذى يهدد المجتمع كله ، فيما لو تقاعست أجهزة الأمن لحظة واحدة عن اتخاذ كافة إجراءات الوقاية والمواجهة ، هل نترك هذه الجماعات تقيم دولتها داخل الدولة تنصب أمراءها حكاما يصدرون وينفذون ما يرونه من قوانين هل نترك هذه الجماعات تسئ الى الاسلام باسم الاسلام ، وتعتدى على كل القيم الشريفة التى جاء بها هداية للناس ورحمة ؟ لقد قال علماء المسلمين كلمتهم فاستنكروا ممارسات هذه الجماعات ، وأكدوا أن الاسلام يدين عدوانهم ويرفض افكارهم وأفعالهم ، فما الذى بقى لهم من حجة يستندون إليها ، لقد كشفت التحقيقات فى منطقة عين شمس عن أعداد من جماعات التطرف والإرهاب ممن يطلقون الذقون ويحملون المسابح ويرددون الشعارات البراقة ، كشفت التحقيقات أنهم من أصحاب السوابق الحافلة بجرائم النشل وتجارة المخدرات ، بالمرة يعنى استرزاق ، هل نترك هذه الجماعات أيها السادة تشعل فتنة طائفية تمزق عنصرى الأمة : المسلمين والأقباط وقد عاشوا فى وحدة واخاء على امتداد الأزمان والأحقاب ؟ !

إن العالم من حولنا ، شماله وجنوبه شرقه وغربه ، تسوده الفتن الطائفية وتمزقه الخلافات العنصرية ، فهل تريدون لنا أن نتخلى عن أقصى درجات التأمين والوقاية ، ونحن نعلم أن عود ثقاب واحد قادر على أن يشعل نيرانا لا حدود لأخطارها ليس أمامنا إلا ان نواجه ممارسات التطرف والإرهاب بكل ما نستطيع أن نحشد من قوات وإمكانات ، وبكل ما نملك من وسائل وأساليب ، وبكل ما أتاحته لنا

القوانين من صلاحيات ، وفى المقدمة منها قانون الطوارئ ، انهم يتخذون قانون الطوارئ مجالا لهجومهم ومداراً لانتقادهم وسندا لإدعاءاتهم بأننا نخالف الدستور ونغتال حريات المواطنين ونعتدى على أحكام القضاء ، ولكن هذا القانون له من الشرعية ما لغيره من القوانين ، ونحن ملتزمون بتطبيقه فى الحالات التى تستوجب هذه التطبيق دون أن يكون فى ذلك مساس بسلطات القضاء أو حقوق المواطنين الشرفاء ، الأخ امبارح جاب نص حكم وقال أن اعتقال المفرج عنهم من القضاء ومن النيابة غير دستورى ، ولنقرأ معا وإننى لا أذكر من الذى قال ذلك ، وأنا مش فاكر مين اللى قالها ، إنما أنا معايا المسودة .

ولنقرأ معا ما جاء فى نص القرار الذى أصدرته محكمة أمن الدولة العليا بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٨٩ عند نظر التظلم من أحد قرارات الاعتقال ماذايقول «إن المحكمة لا ترى فى القرار أى عدوان على القضاء أو اعتداء على قرارات النيابة العامة ، ذلك لأن لأوامر القضاء نطاقها ولقرارات الاعتقال التى تخضع لرقابة المحاكم حدودها ، ومتى التزم كل أمر وقرار نطاقه وحدوده ، فلا يكون ثمت افتئات أو عدوان ، ولطالما أمرت النيابة العامة بحبس متهمين ، تفرج عنهم المحاكم دون أن ينظر الى ذلك من خلال عبارات الاعتداء والافتئات .. هذا نص ما قالته محكمة أمن الدولة العليا قبل أيام ، ونحن نطبق قانون الطوارئ فى نطاقه وحدوده وكل الامثلة والأسماء التى استند إليها السيد العضو مختار نوح للايحاء بغير ذلك لا تصمد لمناقشة عقلانية أو قانونية ، هل صحيح أننا نحد من حرية الأفراد فى التنقل .

إن وقت المجلس لا يتسع لإيراد مئات الأمثلة التى تنقض هذا

الادعاء ولكن أقول : اختاروا من شئتم من أسماء المعارضين داخل هذه القاعة الذين يدعون أننا نحد من حرية تنقلاتهم لأعرض على حضراتكم ودون إبطاء حركتهم داخل البلاد وخارجها ، والاجتماعات والندوات التى لا يتوقفون عن عقدها ، والمؤتمرات التى يشهدونها ، وماذا يقولون فيها ، هل صحيح أننا نعتدى على حرمة المساجد ونهدد المصلين والعاكفين فيها ؟! إن فى مصر ما يزيد على ٧٠ ألف جامع ومسجد ، وفيها ما يزيد على ألفى جمعية إسلامية تنشر الهداية وتعلم القرآن ، فلماذا تترك الشرطة عشرات الآلاف من المساجد والجمعيات لتختار أعدادا محدودة ومحددة تعتدي على حرمتها وتهدد سلامة المصلين فيها، أترك الجامع ليكون مخزنا سريا لمفرقعات تضبطه النيابة بمعرفتها ، أترك الجامع ليكون متجر مخدرات كما حدث فى الاسكندرية حتى يحتمى فيه تاجر المخدرات ، من قال هذا !

واقع الأمر أن عناصر التطرف والإرهاب اتخذت بعض المساجد فى المحافظات مركزا لمخططاتها ، ويستخدمون منابرها للقذف والسباب ، ويتخذون صحونها مواقع للتغرير بالشباب المسلم واجتذابه الى أفكارهم المتطرفة ، بل وأكثر من ذلك يخفون داخلها الأسلحة والمفرقعات ، وآخر ما تم ضبطه بمسجد آدم بمنطقة عين شمس ، ولقد ذهبت وصليت فيه وكان هناك أكثر من عشرة آلاف مصل ومعظمهم من الشباب ، والمسجد ضخم وملئ بالمصلين داخل وخارج المسجد فى الشارع ، ومعى صور لذلك ، وكانوا جميعا ضد التطرف ، ومؤيدين لإجراءات الشرطة والأمن ، حياتهم ، أرواحهم ، فما هو المطلوب من أجهزة الأمن ؟ هل ينبغى أن نتركهم يخططون ويتآمرون ويبدأون عدوانهم من داخل المساجد على

قوات الشرطة دون أن نتحرك لمواجهتهم بدعوى عدم المساس بحرمة المساجد ؟ ومن الذى يعتدى على حرمة المساجد ، المتطرفون الذين يستخدمونها أوكارا لعدوانهم ومخازن لأسلحتهم ، أم رجال الشرطة الذين يطهرونها من عناصر البغى والعدوان .

لقد أجمع فقهاء المسلمين على حرمة بيت الله الحرام فى مكة المكرمة ولكنهم أضافوا لذلك قولهم إن الحرم لا يعيذ عاصيا - خلوا بالكم ده بيت الله الحرام ، مش مسجد آدم ولا أى مسجد آخر ، الحرم فى مكة خلوا بالكم - لا يعيذ عاصيا ولا فارا بدم ولا فارا بجناية ، فكيف نعطى لمسجد آخر حصانة وحرمة ليست للمسجد الحرام ذاته ؟ وهذا قول عمرو ابن سعيد بن العاص فى الصحيحين .

السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب ، السيدات والسادة أعضاء المجلس :

لعلى أوضحت فيما سبق أبعاد المخاطر التى تتربص بأمن الوطن والمواطن من خلال ممارسات جماعات العنف والإرهاب ومخططاتها ، وأيسر ما ما يقال بشأنها إن الشواهد تنذر بالخطر ، وأن السكوت عليها نوع من الغفلة ، ولابد من وقفة جادة وحاسمة ، يتعاون فيها المجتمع كله للوقاية والمواجهة ، إن على كل الأطراف أن تحدد مواقفها وتختار مواقعها لكى نعرف بوضوح من يقف مع الشرعية والقانون ومن يساند الخارجين على الشرعية والقانون ، إن معركة هائلة على جبهة عريضة تدور بين أجهزة الأمن وبين جماعات التطرف والإرهاب - ونريد أن نعرف على وجه التحديد من هو معنا ومن هو علينا - فهذا السيل المتدفق من الاستجوابات وطلبات الاحاطة والأسئلة دفاعا وحرصا على جماعات

التطرف والارهاب ما الذى يعنيه بالنسبة إليهم ، إنه يقول لهم : واصلوا مسيرتكم ، تابعوا عدوانكم نفذوا مخططاتكم . فنحن وراءكم ، نؤيدكم وندافع عنكم ونحمى ظهوركم ، ليتهم يكتفون بهذا التأييد الظاهر والباطن ، ولكنهم يتنافسون فى إضعاف القوة التى تتصدى لهؤلاء المتطرفين وتحول بينهم وبين أهدافهم ، فى هذا الوقت بالذات ، بينما تواصل الشرطة أشرف معاركها تتعرض لحملات ضارية من التنديد بجهودها والتشكيك فى إجراءاتها واختلاق الادعاءات والأكاذيب لتشويه صورتها ، بين موجات العداء والاستعداء يجئ الادعاء بأن الشرطة منعت احتفال نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة لوضع حجر الأساس لناد جديد على أرض مخصصة له ، إمبارح قالوها ، مش كده والا إيه ، تشنيع إذن ، الشرطة مع نادى هيئة التدريس ومع الهيئات ومع ... لازم نوضح ، ونبين بالجرائد لأ : نحن نبين بحقائق ومستندات رسمية بينما واقع الأمر أن هذه الأرض تشغلها شرطة المسطحات المائية منذ مايو سنة ١٩٧٨ بناء على تخصيصها لهذا الغرض من وزارة الأشغال والموارد المائية باعتبارها جهة الاختصاص الأصيلة .

ولقد تم تجهيز الموقع واستخدامه طوال عدة سنوات ١١ سنة كأحد الارتكازات الأساسية لشرطة المسطحات المائية نظرا لموقعه المتوسط الذى يتيح سرعة تحريك الوحدات للمهام المختلفة التى يستلزمها تأمين مجرى النيل ، المسطحات المائية على النيل بتشتغل فى النيل «ولنشاتها» فى النيل وتحارب الجرائم فى النيل وتحارب الجرائم فى النيل ، وتؤمن السياحة فى النيل ، وتنفذ قوانين منع التلوث فى النيل ، نادى هيئة التدريس ، ماذا سيعمل هل سيستحم فى النيل ! أما الإدعاء

بتخصيص هذه الأرض لنادى هيئة التدريس فقد ألغى القرار الصادر من محافظة القاهرة حيث لم يتم البدء فى تنفيذ المشروع خلال سنة بناء على ما جاء فى نص القرار ، أخذوا قرارا بتخصيص الأرض للنادى سنة ١٩٨٣ وإن لم يقوموا بالبناء خلال سنة يصبح القرار كأن لم يكن وما بنوش ، وهم يقولون بنينا سورا ، سور إيه !! الأرض موجودة وتفضلوا حضراتكم «شفوها» التى تقع أمام جامع عمرو بن العاص فى المنيل .

(أصوات من المعارضة : جامع صلاح الدين) .

السيد وزير الداخلية :

صلاح الدين ، أنا آسف ، صلاح الدين كده ، والأرض كده ، حضراتكم مروا عليها وأنتم بتتفسحوا ، لقدألغى القرار حيث لم يتم البدء فى التنفيذ للمشروع خلال سنة بناء على ما جاء فى نص القرار ، وقد وجهت إدارة حماية النيل التابعة لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية إنذارا الى النادى بتاريخ ٩ فبراير الحالى لإزالة السور المخالف ، فلما تقاعس عن التنفيذ قامت بإزالته بمعرفتها .

(صوت من السيد العضو مجدى أحمد حسين : مخالف فى ايه اذا كانوا بنوه ؟)

رئيس المجلس :

أرجو من السيد العضو مجدى أحمد حسين عدم المقاطعة .

السيد وزير الداخلية :

فما المطلوب من الشرطة ؟! يبنوا سورا طيب وماله إيه السور .

(صوت من السيد العضو محمد محفوظ حلمى : السور مبنى من سنة التسليم وتكلف ٣٠ الف جنيه) .

السيد وزير الداخلية :

٣٠ ألف جنيه «نشوف ، طب نشوف» وأنا أعطيهم الـ ٣٠ ألف جنيه ، ستبنى ناديا يا سيد ، هل المطلوب من الشرطة أن تتنازل عن حقها فى موقع تستغله لصالح الأمن وبموافقه قانونية لتعطى هذا الموقع لمن لا يستحقه ويستخدمه كناد للترفيه ، وبالمناسبة رئيس النادى وبعض أعضائه من الناس «اللى بيسموا أنفسهم إخوان مسلمين ، دى على الماشى» .

(صوت من السيد العضو الدكتور محمد السيد حبيب : وماله فيها ايه) .

السيد وزير الداخلية :

دى بالمناسبة لا ، ليس فيها حاجة ، ليس عندنا حاجة اسمها إخوان مسلمين .

(صوت من السيد العضو محمد محفوظ السيد حلمى واقفا : موجودون غصب عنك ، مسلمون فى كل مكان فى مشارق الأرض ومغربها) .

رئيس المجلس :

لا داعى للمقاطعة يا أستاذ محفوظ .

السيد وزير الداخلية :

بس ، اقعد اقعد .

(صوت من السيد العضو ابراهيم شكرى واقفا ايه ده يا سيادة الرئيس ؟) .

رئيس المجلس :

واصل الحديث يا سيادة الوزير ولا تجرى حوارا جانبيا ، تفضل ، بس يا أستاذ محفوظ ، بس يا أستاذ ابراهيم .

السيد وزير الداخلية :

إنها موجة العداء والافتراء على الشرطة ، الشرطة تتحرك فى مختلف الاتجاهات وتبحث عن كافة الوسائل والأساليب الشرعية ، يسقط مقدم شرطة شهيدا وهو يؤدى واجبه فى مواجهة الإرهاب ، بمنطقة عين شمس ، ويتدفق آلاف المواطنين للمشاركة والمواساة ، بينما يرفض أحد السياسيين أن يبعث ببرقية عزاء أو يتحدث بكلمة مواساة ، يتجاهل بطولة شامخة وهو الذى تعود أن يمجد بطولة زائفة ، يسعى الى مأتمها الذى يقام فى محافظة الشرقية كل عام ، يستشهد مقدم شرطة من أجل وطنه وتبتكر صحيفة معارضة واقعة لا أساس لها ، واقعة لتحيط هذا الفدائى العظيم بملامح الامتهان والازدراء ، ماذا قالوا ؟ قالوا أصل أم الضابط - مع أنها سيدة سنها ٨٠ سنة ومشلولة اختلفت مع بائع ، لست أعلم اختلفت على ماذا على سعر الخيار .

(صوت من السيد العضو محمد محمد جويلى واقفا : أم الضابط قعيدة فى السرير من سنين ، وهى من عندنا من شبرا) .

رئيس المجلس :

اقعد يا محمد ، لم يعطك أحد الكلمة ، لا داعى لإقحام نفسك فى الحديث

السيد وزير الداخلية :

مشلولة مريضة وتتحرك على كرسى ، قال اتخانقت مع البائع ،

فذهب الضابط الله يرحمه ويحسن إليه ، فهو حى بينكم الآن ، أحياء عند ربهم يرزقون ، قال راح يتعاتب مع البائع فضربه بالمطواة ، جريدة معارضة مصرية ، لم يعتقل محررها ولم يطبق عليه قانون الطوارئ جائز الأيام محدش عارف (ضحك وضجة) إنهم لا يتصورون أن هناك من يعطى حياته فى سبيل واجبه لأنهم يرون الآخرين على أمثالهم ويعتقدون ان المجتمع من حولهم خال من الشرفاء والأسوياء . وأحمد الله على ما فعلو لأنهم لو نشروا البطولة وأشادوا بها لا نتقصوا من قيمتها وقللوا من قدرها الله طب ليه ؟

– لأن بعض الناس تلتصق بهم الشكوك والاباطيل عندما يكذبون وعندما يصدقون .

إننا نواجه موجة عاتية من العداء تبحث بالادعاء والافتراء عن كل ما يشين الشرطة ويسئ إليها وينتقص من جهودها وتضحياتها ، وهذا شرف لنا لأنه صادر من ؟ أقول بيت الشعر واللا بلاش ؟

رئيس المجلس :

لا . لا . لاداعى

السيد وزير الداخلية :

أقوله يا سيادة الرئيس ، إسمح لى أن أقوله ، اتأذن لى سعادتك أن أقوله .

رئيس المجلس :

لا . لا . لا داعى واصل كلنا نعرفه

السيد وزير الداخلية :

أنا ملتزم .

رئيس المجلس :

حذف المعلوم جائز .

السيد وزير الداخلية :

أنا باستاذنه .

رئيس المجلس :

ما هو حذف المعلوم جائز ، خلاص بقى .

السيد وزير الداخلية :

خلاص قالوا إن ضباط الشرطة عذبوا المتهمين فى قضية تنظيم الجهاد وانتهكوا آدميتهم وهللوا وهم يرونهم فى قفص الاتهام . ولكن القضاء العادل أصدر حكمه ببراءة الجميع بغير استثناء .

قالوا إن ضابط شرطة اعتدى على أحد أعضاء هذا المجلس الموقر ، وقدموا الاستجوابات وتحدثوا بأقسى العبارات والكلمات . وانتهت النيابة الى حفظ التحقيق لأنه قام على غير سند أو دليل .

قالوا عن الشرطة وتقولوا عليها ، ومازالوا يقولون «كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا» إلا كذبا ، إلا كذبا ، إلا كذبا .

(ضجة وصياح من السيدين العضوين محمد محفوظ السيد حلمى ، والدكتور محمد السيد حبيب وقوفا : هذا عبث بآيات الله دى أسوأ أيام بتمر بيها مصر) .

(صوت من السيد العضو ابراهيم أبو سمرة واقفا إحنا فى مجلس الشعب يا ريس) .

رئيس المجلس :

اقعد يا ابراهيم بلاش الكلام ده .

السيد وزير الداخلية :

إننا نستطيع أن نقول بالحق وبالعدل ما هو فيهم بالفعل ، ولدينا الكثير والكثير ، ونستطيع أن نتحدث عن واحد من هؤلاء الذين قال فيهم الشيخ محمد عبده «لبسوا الإسلام على أجسامهم ولم ينفذ منه شئ الى ضمائرهم وعقولهم» حلوة بتاع محمد عبده دى (ضحك) نستطيع أن نتحدث عنهم من خلال واقعة ضبطت أخيرا تتصل بالاتجار بالعملات الصعبة فى السوق السوداء

(وهنا ضرب الوزير بقبضته على المنصة مرتين) .

ونستطيع أن نتحدث عن وجهه المزدوج مع شركات توظيف الاموال التى اغتالت أموال اليتامى والأرامل . يقول عنها فى إحدى خطبه بمسجد بدوى عطية بقرية المناوات - خلى بالكم ، بالكلمة وبالمسجد وبالقرية وبالحق - والمستندات عندنا . إنها تتعامل بالربا - شركات توظيف الأموال - هذا ما يقوله فى الخطبة التى يذهب ليهيج بها على الحكومة بينما يتقاضى منها عشرات الآلاف من الجنيهات دون تردد أو تحرج . وهكذا نجد تعاليم الإسلام فى أقواله ونفتقدها فى أفعاله «كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون» نستطيع أن نتحدث كذلك عن محرر فى صحيفة معارضة تعود أن ينشر صور التعذيب وصور المستندات التى ينسب صدورها الى أجهزة وزارة الداخلية ويشاء الله أن تنكشف الحقائق قبل أيام ويشاء الله «وما تشاءون إلا أن يشاء الله» أن تنكشف الحقائق قبل أيام ويعترف المحرر فى حديث سجل له بإذن من القضاء بالتسجيل.

رئيس المجلس :

القضاء أم النيابة .

السيد وزير الداخلية :

القضاء والنيابة .

كيف يزور هذه الصور والمستندات (يزور .. فعل ، فعل مضارع ، يزور هو) ، ويكشف عن مخطط وضيع للإساءة الى أجهزة الأمن وتشويه صورتها .

إننا لا نلقى الاتهامات بغير دليل ، ولكن معى الآن وثائق وتسجيلات تمت بموافقة النيابة والقضاء مقننة تثبت صحة ما أقول ، وأرجو أن يأذن لى مجلسكم الموقر بعرض جزء من هذه التسجيلات ، فهل يأذن المجلس .

(تصفيق من الأغلبية) .

رئيس المجلس :

دقيقة واحدة ، هل يأذن المجلس للسيد الوزير فى عرض هذه التسجيلات ؟ الموافق يتفضل برفع يده .

(أغلبية) .

رئيس المجلس :

إذن يؤذن له .

(صوت من السيد العضو محمد المأمون حسن الهضيبى واقفا : لائحة يا ريس لائحة يا ريس) .

(ضجة وصياح من السيد العضو طلعت رسلان واقفا فى انفعال) .

(ضجة من السيد العضو الدكتور حسن حسينى محمد واقفا) .

(وهنا أدخل الى قاعة المجلس ثلاثة أجهزة تليفزيون وجهاز فيديو وجهاز كاسيت ووضعت على المنصة) .

رئيس المجلس :

تفضل يا سيادة المستشار لا مقاطعة ، لا مقاطعة ، لا لا مؤاخذة . أراد أن يستأذن المجلس وأذن له المجلس ، تفضل يا سيادة العضو .

بالأمس أعطيت المعارضة فرصتها كاملة بالإتيان بالمستندات وأودعتها . أرجو ألا تقاطع والزم الهدوء .

(صوت من السيد العضو محمد المأمون حسن الهضيبى واقفا : اللائحة لا تسمح) .

رئيس المجلس :

تفضل هذا ليس شأنك ..

(ضجة من المعارضة وصياح بأصوات مرتفعة : هذه تمثيلية وصوت من السيد العضو محمد المأمون حسن الهضيبى واقفا : أن هذا الموضوع مازال معروضا على القضاء ، وكررها مرارا) .

(صوت وصياح من السيد العضو ابراهيم أبوسمرة واقفا : هل هذا هو مجلس الشعب يا ريس) .

رئيس المجلس :

قلت إن جلسة الأمس نجحت بفضل الأغلبية وصبرها .

(ضجة مستمرة وصياح من المعارضة وأصوات هذه تمثيلية) .

رئيس المجلس :

اصبروا واسمعوا . كما قلتم حقائقكم فمن حقه أن يقول حقيقته .

(صوت من السيد العضو الدكتور عصام العريان واقفا : معنا شريط

فيديو أيضا ، ويترك مقعده ويتجه ناحية المنصة رافعا يده ملوحا بالشريط ويقول : معنا أيضا أدلة بالصوت والصورة ، ويطلب استئذان المجلس فى عرضه أيضا) .

رئيس المجلس :

أقعد يا عصام .

لقد أذن المجلس . أذن المجلس .

(صوت من السيد العضو محمد محفوظ السيد حلمى واقفا معنا شريط فيديو آخر يا ريس ، لابد من عرضه أيضا) .

(ضجة مستمرة من المعارضة وهياج وصياح وأصوات هذه تمثيلية) .

رئيس المجلس :

إنكم لا تطيقون الرأى الآخر .

أقعد يا عصام .

(صوت من السيد العضو الدكتور عصام العريان وقفا اطالب بعرض هذا الشريط ، معى شريط فيديو واطالب بعرضه) .

السيد وزير الداخلية :

طب ما تسمعوا يا أخى ، ماتسمعوا .

(ضجة وهياج من المعارضة وانفعال شديد وخروج البعض منهم عن مقاعدهم متجهين الى منصة الرياسة يطلبون عرض الشريط الآخر) .

رئيس المجلس :

أقعد يا عصام حاضر ، أقعد يا عصام ، عندما ننتهى مما نحن فيه ، اقعد يا عصام .

السادة الأعضاء :

كلمة هادئة ، كلمة هادئة ، الأغلبية لم تخش ما قلتم بالأمس ، لماذا تخشون الشئ قبل سماعه استمعوا ، استمعوا ، اقعد يا أستاذ ابراهيم . اقعد يا استاذ ابراهيم .

(السيد العضو ابراهيم شكرى ترك مكانه وهو يصيح فى انفعال متجها الى منصة رئيس المجلس ملوحا بشريط فيديو فى يده معنا أيضا شريط فيديو واذا سمحتم للوزير فاسمح لنا أيضا بعرض هذا الشريط) .

رئيس المجلس :

حاضر . حاضر . سنستأذن المجلس ، أقعد يا أستاذ ابراهيم ، تفضل حاضر . لن يعترض المجلس ، سنستأذن المجلس ، أين سعة الصدر ؟ أين سعة الصدر تتكلمون ولا تسمعون .

(صوت من السيد العضو محمد المأمون حسن الهضيبى يخاطب رئيس المجلس من مكانه واقفا صائحا أعترض دستوريا ولائحيا - أعترض دستوريا ولائحيا - وأخذ يكررها ، أسمعنى ، لى الحق فى ابداء الرأى فى الدستور واللائحة - الدستور واللائحة هل نحاكم عضو مجلس شعب ان هذا محاكمة لعضو لا شأن له بالاستجواب ومن الذى يحاكم الآخر؟) .

رئيس المجلس :

حاضر يا أستاذ مأمون لم أقل لا استمع أيوه ، استمع اتفقنا سأعرض الأمر على المجلس .

(ضجة كبيرة من معظم أعضاء المعارضة يقفون ويتصايحون وخرج بعضهم من مكانة بالقاعة وصعد السيد العضو عز العرب فؤاد الى منصة الرياسة وتحدث مع السيد رئيس المجلس) .

(السيد العضو الدكتور حسن حسينى محمد : هل أخذ اذن النيابة بالتسجيل؟) .

(ضجة وأصوات من المعارضة خذ الاذن على عرض الشريط الثانى قبل عرض الأولانى) .

(السيد العضو ابراهيم شكرى يغادر مكانه فى انفعال ويتجه الى المنصة وكذا السيد العضو على سلامة ترك مكانه واتجه الى المنبر حيث يقف السيد الوزير وصاح قائلا ما هذا الذى يحدث يا ريس) .

رئيس المجلس :

أقعد يا أستاذ ابراهيم ، ايه الحكاية ، ايه يا أستاذ ابراهيم ، عايز ايه خليك مكانك ، عايز ايه يا أستاذ على ، إرجع مكانك ، حاضر حاضر .

(صوت من السيد العضو على سلامة نريد أن نأخذ وعدا بعرض الاثنين) .

رئيس المجلس :

لا أحد يصعد الى المنصة ، حاضر ، حاضر ، أقعد بس ، أقعد يا أستاذ ابراهيم ، أرجو أن نحترم الجلسة ، أقعد يا أستاذ على ، ارجو العودة الى الأماكن ، أقعد يا أستاذ مأمون ، أرجو الهدوء ، اقعد يا أستاذ ابراهيم ، أقعد يا استاذ عادل .

(ضجة من السيد العضو الدكتور حسن حسينى محمد) .

رئيس المجلس :

لنبدأ - لنبدأ العرض ، تفضل يا سيادة الوزير .. تفضل يا سيادة الوزير .

(ضجة شديدة من أعضاء المعارضة وصياح من السيدين العضوين دكتور عصام العريان ومجدى حسين و الهضيبى واقفا :
نبدأ بإيه اننى أعترض لائحيا ودستوريا) .

رئيس المجلس :

تفضل يا أستاذ مأمون ، أنت اعترضت ، وقد أخذنا القرار خلاص ، أنت اعترضت والمجلس لم يوافق ، لا تستطيع أن تتحكم فى المجلس ، أنت لن تتحكم فى المجلس ، لا تستطيع التحكم فى المجلس أقعد يا أستاذ عصام .

(السيد العضو محمد المأمون حسن الهضيبى يصيح واقفا لى الحق أن أبدى رأيى ، وواجبك أن تعطينى حقى الدستورى واللائحى) .

رئيس المجلس :

أقعد يا عصام ، عصام اتفضل ، أقعد يا مجدى ، أستاذ مأمون ، أنت قلت رأيك إنه دستوريا ولائحيا غلط ، لكن المجلس وافق . فالموافق على عرض شريط الفيديو يتفضل برفع يده .

(أغلبية)

(صوت من السيد العضو مجدى أحمد حسين والشريط الثانى موجود يا ريس) .

(صوت من السيد العضو الدكتور عصام العريان واقفا يصيح الشريط الثانى نستمع اليه أيضا) .

رئيس المجلس :

حاضر يا مجدى ... نسمع بأه .

(صوت من السيد العضو طلعت رسلان واقفا فى انفعال وصياح

شديدين هذا الموضوع لا يعرض الآن) .

رئيس المجلس :

على الذين يطبقون الحقيقة أن يستمعوا .

(صوت من السيد العضو محمد المأمون حسن الهضيبى نسمع ايه)

(صوت من بعض أعضاء المعارضة وقوفا نسمع الطرفين) .

(صوت من السيد العضو محمد المأمون حسن الهضيبى واقفا ، هل نحن نحاكم الآن عضو مجلس شعب أم نستجوب وزيرا هل حضرتك فى مجال محاكمة عضو) .

رئيس المجلس :

تفضل يا أستاذ مأمون ، أرجو أن تحترم الديمقراطية ، احترم رأى المجلس يا أستاذ مأمون ، اجلس يا أستاذ مأمون .

أقعد يا مجدى ، تفضل ، حاضر يا مجدى .

(السيد العضو محفوظ السيد حلمى واقفا ويصيح بصوت عال ايه ده) .

رئيس المجلس :

دقيقة واحدة يا محفوظ ، السادة ، على الذين يطبقون الحقيقة أن يستمعوا ، سنسمع .

(ضجة شديدة من المعارضة وأصوات وصياح هذا مخالف للدستور).

(صوت من السيد العضو محمد المأمون حسن الهضيبى : هوه احنا هنا بنأخذ بالشهادة ما احنا نقدر نجيب مائة شاهد) .

رئيس المجلس :

أقعد يا أستاذ مأمون ، سنسمع الجانبين ، حاضر ، حاضر ، أقعد يا أستاذ مأمون هذا موضوع آخر ، وبعدين احكم .

(السيد العضو محمد المأمون حسن الهضيبى يصيح واقفا هذه محاكمة عضو ونحن نستجوب وزيرا ولا نحاكم عضوا .. وأخذ يكررها) .

رئيس المجلس :

أستاذ مأمون تفضل ، أقعد مش كده أبدا .

احترموكم أمس وأنتم تتكلمون !

(صوت من السيد العضو محمد المأمون حسن الهضيبى واقفا نحن الذين احترمناكم وعاوناكم ولم يتكلم أحد منا بكلمة تؤخذ عليه ، الكلام كله كان فى غاية الأدب وفى حدود اللائحة) .

رئيس المجلس :

لا مؤاخذة ، أنا لا أريد أن أقول الكلام الذى قيل بالأمس ، لأننى لا أستطيع أن أكرره ، سأقوله لك بينى وبينك ، لأنى لا أستطيع أن أكرره ، أقعد يا أستاذ مأمون ، الكلام الذى قيل أمس أرسلته الى أحد الأعضاء منكم لكى يقرأه ، وعرف ما الذى قيل أمس فى الجلسة والبلد سمعته .

(السيد العضو يوسف البدرى يخرج من مكانه الى وسط القاعة ويصيح بكلام غير واضح ؟

رئيس المجلس :

أقعد يا أستاذ يوسف .. الله ! أقعد يا استاذ يوسف . فلنبدأ إذاعة التسجيل.

[وهنا بدأت إذاعة تسجيل لمكالمة تليفونية زعم الوزير أنها تمت بين الشيخ الفاضل صلاح أبو اسماعيل وشخص آخر يدعى محمد بشير حول أسعار الدولار في مدينة بورسعيد !!]

وعقب إذاعة هذا الشريط حدثت ضجة وطالبت المعارضة بإبراز إذن النيابة بالتسجيل ، واتهمت الوزير بالتجسس علي عضو بالمجلس واهدار حصانته البرلمانية

وبعد هذه الضجة استمر الوزير فى مخططه وعرض شريط فيديو آخر منسوبا الي «شخصى» وادعى الوزير ان الشريط عبارة عن مقابلة تمت فى أحد الأماكن العامة وزعم ان أجهزة الأمن توقعت ما سيدور فيها من حوار فحصلت على إذن من النيابة بتسجيلها .

وبعد أن بدأ الوزير عرض الشريط بدقائق خرجت أصوات من القاعة تقول : الصوت غير واضح وأصوات من المعارضة تقول : إحنا مش فاهمين حاجة فقال زكى بدر : أقرأه أحسن ؟ ورد عليه رئيس المجلس : آه أحسن ياسيادة الوزير لأن الصوت غير واضح !! ثم بدأ الوزير فى تلاوة النص الذى لفقه وفقا للطريقة التى سبق وأن أشرنا اليها فى بداية هذا الموضوع .. ولم يكن هذا فقط هدف الوزير بل أشار الى أنه يحمل تسجيلات أخرى زعم أنها من داخل منازل رؤساء الأحزاب وقال بالنص : «خلينى أوريكم بيوتكم فيها إيه» ؟!!

وهنا ثار المجلس وشعرت المعارضة أن الرجل فاق كل الحدود ولابد من حسم الموقف . فقام النائب طلعت رسلان وصفع الوزير على وجهه صفعة مدوية .. كانت هى أبلغ رد على سفالاته وجرائمه . بل كانت هى البداية الحقيقية لنهاية هذا الطاغية .

النص الكامل لمذكرة أحزاب المعارضة عن تجاوزات المحجوب فى الجلسة التى ضرب فيها الوزير

السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

بناء على المادة ٢٦٩ من اللائحة الداخلية للمجلس نتقدم لكم بطلب عقد اجتماع خاص للمجلس للنظر فيما اتخذ من اجراءات عند نظر الاستجوابات الموجهة للسيد وزير الداخلية بجلستى مساء الاحد ١٩٨٩/٢/١٩ وصباح الاثنين ١٩٨٩/٢/٢٠ ومدى مطابقتها لاحكام الدستور والقانون واللائحة الداخلية للمجلس والتقاليد البرلمانية الصحيحة .

جاء عرض هذا الطلب على المجلس فى أول جلسة لتحديد جلسة خاصة للنظر فى هذه الاجراءات الواردة بالمذكرة المرفقه ارساء للقيم البرلمانية السليمة وذلك بالتطبيق للمادة المذكورة من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول وافر الشكر

مذكرة

بشأن وقائع جلستى مساء ١٩ فبراير وصباح ٢٠ فبراير ١٩٨٩

المطلوب عرضها على الاجتماع الخاص لمجلس الشعب

١- تعمد رئيس المجلس اعطاء الكلمة للنواب الاربعة المستجوبين لوزير الداخلية بالاضافة الى الاسئلة وطلبات الاحاطة ذات الصلة بها فى جلسة واحدة مسائية حتى لا تتمكن الصحف من نشر كلماتهم فى الصحف الصباحية . وحدد لكل نائب مستجوب عشرين دقيقة بصرف النظر عما يحتاجه من وقت لعرض ما لديه من وقائع ، فى حين افرد جلسة صباحية كاملة دون تحديد زمن معين للوزير للرد

على هذه الاستجوابات .

٢- لم يستخدم رئيس المجلس سلطاته الدستورية واللائحة فى منع وزير الداخلية من استخدام اسلوب السخرية والاستخفاف ، وتوجيه الفاظ السباب الى نواب المعارضة وتوجيه الاشارات النابية والايماءات غير اللائقة مما يمس هيبة المجلس وكرامة اعضائه .

٣- سمح رئيس المجلس لأول مرة فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر بعرض تسجيلات واشرطة فيديو فى حين ان اللائحة والتقاليد البرلمانية لا تجيز الاستماع الى اقوال تهديد فى الجلسات العامة حتى قبل اختراع التسجيلات .

٤- اجاز عرض تسجيل تليفونى يتعلق باحد النواب المستجوبين رغم عدم وجود علاقة له بموضوع الاستجوابات بقصد الاساءة اليه لاقدامه على استعمال حقه البرلمانى فى تقديم استجواب لاحد الوزراء . وبالرغم من ان ما هو مسجل لا يشكل مخالفة ، كما ثبت منه ان التسجيل تم على تليفون عضو مجلس الشعب دون استئذان المجلس برفع الحصانة البرلمانية عنه .. تطبيقا للمادة ٩٩ من الدستور مما يجعل هذا التسجيل باطلا ويعاقب من قام به ومن استخدام التسجيلات التى تمت طبقا للمادتين ٣٣٠٩ ، ٣٠٩ مكرر (١) من قانون العقوبات .

٥- كما اذن رئيس المجلس - رغم اعتراض نواب المعارضة - بعرض شريط فيديو لأحد الصحفيين لم تثبت سلامته بل كان من الواضح دخول عملية المونتاج عليه مما اضطر الوزير الى قراءة ما سماه تفريغا له .

٦- استند رئيس المجلس فى السماح بعرض هذه التسجيلات والافلام على انه ماذون بها من الجهة القضائية المختصة بناء على تحقيقات مفتوحة مع انه يعلم ان المادة ٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية تعتبر اجراءات التحقيق والنتائج التى تسفر عنها من الاسرار التى لا يجوز لمن يتصلون بها أو يحضرونها بسبب وظيفتهم أو مهنتهم افشاءها والا عوقبوا طبقا للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

٧- حاول رئيس المجلس ان يضفى الشرعية على الاجراء الباطل لعرض هذه التسجيلات بالحصول على موافقة اغلبية المجلس المنتمين لحزب الحكومة على عرض هذه التسجيلات على خلاف ما نص عليه الدستور والقانون ، وهو امر غير جائز ولا يمكن ان يصحح بطلانا قائما .

٨- سمح لوزير الداخلية بان يدعى ان هناك تسجيلا اخذ فى منزل رئيس حزب الوفد مع انه بعد ذلك صدر من وزارة الداخلية بيان ينكر وجود أى تسجيلات سواء لرئيس الوفد أو لرؤساء احزاب المعارضة .

٩- انتهز رئيس المجلس فرصة الاضطراب الذى حدث فى قاعة الجلسة نتيجة عدم ادارتها بالطريقة القويمة المحايدة لاقفال باب المناقشة فى الاستجوابات ، بدلا من رفع الجلسة حتى تهدأ النفوس الثائرة ، فحال دون اعطاء المستجوبين حق التعقيب المقرر فى اللائحة الداخلية للمجلس (المادة ٢٠٢ فقرة ٣) ودون عرض طلب سحب الثقة من وزير الداخلية الذى تقدم به زعيم المعارضة موقعا عليه من اكثر من خمسين نائبا .. وقام بعرض الطلب المقدم من بعض نواب حزب الحكومة بالثقة بالوزير الذى ارتكب تحت قبة المجلس عدة جرائم

يعاقب عليها القانون .

١٠- بينما أحال رئيس المجلس النائب طلعت رسلان الذى حاول منع الوزير من الاسترسال فى خدش سمعة العائلات والمساس بالاعراض الى لجنة القيم بالمجلس دون ان يحيل فى نفس الوقت نواب الحكومة الذين تعدوا على زعيم المعارضة المهندس ابراهيم شكرى وهو تصرف يدل على الانحياز والكيل بكيلين .

التغيــــير
لسياسات أم أشخاص ؟

((أي ايديولوجية حاكمة تلجأ إلى العنف والقهر وقوات مكافحة الشغب والهروات هي ايديولوجية فاشلة لأنها عاجزة عن المواجهة والأقناع))

ماذا بعد إقالة وزير الداخلية السابق اللواء زكى بدر ؟

سؤال هام استولى على أذهان المهتمين بالعمل العام بعد أن زالت نشوة الفرح الطاغية بإقالة الوزير السابق ، وبعد انتهاء الإحساس بأن كابوسا قد انزاح الى الأبد .

وبدأت ملامح السؤال تتشكل شيئا فشيئا هل ما حدث هو مجرد تغيير فى الأشخاص ؟ أم أنه كان مقدمة لابد منها لتغيير السياسات الأمنية التى اعتمدت لفترة زادت على عقد من السنوات ، وانتهت الظروف التى أدت الى انتهاجها حتى أصبحت هذه السياسة هى السبب الوحيد لاستمرار نفسها فلم يعد هناك معين يغذى شمعتها ويضمن لها الاستمرار إلا ما تفرزه من زيت تعود مرة أخرى لتحرقه .. ولنعد قليلا الى الوراء ..

فى نهاية فترة حكم الرئيس الراحل أنور السادات بدأ الإحساس بأن هناك خطرا داهما على النظام ، هذا الخطر كان يتمثل فى تيار سياسى واحد هو الجماعات الدينية التى قيل أن النظام نفسه ساعد فى اخراجها من القمقم حتى تكون عونا له فى مواجهة التيارات السياسية الأخرى . فلما قويت شوكتها بدأت فى مواجهة النظام نفسه وبدا هذا التفسير يحمل كثيرا من التضليل لسبب بسيط هو أن العالم الاسلامى بأسره يشهد صحوة فكرية تمثلت فى نشوء تيارات فى كل بلد من بلدانه .

وكان ذلك أثرا مباشرا للرواد الذين ظهروا فى هذا القرن ابتداء من الأربعينات وكان اشهرهم الشهيد حسن البنا والأستاذ سيد قطب فى مصر وأبو الأعلى المودودى فى باكستان ، وساعد على انتشار فكرهم

حدوث تغييرات جذرية فى المنطقة الاسلامية كان أهمها تحرر معظم البلدان من السيطرة الاستعمارية التى أطبقت بظلمها وظلامها على العالم الاسلامى ، واتجاه معظم قادة حركات التحرر الى الشرق ممثلا فى الاتحاد السوفيتى أو الغرب بزعامة الولايات المتحدة ، متناسين المنهج النابع من تراث هذه البلدان وعقيدتها ومثلت الانكسارات التى منى بها العالم الاسلامى من جراء التدخلات الأجنبية فى المنطقة معينا هاما لهذه التيارات كي تستند عليه ، وحجه قوية بأن البلدان الاسلامية لن تقوى وتنتصر إلا باعتماد منهج سماوى بعد فشل المناهج البشرية فى حل المشكلات التى واجهت هذه البلاد بعد إستقلالها .

ورأى قادة البلدان الاسلامية أنه لابد من مواجهة هذه التيارات ، ومع اختلاف طرق المواجهة وتعددها وبحكم أن مصر فى العالم الاسلامى فى موقع القلب كان ذلك مدعاة لظهور الصحوة الاسلامية بصورة واضحة ومؤثرة فيها وكانت الثورة الاسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ نموذجا أغرى كثيرا من هذه التيارات بالرغم من المآخذ الجمة التى أخذت على هذه الثورة .

أما فى مصر فكان حادث اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات على منصة العرض العسكرى فى السادس من أكتوبر ١٩٨١ متغيرا هاما من المتغيرات التى أدت الى انتهاج سياسة أمنية لازالت البلاد تعيش تحت وطأتها الى اليوم.

وبدأت ملامح هذه السياسة تتضح منذ اليوم الأول لحكم الرئيس مبارك كالآتى :-

- تغليب الأمن السياسى على غيره من عناصر الأمن الأخرى (الجنائى - الاقتصادى - الاجتماعى)
- مواجهة التيارات الفكرية المختلفة مواجهة أمنية بحتة وخاصة التيارات الدينية .
- السماح للمعارضة بلعب دور هامشى محدود .
- اعتماد سياسة العصا الغليظة فى أغلب الاحوال وتجنيب الحوار منتهكة فى ذلك جميع القوانين .
- الخلط بين أساليب التعامل مع الفئات المختلفة .

وكانت لهذه السياسة الأمنية المتبعة نتائج خطيرة

١- فتغليب الأمن السياسى على غيره من عناصر الأمن أدى لزيادة بؤر الخارجين على القانون . نظرا لقصر الأمن وتركيزه على متغير واحد دون غيره من المتغيرات حتى أصبح تحقيقه محفوفاً بالمصاعب نظرا لعلاقة التأثر والتأثير بين الأمن السياسى والأمن الاجتماعى والاقتصادى والنفسى لدى غالبية الشعب المصرى .

وأدى ذلك الى ارتفاع نسبة الجرائم التى تعرف بالجرائم السلبية من رشوة واختلاس وتهريب أموال حيث تشير تقارير الأمن العام أن قيمة الأموال التى تم تهريبها خارج مصر بلغت فى عام ١٩٨٨ (١٣) مليون جنيه بعد أن كانت فى عام ١٩٧٧ لا تزيد على خمسة ملايين بالاضافة

الى اطراد متزايد فى تهريب المشغولات الذهبية والنقد الأجنبى .

وتزايدت جرائم الاتجار بالمخدرات الى ١١ ألف قضية اتجار تم ضبطها عام ١٩٨٨ وحده .

أما إحصاءات السرقة فقد بلغت سرقة السيارات وحدها عام ١٩٨٨ الى ١٣٩٧سيارة لم يضبط منها أكثر من ثمانية سيارات .

وهرب اكثر من مليون ونصف مليون متهم فى جنح ولا يزال ربع مليون منهم هارب الى الآن - هذا رغم كثافة تواجد قوات الأمن فى الشارع المصرى الى حد أن القاهرة وحدها بها ٢٥ ألف جندى ، إلا أن هذه الكثافة الكبيرة لم توجه الى الوقاية من الجريمة بل ركزت على ضبطها فى حال وقوعها .

وشهد المجتمع المصرى جرائم جديدة مثل قتل الأزواج والتمثيل بالجثث واشعال النيران فى الأبناء ودس السم للأخوة وقتل الآباء والانهيار الأخلاقى والسرقة بالاكراه فى وضح النهار ، وتزايدت نسبة المدمنين ، وحدث ارتفاع فى استخدام العنف .

ويرجع ذلك الى وضع الجهاز الأمنى نفسه مكان القاضى والمنفذ للحكم إضافة الى الواقع السئ الذي يفرض نفسه من فقر وتعطل وزيادة فى نسبة السكان بما دفع الى التمرد على هذا الجهاز ، كذلك تمتع فئة بالثراء الفاحش بطرق مشروعة وغير مشروعة على حساب الأغلبية المطحونة بما أصاب قطاعات كبيرة من المجتمع بالاحباط والاغتراب عن المجتمع ، وأدى لتطور كبير فى شكل الجريمة بحيث أصبح يصعب ضبطها أو إقتفاء أثرها .

وساهم عدم التناسق بين أهداف السياسة الأمنية والسياسة التشريعية فى اتساع أشكال الخروج على النظام والآداب العامة وخرق القوانين والتلاعب بها و (خاصة من الانفتاحيين) بما أدى لمزيد من الإختلال الاجتماعى دفع كثيرا من العناصر الى الانتقال للدوائر الغاضبة سياسيا ودينيا .

وأدت السياسة الاقتصادية الانكماشية والتضخم والفساد الاقتصادى والغلاء وارتفاع معدلات البطالة الى نوع من الفوضى لم تكن لتحكمها السياسة الأمنية وحدها مهما كانت كفاءة القائمين على أمرها .

٢- أما العنصر الثانى فى هذه السياسة فكان مواجهة التيارات السياسية الفكرية مواجهة أمنية بحتة ، اتسمت بالعنف على أساس أن هذه التيارات خارجة عن النظام والقانون مهملة فى ذلك أساليبا أخرى كان يجب ان تتبع ، وأوكلت الحكومة المصرية مهمة التعامل مع هذه التيارات سواء كانت يمينا (التيارات الاسلامية) أو يسارا (الحركات الشيوعية) الى وزارة الداخلية وكأنها أمام مشكلة جنائية بسيطة وليست مشكلة اجتماعية شديدة التعقيد (عادل حمودة - الهجرة الى العنف - القاهرة ١٩٨٧ - ص ١٥) وكانت نتيجة ذلك تصعيد المواجهة مع هذه التيارات بالاعتقالات الجماعية والتعذيب وانتزاع الاعترافات واستخدمت الداخلية فى ذلك السلطة المخولة لها بموجب قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية ، وان كان هذا الاسلوب

قد شهد فترات مد وجذر حسب من تولوا أمر الوزارة ، فزادت حدة هذه المواجهة لأقصى حد بعد تولى زكى بدر لوزارة الداخلية عقب أحداث ٢٥ ، ٢٦ فبراير ١٩٨٦ وكانت قبل هذا التاريخ - وفى عهد أحمد رشدى - قد خفت حدتها كثيرا وتطور زكى بدر بهذا الاسلوب الى حد افتعال المواجهات العنيفة مع هذه التيارات ، كما حدث فى عين شمس و حلوان والمحلة والأحداث المتكررة فى مدينتى أسيوط والمنيا ، أما عن التعذيب فقد شهد منذ بداية الثمانينات ارتفاعا ملحوظا كأداة من أدوات المواجهة بتعذيب المنتمين الى جماعة الجهاد بما جعل محكمة أمن الدولة العليا تذكر ذلك فى حيثيات حكمها عام ١٩٨٤.

٣- السماح للمعارضة بدور هامشي محدود :

بالتضييق على اجتماعاتها ومحاولة عزلها عن الجماهير وتسفيه رموزها والاعتداء على ممثليها فى مجلس الشعب (د. عصام العريان) ومنعهم من التنقل بحرية فى دوائرهم الانتخابية للتعايش مع المشاكل التى يعانى منها من إنتخبوهم .

وقد أظهرت الحكومة فى مرات عديدة ضيقها بالممارسات التى تصدر من قادة المعارضة وصحفها واتهامها بالجرى وراء الإثارة ، فقامت الاجهزه الامنيه بالتجسس على اجتماعات الأحزاب واعتبرت المنتمين لها أعداء للنظام وكان لمحاولات تهميش دور المعارضة عدة ظواهر منها :

١- عدم السماح بقيام أحزاب جديدة لها وجود فعلى فى الشارع المصرى مثل الاخوان المسلمين والناصريين والشيوعيين .

٢- عدم تنفيذ حكم القضاء بأحقية دخوف ٧٨ عضوا الى مجلس الشعب ، وذلك لتحجيم الدور الذى يمكن أن تقوم به تحت قبة البرلمان .

٣- محاولات تفجير الأحزاب المعارضة من الداخل واذكاء الخلافات الموجودة بين التيارات المتصارعة داخل الحزب الواحد ومحاولة إستقطاب القيادات المؤثرة تحت إغراء المنصب أو مقاعد مجلس الشعب .

٤- التدخل لحسم نتائج الانتخابات لصالح الحزب الوطنى كما حدث فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ وانتخابات مجلس الشورى والمحليات فيما بعد .

٥- اتهام الأحزاب المعارضة بأنها تركز على عرض المساوئ وانها ليس لديها حلول للمشكلات التى تعرضها أو برامج محددة للتطبيق .

وكانت نتائج ذلك عزوف قطاعات كبيرة من المجتمع عن الانخراط داخل الأحزاب الشرعية وايجاد أرضية خصبة للدعاوى التى تقول بعدم شرعية النظام، واليأس من الاصلاح عن طريق الأحزاب الشرعية الموجودة ، بما أدى الى فقدان الثقة فى السلطة بصفة عامة بشقيها الحاكم والمعارض ودعا الكثيرين الى الانخراط فى الحركات غير الشرعية أو العزوف عن المجتمع بأكمله ومحاولة الهجرة الى الخارج أيا كانت النتيجة

التي تؤدى اليها هذه الهجرة .

ولم تقتصر محاول تهميش دور المعارضة على الأحزاب الشرعية فقط وانما امتدت الى جماعات الضغط مثل النقابات ونوادى أعضاء هيئة التدريس والاتحادات الطلابية والتجمعات العمالية المختلفة .

٤- اعتماد سياسة العصا الغليظة كبديل عن الحوار :

وقد استفحل ذلك بصورة ملفتة للنظر فى عهد زكى بدر حيث حدثت مراجهات كثيرة مع كافة التيارات والقطاعات فى المجتمع ويكفى للاستدلال على ذلك ما حدث فى عين شمس وحلوان والمحلة وكفر الدوار

ولم تكتف السلطات الأمنية باستغلال الصلاحيات التى يتيحها لها قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية الأخرى بل تعدت ذلك بكثير وبرز ذلك واضحا فى أوامر وزير الداخلية لضباطه باتباع تعليمات «الضرب فى المليان» واعتبار أن مراعاة حقوق الانسان مع الخارجين على القانون فى رأى الوزارة انتهاكاً لهذه الحقوق .

وكانت نتيجة ذلك مصادمات دامية راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين ومن ضباط وجنود الشرطة مما سبب فجوة عميق بين الجانبين حيث أصبح شعار «الشرطة فى خدمة الشعب» شعارا يقابل بالاستهزاء من كافة القطاعات والفئات وأستبدل بشعار آخر تبلور فى نفوس الجماهير وهو الشرطة لقمع الشعب .

وأدى ذلك الى أن يصبح مجرد الدخول الى قسم البوليس مهمة عسيرة يتوجس منها المواطن العادى خيفة ويفكر ألف مرة قبل الاقدام

عليها .

وساعد على ذلك قرارات الاعتقال التى أعطيت على بياض لكافة أقسام الشرطة واعتقاد رجل الشرطة أنه القاضى والحكم فلا رقيب على تصرفاته ولا سلطة تعلو سلطاته وهو بأى حال من الأحوال بعيد عن المساءلة تحت شعار القانون والنفوذ الكبير الذى يتمتع به قائد الجهاز حتى أمام القضاء والنيابة ومن العجيب أن من ينتهكون القوانين فى عهد زكى بدر كانوا يرقون الى مناصب أعلى !

٥- الخلط فى أساليب التعامل بين الفئات المختلفة :

فليس هناك تمييز بين المعتقل على ذمة قضية سياسية والمعتقل على ذمة جريمة قتل أو سطو مسلح بل بلغ الأمر بالسجناء الساسيين حد المطالبة بمساواتهم بالجنائيين ، وأصبح مجرد الفكر جريمة يعاقب عليها فى أقسام الشرطة والمعتقلات قبل العرض على القضاء ، ويرجع ذلك الى اعتماد وزراء الداخلية المدرسة الجنائية كوسيلة للتعامل وهذه المدرسة تغلب الاعتبارات الخاصة بها والأدوات الفنية المحصنة التى تقوم على استعمال أساليب القمع المادى والشدة والحزم والعمل خارج إطار الشرعية الاجرائية فى التعامل مع معتقلى الرأى .

ويؤدى هذه بالمعتقل العادى الى الانخراط فى التيار الذى أدين بالعمل من خلاله وان لم يكن يعرف أبسط المعلومات عن فكرة أو أهدافه قبيل الدخول الى السجن .

حيث قاد هذا الأسلوب بأفراد عديدين الى التحول من السلوك العادى أو السلوك اللاأخلاقى الى أن يصبحوا أفرادا ملتزمين بمناهج وأسس تيارات مخالفة لهم تماما والتشبع بأفكارها بل والوصول الى مواقع قيادية

فيها - كذلك أدى الاحتكاك المستمر بين السجناء الجنائيين والسياسيين الى الاستفادة الكبيرة من الأساليب الجنائية ليتبعها المسجون السياسى بعد خروجه من المعتقل فى مناهضة الحكم القائم .

وأدى ذلك الخلط فى ذهن القائمين على أمر الأمن الى استخدام ملفات الأمن السياسى الخاصة بالسلوك الشخصى لرجال السياسة وجموع الصحفيين والمهنيين بما أدى فى بعض الاحيان الى وقوع صانع القرار السياسى فى مفاجآت لا يمكن السيطرة عليها مباشرة ومثال ذلك حادثة مجلس الشعب فى فبراير ١٩٨٩ .

وفى دراسة ظاهرة العنف السياسى - والتى تولدت عن السياسة الأمنية المتبعة - أجراها الدكتور حسنين توفيق المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عن فترة الثمانينات يقول أنه لم تكن هناك ظروف استثنائية أو ضرورة تشكل تهديدا للأمن القومى وللنظام فى الدولة تستدعى العمل بقانون الطوارئ ، كما لم تكن هناك ضمانات دستورية وواقعية كافية للرقابة من قبل البرلمان والسلطة القضائية من أن هناك ما يستدعى قيام حالة طوارئ .

ويرصد الباحث الزيادة الملحوظة فى أحداث العنف السياسى خلال السنوات الأربع الاخيرة وهو ما يؤكد تصاعد العنف والعنف المضاد بين السلطة والجماعات المحجوبة عن الشرعية ، وان زيادة موجه الاحباط لدى فئات عديدة من المجتمع أدى الى ممارستها لاعمال العنف والاحتجاج الاجتماعى ويؤكد ان هذه العنف ارتبط بعدد من القضايا أهمها رفض السياسة الأمنية للنظام التى تقوم على تعذيب المواطنين وحملات الاعتقال العشوائية والتضييق على القوى السياسية إضافة الى الاوضاع

الاقتصادية المتدهورة ، وتوقع أن تستمر أحداث العنف بمظاهرها المختلفة ما دامت الأزمة التى يواجهها المجتمع على المستويين السياسى والاقتصادى موجودة وتتمثل الأزمة السياسية فى غياب الديمقراطية واستمرار العمل بالطوارئ وعدم استيعاب التيارات السياسية الفاعلة فى المجتمع .

وما حدث فى ١٢ يناير ١٩٩٠ (حسب الملامح التى اتضحت حتى الآن) أن زمناً كريها قد سقط وما يلفت النظر فى حيثيات سقوطه هو زلات لسانه وليست السياسة التى انتهجها ، وكل ما فى الأمر على ما يبدو أنه تجاوز مرمى النيران التى كان يجب أن يصيبها لسانه الى رموز فى السلطة منهم زملاء له فى الوزارة ومساعد لرئيس الجمهورية ورؤساء دول شقيقة .

هل ذلك صحيح ؟ إذا كان صحيحا - وأتمنى ألا يكون كذلك - فإن شيئا ما لم يتغير ! حقيقة أن قاموس زكى بدر قد أصبح خطرا على اللغة السياسية المستخدمة ولكن هذا شئ يتعلق بالشكل فقط .

وإذا كان تجميل الشكل مهما الى حد كبير فإن المضمون أكثر أهمية وأشد وجوبا .

بعد ساعات من إقالة وزير الداخلية السابق زكى بدر أجريت إتصالا تليفونيا مع الدكتور عمر عبدالرحمن لأعرف انطباعه على قرار الاقالة فقال ان أى وزير داخلية مهما كان دمث الأخلاق + قانون الطوارئ = زكى بدر .

فالدكتور عمر قد انصرف عن الشكل الى المضمون ، ولكن هل الحكومة المصرية تحتاج الى من ينفذ نفس السياسة السابقة دون سلاطة

لسان أو هبوط بمستوى الحوار ؟

بمعنى آخر : هل تود قطع لسان يجلد أسماع الناس على أن تبقى السوط تجلد به ظهورهم ؟

نشرت جريدة الوفد فى صفحتها الأولى وبعد قرار إقالة الوزير بيوم واحد أن هناك تعليمات من القيادة السياسية بعدم الاعتراف بوقوع تعذيب خلال عهد الوزير السابق ، ونفذ ذلك وزير الداخلية الجديد بتصريحه للإذاعة البريطانية بأنه لم يكن هناك تعذيب وأن منظمة حقوق الإنسان قد بنت تقاريرها على أوهام. فما مغزى ذلك ؟ ثم هل باستطاعة وزير الداخلية وحده أن يغير من الأوضاع القائمة لو أراد التغيير ؟

إن كل الاقلام هبت مطالبة بتغيير السياسات بعد انتهاء النشوة التى احدثها بعد تغيير شخص زكى بدر على اعتبار أنها هى التى ساعدت على أن ينتهى بالصورة التى انتهى اليها ولا يستطيع واحد ان ينكر أن تصريحات الوزير الجديد مشجعة على تغير المناخ الذي أوجده زكى بدر بين الحكومة والمعارضة وبين الشرطة والشعب .

إن السياسة التى اتبعها زكى بدر خلال أربع سنوات من توليه المقعد لم تكن لتحميه خلال هذه الفترة الطويلة ان لم تكن سياسة نظام ،كما أن آخر اجتماع له لم يكن الأول من نوعه الذى يوزع فيه ذلك الوزير شتائمه على كل الرموز الوطنية .

وقد اجمع عديد من الكتاب على صفحات الصحف القومية والمعارضة على ضرورة تغيير السياسات وتمثلت نواحى التغيير المقترحة فى :

رفع الاحكام العرفية والغاء القوانين سيئة السمعة حيث أنها أضافت سلطات لوزارة الداخلية استخدمت استخداما سيئا ولم يعد هناك مبرر لوجودها .

الغاء قانون الأحزاب وقانون الصحافة لإعطاء الفرصة لجميع التيارات ليكون لها وجود شرعي والتعبير عن كل فئات المجتمع من خلال الصحافة تعبيرا حرا .

- حل مجلس الشعب والشورى واجراء انتخابات جديدة تحت اشراف القضاء على إعتبار أن البرلمان الحالي مشكوك في تعبيره تعبيرا صحيحا عن القاعدة الشعبية ولثبوت تهمة تزوير الانتخابات الماضية

- تغيير الدستور وتشكيل لجنة لوضع دستور جديد يشمل تعديل السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية واختياره هو ونائبه بالانتخاب الحر المباشر .

- إقرار سياسة الحوار مع كافة التيارات السياسية ، ومحو العقبات التى وضعها زكى بدر أمام التقارب بين الحكومة والمعارضة واعتبار المعارضة شريك في الحكم لاخصم ينبغى تحجيمه .

- تقديم الوزير السابق لمحاكمة عادلة تكشف أسباب التجاوزات التى تسبب فيها وحتى يكون عبرة لغيره وإحالة جميع الضباط الذين نفذوا أوامره الى الاستيداع والافراج عن جميع المعتقلين على ذمة قضايا سياسية .

- عدم إسناد مهمة مقاومة التطرف لوزارة الداخلية إلا بعد استنفاد كل الوسائل على اعتبار أنه ظاهرة سياسية اجتماعية وأن هناك حالة تطرف عامة والتخلص من جميع السياسات الأمنية السابقة .

- أن يكون أمن الشعب فوق أمن الحكومة .

- تحسين ورفع كفاءة الأداء الاقتصادى والحكومى وتحديد أهداف تصديرية طموحة .

فالقهر ليس معنى من معانى الأمن والكبت لا يؤدى للأمان وتكميم أفواه الناس لا يحقق الطمأنينة والاستقرار وذلك الاسلوب الذى كان متبعا فى عهد زكى بدر لا يعين على ايجاد تنمية إقتصادية أو زيادة الانتاج .

فمن يعيش فى جو من الخوف وانعدام الحرية يكون غير قادر على الابتكار .

إذا كان قرار إقالة زكى بدر مجرد بداية لتغيير السياسات التى اتبعها فإن الحكومة المصرية قد بدأت الطريق الصحيح رغم صعوبته والأشواك الموضوعة فيه لكنه طريق يؤدى الى تحقيق أهداف هذا الشعب وحريته .

لكن ما أسهل القمع كأداة وأسلوب لأنه أسلوب العجزة ، وساعة الانفجار لن يحمى من طبقوه الجبال مهما كانت شامخة .

الوثائق والمستندات

"بسم الله الرحمن الرحيم"

(الملحق رقم (١))

النيابة العامة

مكتب النائب العام المساعد

نيابة أسيوط الكلية

"محضر تحقيق"

فتح المحضر اليوم [illegible] الموافق [illegible] ١٩٨٥ [illegible] بسراي نيابة أسيوط الكلية

نحن حسين [illegible] رئيس النيابة

[illegible] محمد [illegible] سكرتير التحقيق

[illegible] السيد [illegible] النائب العام [illegible]

[illegible] رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٦ [illegible]

[illegible] المتهمين في قضايا الجهاد [illegible]

[illegible]

[illegible] محمد [illegible]

[illegible] ١٩٨١ [illegible]

[illegible]

[illegible] ٩ [illegible] ١٩٨١ [illegible]

[illegible]

[illegible] ٩ [illegible] ١٩٨١

[illegible] ١١ [illegible] ١٩٨١ [illegible]

[illegible] ١٩٨١

[illegible] ١٠ [illegible] ١٩٨١ [illegible]

[illegible] ٩ [illegible] ١٩٨١

[illegible]

[illegible] النائب العام المساعد [illegible]

[illegible] الجهاد [illegible]

[illegible]

[illegible]

صورة من التحقيقات التى أجرتها نيابة أسيوط الكلية
مع زكى بدر بسبب تعذيبه للمتهمين فى قضايا الجهاد
و التى توقف التحقيق فيها لسبب مجهول .

[illegible] ١٩٨٥

[illegible]

[illegible] الجمعة الموافق ١٤/١٢/١٩٨٥ [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

س / ما العمل الذي كنت تمارسه خلال عامي ١٩٨١ و١٩٨٢؟

ج / [illegible]

س / [illegible]؟

ج / [illegible]

س / [illegible]؟

ج / [illegible]

[illegible] ... [illegible] وقتلوا المدنيين [illegible]
[illegible] [illegible] بهم [illegible] و [illegible]
[illegible] في الشوارع [illegible]
ولم [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] الموارد [illegible]
[illegible] [illegible]

س هل كانت هناك [illegible] [illegible] للتشهير [illegible] ؟
ج [illegible] لم [illegible] [illegible] [illegible]
التشهير لم [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] التشهير [illegible]

س هل [illegible] [illegible] [illegible]
ج [illegible] لم [illegible] وكانت [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] ولم [illegible] التشهير [illegible]
[illegible] الدولة .

س ما تقييمك [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] ١٩٨١ [illegible]
آخر شيء ؟

ج لم يحدث أي [illegible] [illegible]
الوقت [illegible] [illegible]
[illegible] لم يحدث أي [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] بخصوص تلك الجماعات والعمليات المتبعة من قبل [illegible] ثم
[illegible] ضبط فقط وإذا كان قد ضبط شيء [illegible] وإذا [illegible]
[illegible] تثبت [illegible] محضر الضبط ولم [illegible]
[illegible] الذي كان [illegible] الأوراق [illegible]
المدعي به لم أكن [illegible] وإنما [illegible]
[illegible] هذا [illegible] [illegible] بعد [illegible]

س٥ ما المذكور [illegible] كان [illegible] ؟

ج لم يحدث [illegible] شيء [illegible]
[illegible] إذا كان قد حدث هذا [illegible]
[illegible] واحد [illegible] كثيرا [illegible]
[illegible] المشهورة [illegible]
[illegible] [illegible] أصل [illegible]
[illegible] كان [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] سنة ١٩٩٤ [illegible]
[illegible] سنة ١٩٨٩ .

س ما تقرره [illegible] أحمد [illegible] بالجماعة
[illegible] أحمد [illegible] والله [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] كنت [illegible] هذا [illegible] .

ج لم يحدث [illegible] والفترة من [illegible] سنة ١٩٩١ حتى [illegible] ١٩٩١ [illegible]
[illegible] المنيا [illegible] كانت [illegible] هذا [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] سنة ١٩٨٦ [illegible] كان قد حدث هذا [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]

أن المذكور قد ذكر لكم [illegible] علم بأخبار [illegible]
بكم.

س: ما تقولون فيما قرره محمد محمد علي عبد [illegible] من أنه [illegible] الرئيس اللبناني [illegible] يوم 9 سنة 1981 [illegible]
[illegible] ؟

ج: لم يحدث ذلك [illegible] يوم 9 سنة 1981 [illegible] أي
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] 1984 [illegible] المذكور [illegible]
[illegible]
[illegible] .

س: [illegible] المذكور [illegible]
[illegible]
[illegible] ؟

ج: [illegible]
[illegible]
9 سنة 1981 [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] الى [illegible] الى [illegible]
[illegible] المشهور [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

س [illegible] السيد الدكتور [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ؟

ج [illegible]

س [illegible]
[illegible]
[illegible] ؟

ج [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

س [illegible]
[illegible] ١٩٦١ [illegible]
[illegible]
[illegible] ؟

[illegible]
[illegible]

على أن [illegible] في [illegible] القضية بالذات كما أنه [illegible] أي [illegible]
[illegible] ولم [illegible] [illegible]
في [illegible]
[illegible]

س - [illegible]
[illegible]

ج - [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
في [illegible] ١٩٨٤ [illegible]

س - [illegible]
[illegible] ١٩٨١ [illegible] ١٩٨١ [illegible]
[illegible]
[illegible]

ج - [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

س - [illegible]
[illegible]
[illegible]

ج - [illegible]
[illegible]

الى مجهول تماماً [illegible] التي جرت [illegible] أعوام .

س: ما هي الأسباب التي [illegible] السؤال ؟

ج: لاعتقادي بأن هذا الجهاز [illegible] [illegible] [illegible] خلال مدة [illegible] [illegible] الذين [illegible] لمدة ثلاث سنوات [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ولو كان هذا [illegible] [illegible] لم يكن [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] .

س: أنت متهم [illegible] [illegible] محمد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

ج: [illegible] .

س: أنت متهم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وطنيتك ؟

ج: [illegible] .

س: العديد أقوال أخرى ؟

ج: [illegible]

تمت أقوالي وتوقيعي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

ادارة مباحث امن الدولة

فرع الجيزة

"م"

((الملحق رقم (٢))

٢٨١

السيد الاستاذ المستشار/ المحامي العام لنيابات الجيزة

تحية طيبة .. وبعد

- بالنسبة لحادث محاولة اغتيال السيد اللواء / " حسن ابو باشا " وزير الداخلية الاسبق (موضوع تحقيقات القضية رقم ٣١٢٣ جنايات العجوزة لسنة ١٩٨٧) .. نفيد بالاتي :-

- سبق ان رصدت المتابعة قيام عناصر تنظيم الجهاد بالتخطيط والاعداد لتنفيذ عمليات ارهابية ضد بعض الشخصيات العامة وذلك برصد تحركاتهم ومقار اقامتهم بهدف اغتيالهم لزعزعة الاستقرار بالجبهة الداخلية واحداث فوضى شاملة وارهاب اجهزة الامن لتنفيذ مخططهم الاستراتيجي لاحداث انقلاب ضد النظام القائم واقامة ما يسمى بدولة الخلافة الاسلامية التي تؤسس على مفاهيمهم المنحرفة .. ومن بين الشخصيات العامة التي استهدفتها عناصر التنظيم السيد اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق بدعوى مواقفه المتشددة ضد عناصر الجماعات الاسلامية خلال فترة تقلده لمنصب وزير الداخلية بالاضافة الى ما اشاعوه في اوساطهم حول قيام سيادته بالقاء المصحف على الارض .. واعتلائه بقدمه بالاضافة الى الضباط الذين ادعى عليهم قيامهم بتعذيب بعض العناصر التي سبق اتهامها في القضية ٨١/٤٦٢ امن دولة عليا (تنظيم الجهاد) وذلك بناء على فتوى صادرة من قيادات التنظيم باحلال دم هذه الشخصيات (يتم متابعة هذا التحرك ونشاط هذا التنظيم في الاطار القانوني وسبق اخطار نيابة أمن الدولة به)

- وفي اطار البحث عن مرتكبي الحادث .... نفيد بالاتي :-

قام المعمل الجنائي الذى تولى رفع الاثار المتخلفة عن الحادث ومن بينها بصمات اصابع وجدت على زجاجتين مياه غازيه قام مرتكبي الحادث بشرائها من كشك سجاير ومرطبات ملك / رشاد محمد ابراهيم " امام منزل المجني عليه " حيث ذكر صاحب الكشك بان مرتكبي الحادث لم يستكملا تناول محتويات هاتين الزجاجتين وقام احدهما بوضعهما بنفسه داخل صندوق الزجاجات الغازية

صورة مذكرة مباحث أمن الدولة التى تكشف محاولة تلفيق القضية لكل من مجدى غريب و محمد البحيرى و فاروق عاشور و الذين ثبتت براءتهم بمحض الصدفه .

٢٨٢

فارغ وهرع الى سيارة نصف نقل كانت بجانب الكشك .. وباجراء المضاهاة الفنية بمعرفة خبراء المعمل الجنائى على البصمات المرفوعة من احدى الزجاجتين على البصمات المحفوظة بالمعمل لكافة عناصر تنظيم الجهاد والمشتبه فيهم تطابقت مع بصمة عضو تنظيم الجهاد / فاروق السيد على عاشور (مواليد ١٩٦١/١٢/٢٤ دقهلية ـ عامل بمطعم بشربين ـ ومقيم بكفر بدواى دقهلية ـ عضو تنظيم الجهاد بمجموعة الخياريه مركز المنصورة ـ سبق اعتقاله عام ١٩٨١) ..

× تم عرض الصور الخاصة بالمشتبه فيهم من عناصر التنظيم بطريقة مجمعه على شهود الحادث حيث تعرف الشاهد / رشاد محمد ابراهيم صالح على صورة المتهم / مجدى غريب احمد فايد وقرر انه كان متواجدا قبل وقوع الحادث مباشرة وهو الذى قام بشراء زجاجتين المياه الغازيه وقام بدفع مبلغ الخمسين قرشا ثمنا لهما واخذ الزجاجتين على عجل قبل ان اتمام تناولهما واستقل السيارة التى استخدمت فى ارتكاب الحادث قبل وقوعه بلحظات ..

× كما تعرف الشاهد / ابراهيم السيد محمد ـ سائق بهيئة النقل العام على صورة مجدى غريب فايد وقرر انه شاهد المذكور ظهر يوم ارتكاب الحادث ومنعه من الوقوف بموقف الاتوبيس بنفس المنطقة الكائن بها منزل المجنى عليه وانه تناقش معه لفترة سمحت له بالتاكد من ملامحه .

× وبفحص فوارغ الطلقات التى عثر عليها بمكان الحادث معمليا تبين انها من عيار ٦٢ر٧ × ٣٩ لوط ٨٣/٢٧ وتجدر الاشارة الى سابقة ضبط طلقات من نفس العيار واللوط وسنه الصنع ضمن مضبوطات عضو التنظيم / خالد عبد السميع محمد يوسف الذى سبق ان سلم كمية من تلك الطلقات لعناصر من تنظيم الجهاد بمجموعة بولاق الدكرور المرتبط بها تنظيميا ومن بينهم :ـ

مجدى غريب فايد (موضوع اخطارنا لنيابة امن الدولة العليا بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٣) ..

٢٨٢

والذى تتوافر لدينا عنه المعلومات التاليـــة :ـ

- مواليد ١٩٥٩/١١/٢٨ الجيـزة .
- يقيم ١ شارع غريب من شارع ترعـة زنين الدور الرابـع .
- صاحب ورشة نجارة بنفس العنوان .
- سبق اتهامه فى القضية رقم ٨١/٤٦٢ امن دولة عليا حيث شمله قرار الانتهاء لتنظيم الجهاد وذلك لسابقة انتمائه لهذا التنظيم وارتباطه الوثيق بقيادى التنظيم محمد عبدالسلام فرج الذى حكم باعدامه فى حادث المنصه (وزوج شقيقته عزه غريب فايد) حيث كان الاخير يستخدم ورشة النجارة الخاصة به وشقيقيه يحيى غريب فايد (محكوم عليه فى تنظيم الجهاد فى نفس القضية بالسجن سبع سنوات) ومصطفى غريب فايد (من عناصر التنظيم ـ هرب الى السعودية عقب الحادث مباشرة) فى تدريب عناصر التنظيم على استخـــدام السلاح .

x من قيادى عناصر تنظيم الجهاد بمنطقة بولاق الدكرور .

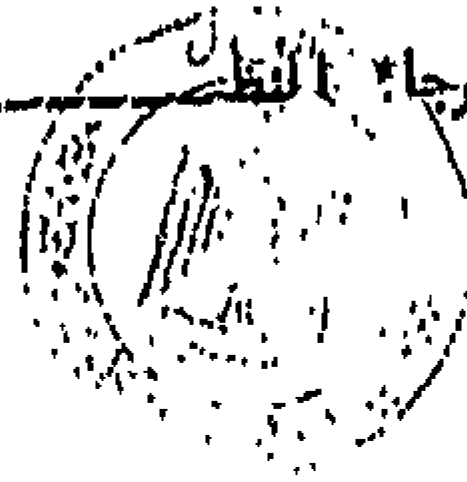
- وقد تم العثور على السيارة التى استخدمت فى ارتكاب الحادث بالطريق العام بمنطقة بشتيل وتم فحصها بمعرفة خبراء المعمل الجنائى حيث عُثر بها على اثار طلقات نارية وبقعة دم على المقعد المجاور للسائق تبين من فحصها انها من فصيلة " O " .. وهى من نفس فصيلـــة دم المدعو/ مجدى غريب فايد كما تبين ان السيارة ملك محافظة الجيزة وانها سُرقت من الطريق العام عن طريق كسر الهوايه الجانبيه لباب السيارة واجراء توصيله داخلية وان السيارة قد تم اجراء بعض اعمال السمكرة بها عقب سرقتها بورشة محمد فؤاد حسن شلبى (سمكرى سيارات ويقيم ٦ مدينة ناهيا بولاق الدكرور) الذى تعرف عليها وذكر ان الذى احضرها له محمد طه عبدالعظيم البحيرى المقيم (شارع غريب فايد بولاق الدكرور والذى يعمـــل سائق طرف/ مجدى غريب احمد فايد .

- وتجدر الاشارة الى انه قد صدر قرار باعتقال كل من :ـ

- مجدى غريب احمد نايد بالقرار رقم ٢٨٨/٥٣٨ فى ١٩٨٧/٥/٦ .
- فاروق السيد عاشور بالقرار رقم ٢٩٥/٥٤٥ فى ١٩٨٧/٥/٦ .
- محمد طه عبد العظيم البحيرى بالقرار رقم ٢ ١٧ / ٨٧ فى ٦/ ٥/١٩٨٧ .
- كما تم اخطار نيابة امن الدولة العليا بنشاطهم التنظيمى .
- جارى استمرار التحرى .

عرض برجاء التفضل ٢٨٩

١٩٨٧/٦/١٥



عميد /

محمد عبد المجيد

٦/١٥

١٥/٦/١٩٨٧

السيد الاستاذ عبد الجواد موسى
رئيس نيابة العجوزه
للتنفيذ والعرض

المحامى العام

١٩٨٧/٦/١٥

(نموذج رقم ٧ « خبراء »)

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية

مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية

ادارة استكشاف ومعاملة البصمات

رقم القضية ــــ ١٩٨ ــــ	
الجهة الوارد منها ــــــــ	
رقم القيد بالمصلحة ــــــ سنة ١٩٨	
ملف / / / تسديد ــ ــ ــــ	

ملخص المأمورية ملحق تقرير فنى فى القضية رقم ٣٣-٣١-١٩٨٧ جنايات الجيزة بخصوص أغتيال السيد اللواء / حسن أبو باشا

٢٩١

مرفقات ــــ

أحراز ــــ

الموضوع:—

بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٢ وألحاق لتقريرنا السابق بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٠ وبناء على تكليفنا بكتاب نيابة الجيزة الكلية "مكتب المحامى العام" المؤرخ فى ١٩٨٧/٦/٢٢ .. ونصه

" ندب السيدان/أحمد عبده طه ، على مصطفى حنفى خبيرا البصمة بمصلحة تحقيق الادلة الجنائية والسابق ندبهما من النيابة العامة لاجراء المضاهاة لبصمة المتهم/فاروق السيد على عاشور لاخذ بصمات حديثة ومضاهاتها بمعرفتهما على البصمات المرفوعة من على زجاجة المياه الغازية المضبوطة لبيان ما أذا كانت بصمات المتهم المذكور متطابقة مع البصمات المرفوعة من على الزجاجة السالف ذكرها .. أنتهى نص القرار .

المطلوب:—

أجراء المضاهاة الفنية لبصمة المتهم / فاروق السيد على عاشور المأخوذة بمعرفتنا أمام السيد رئيس نيابة الجيزة بتاريخ ٨٧/٦/٢٢ على نموذج " ٥ "شخصية المحفوظ بالارشيف الدينى بادارة أستكشاف ومعاملة البصمات تحت رقم ١٠٠٣٢٦ وبيان عما أذا كانتا لشخص واحد من عدمه .

— كذلك أجراء المضاهاة الفنية لبصمات المتهم المذكور أسمه بعالية . على الاثر المرموز له بالرقم (١) والسابق رفعه من على زجاجة المياه الغازية "السفن أب" :

الاجراءات:—

بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٢ قام أوسين مرات فنى بصمات/ محمود أحمد سعد بأخذ بصمات المتهم فاروق السيد على عاشور الماثل أمام السيد رئيس النيابة وتحت أشرافنا على [illegible] ٥ شخصية " كذلك عدد أربعة

نظر رئيس [illegible] ٨٧/٦/٢٢

وزارة الداخلية

مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية

استكشاف ومعاملة البصمات

بسم الله الرحمن الرحيم

(نموذج رقم ٧ « خبراء »)

رقم القضية ــــ ــــ ١٩٨ ــــ
الجهة الوارد منها ــــــــ
رقم القيد بالمصلحة ــــ سنة ١٩٨
ملف / / / تسديد ــــ

ملخص المأمورية ــــــــ

نماذج بصمات راحات أيدى ، وقد تأشر عليها جميعا من سيادته بالنظر بنفس التاريخ .

مرفقات ــــ

إحراز ــــ

٢٩٢

المضاهاة الفنية :ــ

أولا :ــ بمضاهاة نموذج رقم (٥ شخصية) المحفوظ بالادارة تحت رقم ١٠٠٣٢٦ على نموذج البصمات رقم (٥ شخصية)المأخوذة بمعرفتنا أمام السيد رئيس النيابة المتهم/فاروق السيد على عاشور تبين أنهما لشخص واحد.

ثانيا :ــ بإجراء المضاهاة الفنية على الاثر المرموز له بالرقم (١)والسابق رفعه من على زجاجة المياه الغازية (السفن أب)تبين أنه ينطبق على بصمة أصبع البنصر اليسرى للمتهم /فاروق السيد على عاشور .

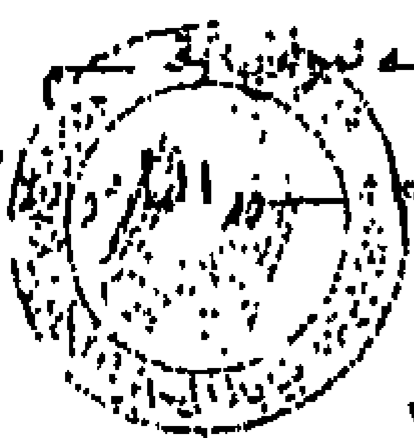
النتيجة :ــ

نقرر بصفة قاطعة :ــ

أولا :ــ انطباق نموذج البصمات رقم (٥ شخصية)المحفوظ بالادارة تحت رقم ١٠٠٣٢٦ بالارشيف الدينى على نموذج البصمات رقم (٥ شخصية) للمتهم /فاروق السيد على عاشور الماثل أمام النيابة بتاريخ ٨٧/٦/٢٢

ثانيا :ــ انطباق الاثر المرموز له بالرقم (١)والسابق رفعه من على زجاجة المياه الغازية (السفن أب)على بصمة أصبع البنصر اليسرى للمتهم / فاروق السيد على عاشور المأخوذة بصماته بمعرفتنا أمام السيد رئيس النيابة .

ومرفق طيه نموذج المتهم (٥ شخصية) لبصمات المتهم فاروق السيد على عاشور أمام النيابة وصورة لنموذج



نظر وارفاق ٨٧/٦/٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العـــدل

مصلحة الطب الشرعـــــى

مكتب كبير الأطباء الشرعيين

٨٧/٣٧ط/ش/ المكتـــــب

٨٧/٣١٢٣ج الجـــــــوزه

تقرير طبى شرعــــى

فى القضيه رقم ٨٧/٣١٢٣ جنايات الجـــــــوزه

كطلب السيد الأستاذ المستشار المحامى العام لنيابات الجيزه ،انتقلنا يوم ١٩٨٧/٦/١٧ ألى سراى نيابة الجيزه الكليه ،لتوقيع الكشف الطبى على كل من المتهمين :

١ ــ مجدى غريب أحمد افايد .

٢ ــ فاروق السيد على عاشور .

٣ ــ محمد طه عبد العظيم البحيرى .

لبيان ما بهم من أصابات وسببها وتاريخ حدوثها والالة المستخدمه فى أحداثها .

كما قمنا بمعاينه السياره المضبوطه ،لبيان ما بها من آثار وتحديد طبيعه ومصدر وأسباب تلك الاثار فى حالة وجودها ،وفحص ما عساه يوجد بها من دماء آدميه لتحديد فصيلة الدماء .

ـــــ ونقـــــرر الاتـــــى ـــــ

أولا : مذكرة النيابـــــه : ــ

حيث أن تقرير مباحث أمن الدوله المعروض على النيابه العامه فى ٨٧/٦/١٥ تضمن أن ــ المتهم / مجدى غريب أحمد فايد ــ لدى عرض صورته كامشتبه فيه على شهود الحادث محاوله ــ أغتيال اللواء / حسن أبو باشا تعرف عليها الشاهدان / رشاد محمد أبراهيم صالح وأبراهيـــم السيد محمد .

ولدى أستجواب المتهم بتحقيقات النيابه ناظرته النيابه العامه وتبين وجود أصابات به ــــ بالرأس والذراعيين والساقيين . وبسؤاله قرر أنه تعرض لتعذيبات يوميه داخل السجن لمدة ــ حوالى ثلاثه أسابيع أذ تعرض للضرب بقطع من الخشب والجلد السميك والصعق الكهربائى ــــــ والتعليق فى فلقه لأرغامه على الاعتراف بجرائم لم يرتكبها .

كما ورد بتقرير مباحث أمن الدوله السالف الاشاره أليه أنه فى أطار البحث على مرتكبه الحادث فى محاوله أغتيال اللواء / حسن أبو باشا فقد قام المعمل الجنائى الذى تولى رفع الاثار المتخلفه عن الحادث ومن بينها بصمات أصابع وجدت على زجاجتين للمياه الغازيه أشتراها مرتكبى الحادث من كشك للمرطبات يقع امام منزل المجنى عليه ،وقام خبراء المعمل بأجراء المضاهاه الفنيه للبصمات المرفوعه من أحدى الزجاجتين على البصمات المحفوظه بالمعمل لكافه عناصر تنظيم الجهاد والمشتبه فيهم ،تطابقت مع بصمه المتهم / فاروق السيد على عاشور .

ولدى استجواب المتهم / فاروق السيد على عاشور بتحقيقات النيابه بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٦ ومناظرته تبين وجود أصابات متعدده بجسمه ،وبسؤاله عنها قرر أنه أحدثها تواجده بحبسه وقــــع عليه أعتداء بالضرب والتعذيب من أشخاص يعرف أوصافهم بغية أعترافه بجرائم لم يرتكبها .

ـــــ بعـــده/٢ ـــ

الصفحة السادسة

في القضية رقم ٨٧/٢١١٢٣ج الجيـــــزه

سادسا : الــــــرأى : —

أستنادا ألى ما تقدم ،وأجابة لما تطلبه النيابه ،نفيد بما يلى :

١ — المتهم / مجدى غريب أحمد فايد : —

يبين من الأطلاع على مذكرة النيابه ،ومما قرره لنا المتهم عند كشفنا عليه ،أنه قبض عليه يوم ١٩٨٧/٥/٨ ،وأنه تعرض لأعتداءات متكرره بعد القبض عليه بحوالى خمسة أيام بالصورة التـى أثبتناها فيما تقدم ،وأن هذه الاعتداءات أستمرت يوميا ولمدة ثلاثه أسابيع لارغامه على الاعتراف بجرائم لم يرتكبها . وناظرته النيابه عند التحقيق حيث تبين وجود أصابات بالرأس والذراعيـن والساقين .

وتبين لنا من الكشف على المتهم يوم ١٩٨٧/٦/١٧ ،وجود الاثار الاصابيه المثبته بصلب التقرير . والاثار المشاهده بمناطق الكتفين والرفقين والركبتين ،هى على غرار ما ينشأ مـن لمس الجسم بمصدر كهربى . والاثر الاصابى المشاهد بالرأس يتعذر علينا الآن أبداء الرأى — فى سببيته لما طرأ عليه من تطورات ألتئاميه ،ألا أنه يمكن القول بأنه أصلا أصابة راضة ،وجائزة الحدوث من الضرب بآلة صلبه راضه كقطعه خشب أو خيرزان كما قرر المتهم . أما الاثار الاصابيه المشاهده حول المعصمين وحول الكاحلين ،فيشير موضعها ألى جواز حدوثها من قيد حول — اليدين والقدمين .

ويشير التطور الألتئامى للاثار الاصابيه المشاهده ،ألى حدوثها فى فتره زمنيه تتفق والفتره المدعى بحدوث الاعتداءات أبانها .

٢ — المتهم / فاروق السيد على عاشور : —

يبين من الاطلاع على مذكرة النيابه ،ومما قرره لنا المتهم عند الفحص ،أنه قبض عليه يـــوم ١٩٨٧/٥/١٩ ،وأنه تعرض لأعتداءات متكرره بعد القبض عليه بحوالى خمسة أيام بالصورة التـى أثبتناها فيما تقدم ،وأن هذه الاعتداءات أستمرت يوميا وحتى ثلاثة أيام قبل تاريخ الكشف عليه . وناظره السيد المحقق فتبين له وجود أصابات متعدده بجسمه ،وقرر المتهم أنها نتيجة وقوع أعتداء بالضرب والتعذيب بغية أعترافه بجرائم لم يرتكبها .

وتبين لنا من الكشف على المتهم يوم ١٩٨٧/٦/١٧ ،وجود الاثار الاصابيه الموصوفه تفصيليا بصلب التقرير . والاثار المشاهده بمناطق الكتفين والرفقين والركبتين ،هى على غرار ما ينشأ — من ملامسة الجسم بمصدر كهربى . والاثار المشاهده بالوجه ذات طبيعة رضيه ،وتنشأ من المصادمه بجسم أو أجسام صلبه راضه ،وهى جائزة الحدوث لكما بقبضات الايدى كما يقرر المتهم .

والاثار المشاهده بباقى أجزاء الجسم جائزة الحدوث من الضرب بأجسام صلبه راضه كعصى وفق ما قرره المتهم .



ويشير التطور الالتئامى للاثار الاصابيه ،ألى حدوثها فى فترة زمنيه تتفق والقائل بحدوث الاعتداءات خلالها ./.

الصفحة السابعة

في القضيه رقم ٨٧/٣١٣٢ ج الجـــــــــيزه

٢٩٩

٣ ــ المتهم / محمد طه عبد الحليم البحيرى : ــ

يبين من الاطلاع على مذكرة النيابه ، ومما قرره لنا المتهم عند كشفنا عليه ، انه قبض عليه يوم ١١٨٧/٥/٢٠ ، وأنه تعرض لاعتداءات متكرره منذ القبض عليه ولمدة أسبوعين تقريبا ، بالصورة التى جاءت بصلب التقرير . وناظره السيد المحقق ، وتبين له وجود اصابات متعدده بجسمه ، ارجعها المتهم لتعذيبه ليعترف بجرائم لم يرتكبها .

وتبين لنا من الكشف على المتهم يوم ١٩٨٧/٦/١٧ ، وجود الاثار الاصابيه التى اثبتناها فى صلب التقرير . والاثار المشاهده بمناطق الكتفين والمرفقين والركبتين ، على غرار ما ينشأ ــ من ملامسة الجسم لمصدر كهربى . وباقى الاثار الاصابيه المشاهده فهى ذات طبيعه رضيه ــ واحتكاكية ، وجائزة الحدوث فى مجموعها وفقا لما صوره المتهم من اعتداءات .

وتشير التطاورات الالتئاميه المشاهده بالاثار الاصابيه ، الى حدوثها فى تاريخ يتفق ــــ والتاريخ المدعى بحدوث الاعتداءات خلالها .

٤ ــ تبين لنا من فحص السياره ، أن الاثار المشاهده بها ذات طبيعه ناريه . نشأت ــ من الاصابه بأعيرة ناريه وحيدة المقذوف ، يتعذر بيان نوعها أو عيارها نظرا لعدم فحصنا ــ للمقذوفات . وكان اتجاه الاطلاق فيها جميعا ــ عدا الاثر الاصابى المشاهد بماسورة الصندوق ــ من ناحية الجانب الايسر للسياره . أما الاثر المشاهد بماسورة صندوق السياره فكان اتجاه الاطلاق من ناحية الجانب الايمن للسياره .

ولم نتمكن من العثور على اثار لدماء بالسياره .

دكتور/محمود سامى الحفنى	دكتور/محمد العراقى	دكتور/ابراهيم محمد سليم
مساعد كبير الاطباء الشرعيين	كبير الاطباء الشرعيين	كبير الاطباء الشرعيــــــــــــن



تحريرا فى ١٩٨٧/٨/٢٠ .

(ماجدة)

((الملحق رقم (٣))

الرائد / محمد زكريا / فرع القاهرة / تنظيمات ٢٩
مجموعة النشاط المحلي / تنظيمات

حول حزب الاحرار الاشــــتراكيين

أ/ ١

الحاقا لما سبق عرضه بتقارير سابقة بشأن متابعة نشاط حزب الاحرار الاشتراكيين .. لقد وصلتنا المعلومات التالية :

* يتضرر بعض اعضاء الحزب من قرار السيد / مراد السيطاسي بشأن تعيين كل من السيد / زغلول شلبي رئيسا للجنة الامن القومي والسيد / عثمان رضوان رئيسا للجنة شئون العضوية بالحزب ويطالبون باعادة تشكيل هاتين اللجنتين وذلك عن طريق الانتخاب الحر اسوة بباقي اللجان التي تم تشكيلها ..

* تشير المعلومات في هذا الصدد الى ان بعض الاعضاء قد التقوا مؤخرا بالسيد / مصطفى كامل مراد ـ رئيس الحزب ـ حيث عرضوا عليه هذا الموضوع ، والذي قرر اعادة تشكيل هاتين اللجنتين المشار اليهما وذلك عن طريق الانتخاب ..

التعليــق
جــــارى المتابعـــة

لواء / مفتش مباحث أمن الدولة فرع القاهرة (مصطفى عبد القادر)

مقدم /

رائد / محمد زكريـا

ـ أصل وصورة للادارة
ـ صورة للقسم
ـ صورتين للارشيف

مصلح /

وثيقة تثبت التجسس على حزب الأحرار الإشتراكيين

الرائد / محمد زكريا /فرع القاهرة / تنظيمات ٢/٥

مجموعة النشاط المحلى / تنظيمات

حول حـزب الاحـرار الاشـتراكيين

ب / ٢

الحاقا لما سبق عرضه بتقارير سابقة بشأن متابعة نشاط حزب الاحرار الاشتراكيين ... فقد وصلتنا المعلومات التاليـة :

* يتردد بين اعضاء حزب الاحرار الاشتراكيين بأن دار النشر التى يقوا بانشائها السيد / وحيد غازى ــ رئيس تحرير جريدة الاحرار ــ (موضوع مكاتبات سابقة) سوف يكون مقرها شارع المرعشلى بالزمالك وان السيد / مصطفى كامل مراد ــ رئيس الحزب ــ شريك فيها ..

* ومن ناحية اخرى تضيف الترديدات ان كلا من السيدين / مصطفى كامل مراد ووحيد غازى قد استهدفا من انشاء هذه الدار الاستفادة من الدعم المخصص للحزب ولاسيما الدعم المخصص ا الطباعة الذى يمنح للحزب ..

التعليـق

جـــــــارى المتابعـــة

رائد / [signature]
محمد زكريـا

مقدم /

لواء / [signature]
مفتش مباحث أمن ا
فرع القاهــرة
(مصطفى عبد الل

ــ أصل وصورة للادارة

ــ صـــورة للقســم

ــ صورتين للارشيف

مصلح /

مرفقات :

سرى جدا

الرائد / محمد زكريا　　فرع القاهرة　　تنظيمات　　١/٢١

مجموعة النشاط العملى　　تنظيمات

حول حزب الاحرار الاشــــــتراكيين

١/٢

الحاقا لما سبق عرضه بتقارير سابقه بشأن حزب الاحرار الاشتراكيين ٠٠ فقد وصلتنـا المعلومات التالية :

- أن هناك تأييد من الشباب داخل الحزب لانتخاب السيد / حلمى سالم — رئيس لجنــة الشئون الاجتماعيه — للفوز لمنصب رئيس اعضاء اللجان والتى تم انتخابها مؤخرا .
- تشير المعلومات أن الذى يتزعم هذا الاتجاه داخل الحزب كل من :

السيد / محمد فريد زكريا — رئيس لجنة الشئون العربية والسياسيه والخارجيه

السيد / تامر عمــران — رئيس لجنة الشــباب

السيد / على حسن علــى — رئيس لجنة الحكم المحلــى

- ومن ناحية أخرى فان السيد / عوض ياسين — وكيل الحزب يسعى حاليا لدى القيادات لمحاولة اقناعهم لتأييده اثناء الانتخابات التى ستجرى يوم الاربعاء ٢٣ الجارى لشغــل هذا المنصب .

الشعلون : جارى المتابعه

اسماعيل //　　رائد / محمد زكريا　　مقدم / ...　　لواء / مفتش مباحث أمن الدولــة فى القاهــرة

اصل وصوره للادارة
صوره للقسم
صوره للأرشيف

مباحث أمن الدولــــة

فرع القاهــرة

تنظيمـــــــات

مذكــرة

بشـأن اجتماع لجنــة اعادة بنـاء
حــزب الاحــرار الاشــتراكيين

* عقدت لجنة اعادة بناء حزب الاحرار الاشتراكيين اجتماعها الساعة ٧٫٣٠ م يوم ٢٨ الجارى بمقر الحزب الرئيسى بشارع الجمهورية برئاسة السيد / مصطفى كامل مــراد رئيس الحزب ـ وحضور حوالى ٢٥ عضوا عرف من بينهم كل من :

عــــونى ياسـين	غســـان رضــوان	احــــمد الكليـــبى
علــى حســن علــى	عبد الفتــاح الفويجى	رجـــاء رضـــاء
محمــد علــى كامــل	مـــراد البطاطـــس	حلمــى ســـالم
محمد فريـد زكريـــا	تامـــر عمـــران	احمـــد نـــوار
عـــادل مكيــــن	احمــــد الكــردى	

* تحدث السيد / مصطفى كامل مراد حيث تناول النقاط التالية :

- اوضح أنه لم يوقع على المذكرة الخاصة بعدم اشتراك اسرائيل فى معرض الكتاب باعتبار أن هناك اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل ..
- ان هناك بعض المحافظات لم تنته بعد من اعداد تشكيلاتها وكذلك اعداد القوائم بها وان الحزب لم يستطع ان يستكمل سوى اربعة وثلاثين قائمة فقط من ثمانية واربعين تمثل عدد الدوائر بالجمهورية خلال المعركة الاخيرة لمجلس الشعب ..
- اعلن ان نسبة استكمال التشكيلات فى المراكز والاقسام تعادل ٢٥٪ فقــط وان نسبة الاستكمال على مستوى القرى هى ١٪ فقط ، وان هذه النسب توضح حالــة الركود التى يعيشها الحزب ..
- طالب بضرورة عودة الندوة الاسبوعية للحزب واسناد الاشراف عليها للسيد / عونى ياسين ـ سكرتير عام مساعد الحزب ..
- طالب بضرورة ترشيد الطاقة واستهلاك المياه ..

* اشاد بالدبلوماسية المصرية واكد على ان مصر الان تسير بخطى ثابتة فى السياسة الخارجية على المستوى العربى والافريقى والدولى ..
* اوضح تأييده لرحلة السيد الرئيس/ حسنى مبارك المقبلة للولايات المتحدة متمنيا أن تحقق مزيدا من المعونات العسكرية والاقتصادية وتيسيرات فى القروض من منطلق ان مصر دولة صديقة ..
* اوضح ان الحزب لم يوقع على البيان الذى طالبت فيه بقية الاحزاب بمقاطعة معرض الكتاب الدولى لاشتراك اسرائيل فيه باعتبار ان حزب الاحرار يؤيد سياسة السلام ..
* ذكر انه يؤيد سياسة الانفتاح الاقتصادى وتشجيع الهجرة للخارج باعتبار أن العاملين بالخارج يساهمون فى ميزانية الدولة ..

* تحدث السيد / محمد عبد الشافى حيث تناول النقاط التالية :
* ابدى ارتياحه الشديد للزيارات الميدانية التى قام بها الرئيس حسنى مبارك فى الفترة الاخيرة لمواقع القوات المسلحة ..
* طالب بضرورة اجراء حوار بين الاحزاب السياسية من خلال وسائل الاعلام المختلفة لمناقشة القضايا التى تهم المواطنين فى مجالات (الاسكان ، الدعم ، التعليم) ..

* تحدث السيد / الحمزة دعبس موضحا ما جاء فى المقالات التى نشرت بجريدة النور التى يرأس مجلس ادارتها حول موضوع البابا شنوده قائلا :
* انه لا يوجد خلاف بين المسلمين والاقباط وأن المقالات كانت تنصب على الجانب الدستورى والقانونى فقط ..
* طالب امناء الحزب بالمحافظات بسرعة الانتهاء من اعداد كشوف الراغبين فى الاشتراك فى بعثة الحج لامكانية عمل الاجراءات اللازمة ..

* انتهى الاجتماع الساعة ٤ م وانصرف الحاضرون دون حدوث ما يخل بالامن العام ..

١/١٥ رجاء الاحاطة ...

رائد / [signature]
محمد زكريا

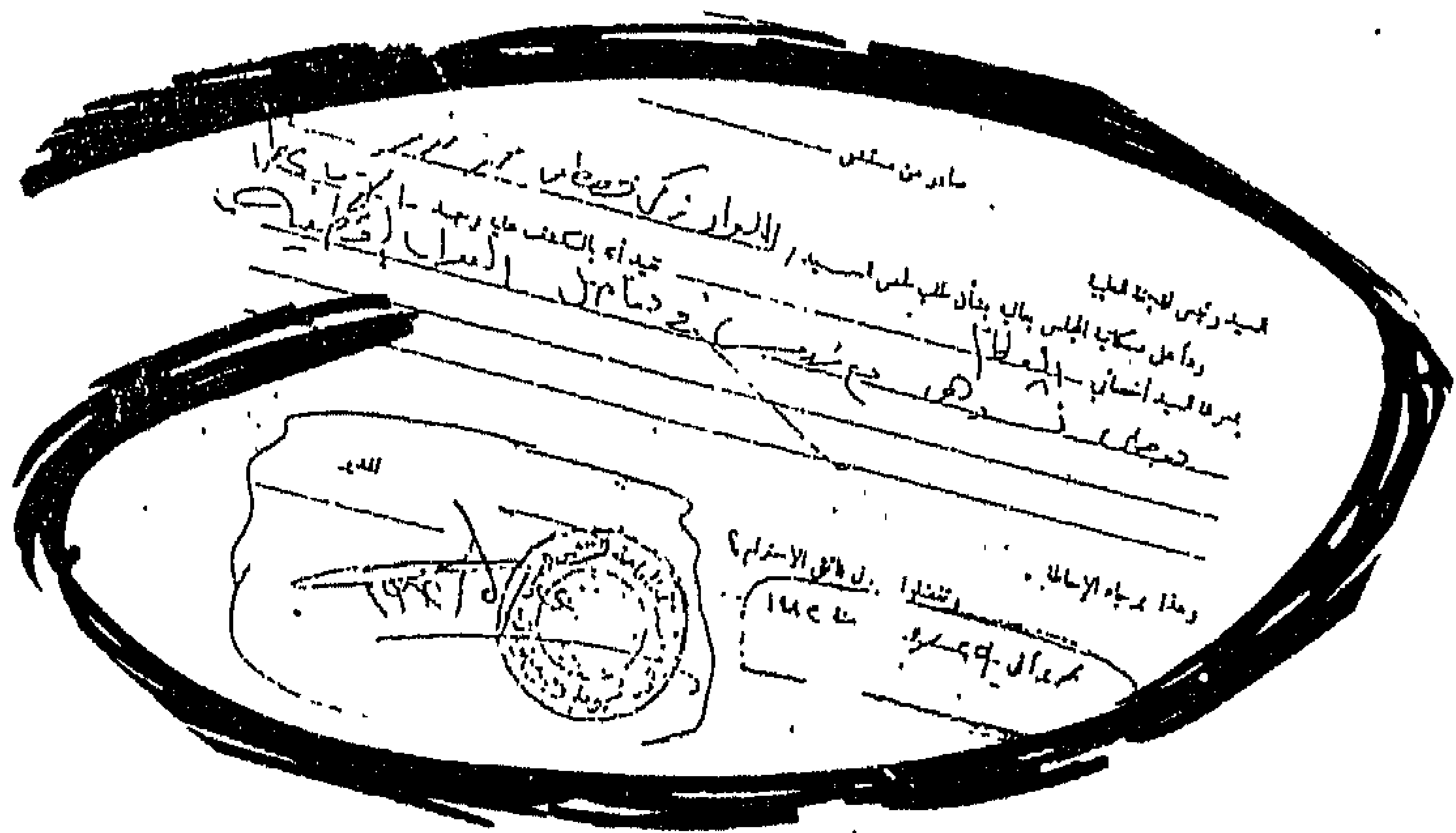
مقدم / [signature]
رئيس قسم النقابات
(مدحت عبد الحميد)

ــ أصل وصورة للادارة
ــ صورة للقسم
ــ صورتين للأرشيف

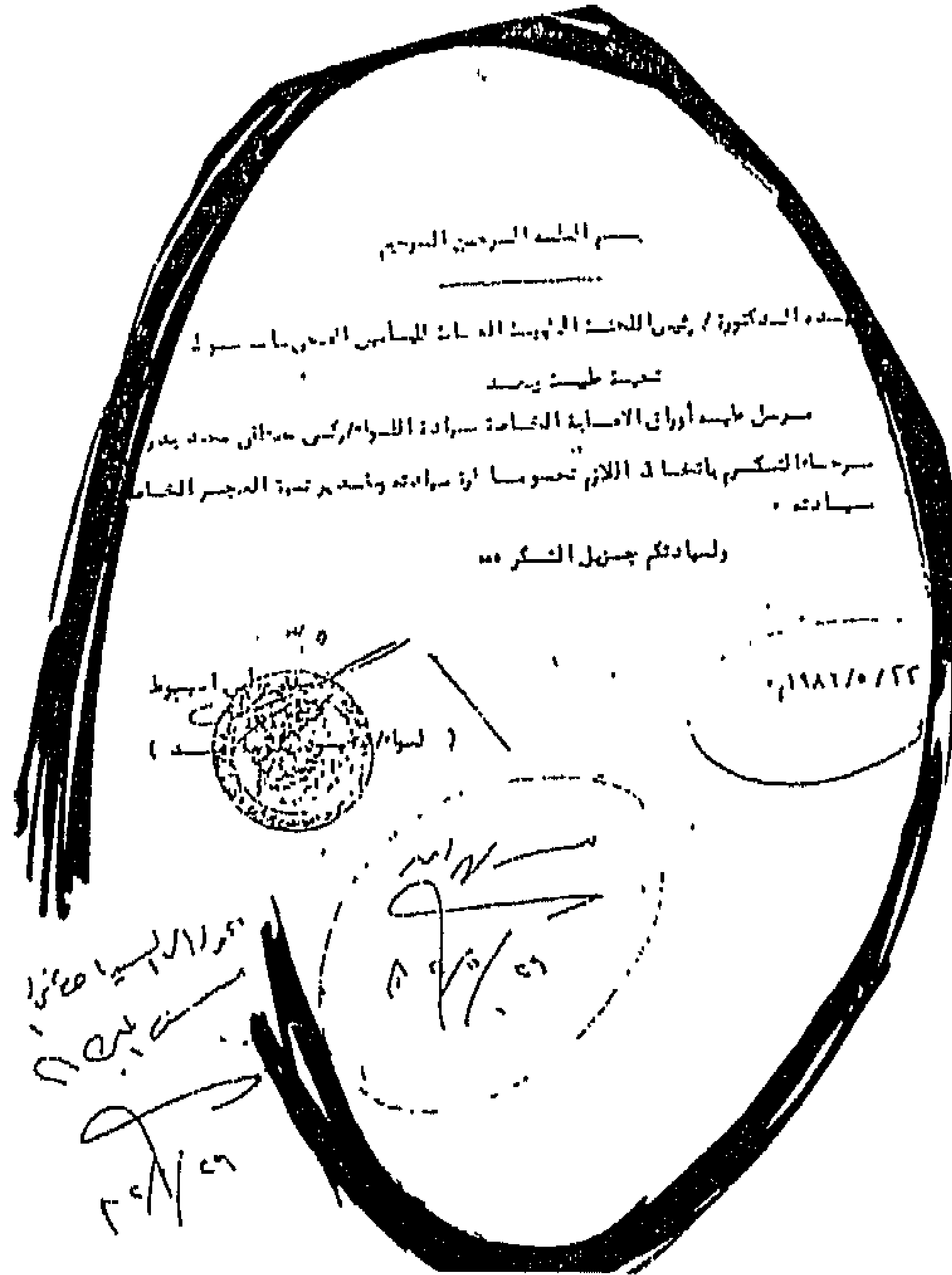
مصلح /

تقرير أخبار من مباحث أمن الدولة عن
إجتماع لجنة حزب الوفـــد بالجيزة

(الملحق رقم (٤))



تقرير المستشفى الذى يثبت إصـــابة زكى بدر
و به تاريخين مختلفين الأول مزور (جهة اليمين)
و الثانى صحيح .



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور / رئيس اللجنة الطبية ...

تحية طيبة وبعد

مرسل طيه أوراق الإصابة الخاصة بسيادة اللواء / زكي حفناوي محمد بدر

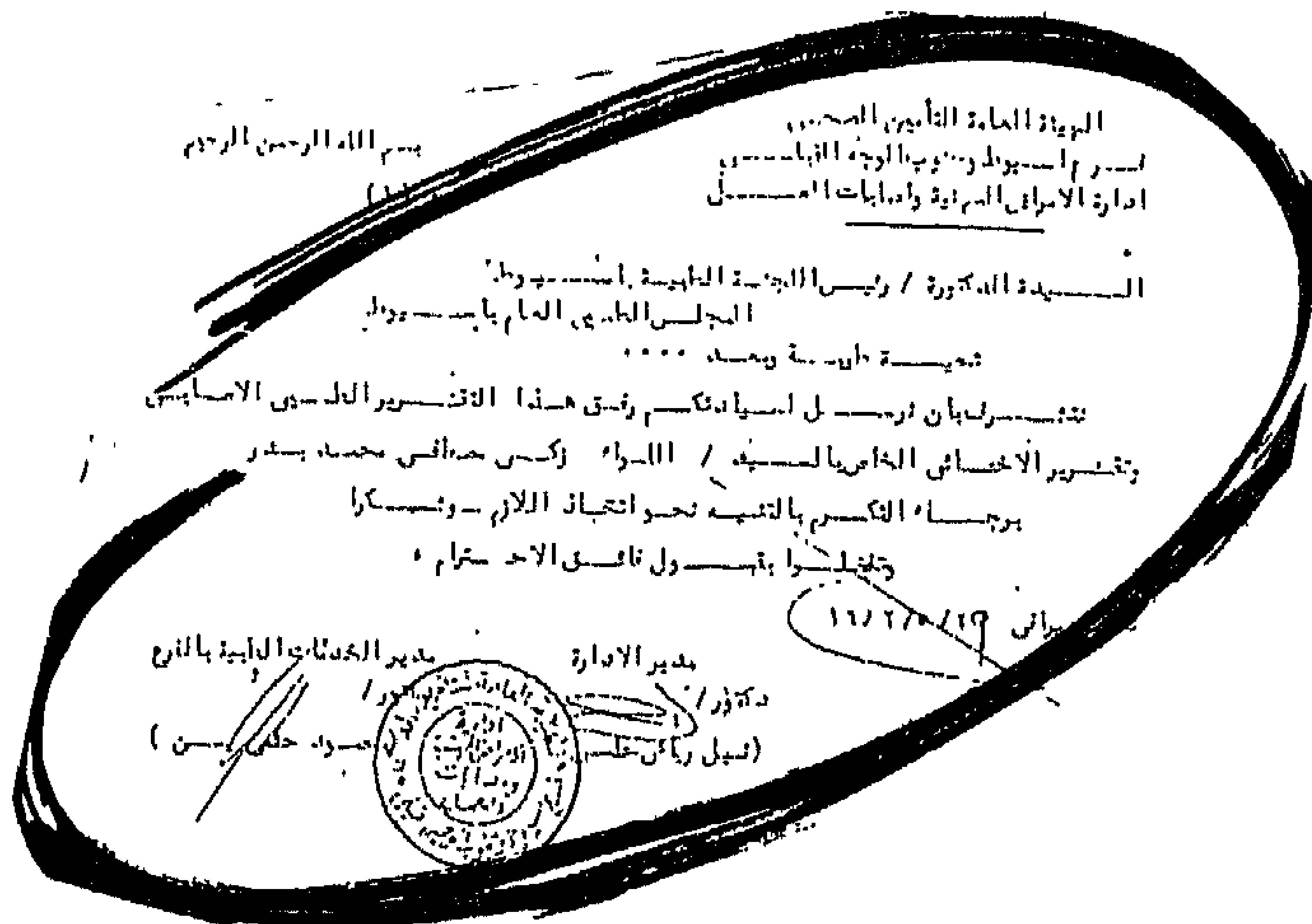
برجاء التكرم باتخاذ اللازم نحو ... سيادته .

ولسيادتكم جزيل الشكر ...

٢٢/٥/١٩٨١م

(اللواء / ...)

خطاب إحالة زكى بدر للجنة الطبية و يظهر فيه تصحيح التاريخ .



الهيئة العامة للتأمين الصحي
فرع أسيوط وجنوب الوجه القبلي
إدارة الأمراض المهنية وإصابات العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور / رئيس اللجنة الطبية بأسيوط
المجلس الطبي العام بأسيوط

تحية طيبة وبعد ....

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم رفق هذا التقرير الطبي الابتدائي وتقرير الأخصائي الخاص بالسيد / اللواء زكي حفناوي محمد بدر

برجاء التكرم بالتنبيه نحو اتخاذ اللازم وشكرا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

[illegible]

مدير الإدارة
دكتور /
(نبيل ...)

مدير الخدمات الطبية بالفرع
(... حلمي ...)

السيد الاستاذ / المستشار ـ مدير ادارة الكسب غير المشروع

تحيه تقدير ـ واحترام

مقدمه لسيادتكم / مرتضى منصور المحامى ٤١ شارع احمد عرابى المهندسين

ضـــــد

السيد / زكى بدر ـ وزير الداخليه السابق

نتشرف بعرض الاتى

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

زكى بدر وزير الداخليه السابق باستغلال نفوذه فى الحصول على مبالغ طائله والذى لا يتجاوز راتبه عن ثلاثمائه جنيها قام بارتكاب عده جرائم ان تحصل منها على عدده ملايين من الجنيهات اذ انه :

) يمتلك عدد ٥ الاف فدان من اراضى الصيادين المستصلحه ومازالت تحت يده حتى الان وهو الامر الذى يؤكده حيثيات الحكم فى القضيه رقم ٢٧٤٠ لسنه ١٩٨٩ جنح سيدى سالم .

) يمتلك ٥٠٠ فدان من الاراضى المستصلحه فى قريه قلابشو بالدقهليه والسماو عليها .

) يمتلك عدد من الشقق بمحافظه المنيا وكفر الشيخ من الاوقاف والافراد

) يمتلك عدد شقق بمدينه نصر والمهندسين ومصر الجديده .

) يمتلك فيلا ... باللابوراقيا واخرى بالمعموره وبجليم بالاسكندريه .

) الاستيلاء على مساحات من الاراضى بمنطقه فايد وابو سلطان بطريق الاسكندريه الصحراوى وكذا استيلاء ... على ... سيارات المملوكه للافراد بالقوه .

) امتلاكه هو ونجله شركه باسم بن بدر للاستثمار والتسهيلات ...

) امتلاكه لملايين الجنيهات المودعه باسمه واسم ابنائه ببنوك مصر وامريكا ... والتى حصل على جزء منها من ...

لـــذلـــك

* * * * * * * * * * * *

لتمس قيده من سيادتكم التحقيق مع المذكور فى حدود قانون الكسب غير المشروع وتقديمه للمحاكمه .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .

صورة الطلب الذى قدمه مرتضى منصور المحامى الى مدير إدارة الكسب غير المشروع للتحقيق مع زكى بدر

FROM P.C.D
TO: 698433 T.W.C U.S.A
SUBJECT : MI/10/84 & MI/318/84
SPARES :-
ATTEN : AS ABOVE . BEST
RE OUR CONTRACTS SPARE PARTS AND YR TLX 006730 ON 13 NOV. WE BELIEVE THAT THERE IS MISUNDERSTANDING WE HAVE TO DECLARE :-
THE FIRST SHIPMENT OF SPARES FOR BOTH CONTRACTS DIDN'T INCLUDE SOME ITEMS ACCORDING TO THE CHECK WHICH WERE ATTENDED BY YOUR AGENT IN CAIRO THE SECOND SHIPMENT COVERS MOST OF THE SHORTAGE BUT STILL FEW ITEMS NOT YET ARRIVED — THE SPARES CHECK IS MADE IN ATTENDANCE OF YOUR AGENT. THE SHORT SHIPPED ITEMS ARE :-

MI/10/84

ITEMS		DISCRIPTION	Q'TY
		JUMPERMOUNT	19 FOR EQUIP+4
		FOR ANTENNA FIXING	AS SPARES
	(	IC -CP4011 (REQUIRED)	13
27 PAGE 1	(	RCL 40438E (ARRIVED)	NOT COMPLIED
1 PAGE 1		STILL 8 PIECES IC 14516BCP	SHORT SHIPPED
2 PAGE 3		" 8 " RELAY 540101	" "
3 PAGE 3		STILL 8 PIECES LED 451101	SHORT SHIPPED
7 PAGE 4		8 PCS TYPE TW100 — M7	" "
9 PAGE 4		8 PCS " TW100 — M15	" "
10 PAGE 4		8 PCS " TW100 — M10	" "

MI/318/84 also has some short shipped items & MI/31/85 are completely differ.
HOWEVER ,WE ARE READY TO DISCUSS EVERY ITEM WITH ONE OF T.W.C AS WE THINK THAT NOT ALL SHIPPED THERE HAVE DELIVERED TO P.C.D WE TRIED TO CONTACT YOU DIRECTLY TO CLARIFY YOUR AGENT'S SITUATION WITH US. FOR THE GOODWILL AND AVOIDING ANY MISUNDERSTANDING AND FOR CONTINUITY OF GOOD RELATIONS WE ARE READY TO RELEASE ALL L/GS AFTER :-

1 — SHIPPING ALL SHORT SHIPPED ITEMS
2 — EXECUTING FACTORY TRAINING FOR 8 TECHNICIANS COVERING ALL COSTS THAT BESIDE NEW PROPOSAL FOR SPARE PARTS TO ENABLE FUTURE MAINTAINING T.W.C EQUIP. IN SERVICE TO ITS LIFE -TIME AWAITING YOUR URGENT REPLY
BEST REGARDS
PCD /
M.I. [illegible]

● صورة من التلكس الذى وجهته الوزارة الى الشركة الموردة للاحتجاج على اخلال الشركة ووكيلها ببنود العقود الثلاثة وتؤكد اصرار الوزارة على موقفها من تجميد ارصدة الشركة ضمانا لحقوق الوزارة المالية ..

CONTRACT

This contract dated 14-4-1984 and hereby agreed between

The Ministry of Interior the Arab Republic of Egypt, represented by General SALEH [illegible], Director , Police Communications Department,
General [illegible] ,Cheif of purchasing committee, and [illegible] E. MOSTAFA , Cheif of Financial Department

Hereinafter called the first party, and
The [illegible] Division, [illegible] San Carlos California, [illegible], USA

Represented by
[illegible]

Hereinafter called the second party

[illegible] in Egypt for this contract is :
[illegible]
27 Cairo University St.
Giza.

● صورة من العقد رقم ٢٦ وزارة الداخلية بالملف رقم ٨٦/١٠١ والخاصة بالتعاقد مع شركة « هاريس فارون » والتزمت فيه الشركة بتوريد اجهزة « الميكروويف » ولجهزة تكييف من انتاج الشركة الامريكية في مقابل التزام الوزارة بدفع ٦٨٥ الف دولار امريكي ..

● صورة من اذن تسليم اجهزة التكييف المتعاقد عليها مع الشركة الامريكية بالدولار ، ويتضح فيه اسم الشركة الموردة كولدير قطاع عام ـ مصرية ـ واسم العميل شركة ميسرونه ومحل التسليم بقاعة التجنيس بسنترال رمسيس ..

((الملحق رقم (٥))



INTERNATIONAL SECRETARIAT
1 Easton Street London WC1X 8DJ
United Kingdom

URGENT ACTION

EXTERNAL (for general distribution)

AI Index: MDE 12/11/89
Distr: UA/SC

30 August 1989

Further information on UA 327/89 (MDE 12/10/89, 24 August) - Arrest of Prisoners of Conscience

EGYPT

A total of 52 people, who include journalists, lawyers, trade unionists and activists from the legal political opposition were arrested on the night of 23/24 August 1989. Among them are all 32 people listed in UA 327/89. They have all now been charged with forming a secret communist organization aimed at undermining the state, and with inciting strikes.

The arrests followed controversy surrounding the imprisonment of hundreds of steelworkers after the breaking up by armed police of a sit-in protest at the Helwan Iron and Steel works, south-west of Cairo, on 2 August 1989 Two of the imprisoned steelworkers, Muhammad Mustafa and Mustafa Nayed, have made formal complaints to the authorities that they suffered severe torture aimed at forcing them to confess that the steelworkers' strike was plotted by a secret communist organization. The Minister of the Interior, General Zaki Badr, has asserted that the strike was a plot by communist extremists. Steelworkers themselves have maintained that the strike arose out of workers' grievances, and was not the result of interference by any external organization.

The 52 prisoners are apparently suspected of being members of an alleged secret and illegal communist organization. They are reportedly being questioned about their political opinions, and about documents found in their possession. Documents which have been confiscated from the prisoners' homes include publications issued by the Egyptian Organization for Human Rights (EOHR), an independent non-governmental human rights organization which is the Egyptian branch of the Arab Organization for Human Rights Amnesty International is concerned by reports that in the course of their detention, the prisoners have been subjected to beatings and brutality.

On 24 August the 52 prisoners were taken to Al Salam Police Station in the Madinet Nasr area of Cairo. On 27 August they were transferred to Abu Za'abal prison. On 28 August 10 of the prisoners went on hunger strike to protest about prison conditions. In response to this, all the prisoners reportedly suffered indiscriminate beating, and then the 10 hunger-strikers were beaten individually and placed in solitary confinement.

A visiting delegation from the Egyptian Journalists' Union witnessed scars on the bodies of two imprisoned journalists, Medhat Al Zahed and Mustafa Al Sa'id, who said they had been beaten.

Dr Muhammad Al Sayyid Sa'id, a senior journalist and member of the Executive Committee of the EOHR, was also seen by this delegation and was said to be in a poor physical condition as a result of torture and ill-treatment.

Telephone: 01-833 1771 Fax: 01-833 5100 Telegrams: Amnesty London WC1 Telex: 28502

منظمة العفو الدولية تدين التعذيب الذى وقع فى عهد زكى بدر

((الملحق رقم (٦))

مديرية أمن القاهرة
وحدة الخدمات

رقم القيد / ٦/٧٢٢١

السيد اللواء/ نائب المدير لقطاع الغرب ...

تحية طيبة ... وبعد

وردت معلومات تفيد اعتزام قيادات جماعة الإخوان المسلمين المنحلة وعضو مجلس الشعب "تحالف" محمد المأمون الهضيبي ومختار محيي الدين نوح .طباعة وتوزيع نسخ من القرار الصادر بعدم ورق التحقيق مع السيد المدعي العام الاشتراكي الحالي أبان فترة عمله بالنيابة العامة في الستينات لما نسب إليه وآخرين من ارتكابهم ضغوط على أعضاء جماعة الإخوان خلال التحقيقات التي أجريت معهم في قضية المؤامرة الإخوانية عام ١٩٦٥م.

وبالعرض على السيد الوزير تأمر من سيادته بضبط المطبوعات المشار إليها ومنع توزيعها واعتقال من يقوم بتوزيعها ...

وبالعرض على السيد اللواء/ مساعد الوزير مدير الأمن أشار سيادته .. (يعلن ويضبط) ...

بأمل الإحاطة واتخاذ اللازم نحو تنفيذه ...

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ...

ضابط الاتصالات
عقيد / حامد عبد الله

١٩٨٧/١٢/١٤م

مديرية أمن القاهرة
قطاع الغرب

السيد/ مساعد ترتيبة "الغرب"

تحية طيبة .. وبعد :

المسطر بعاليه صورة ما ورد من المديرية (خدمات) برقم ٦/٧٢٢١ سري شخصي بالعرض على السيد / اللواء نائب المدير للقطاع تأشير من سيادته ... ((يسرى ... للمادة المساعدون لإخطار الأقسام لإعلانه للسادة الضباط لتنفيذ ما تؤمر به من السيد / الوزير)) ...

برجاء الإحاطة بما تأشر به من سيادته ...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

١٩٨٧/١٢/١٥

مقدم/

(سامي خطاب)
رئيس قسم التليفونات

وثيقة تثبت مراقبة زكي بدر لتحركات أعضاء مجلس الشعب

مديرية أمن القاهرة

وحدة الخدمات

السيد / اللواء نائب المدير لقطاع الغرب

تحية طيبة وبعد

×× وردت معلومات تفيد اعتزام قيادات جماعة الإخوان المسلمين المنحلة وعضو مجلس الشعب (تحالف) مأمون الهضيبي ـ مختار محمد الدين نوح .. طباعة وتوزيع نسخ من القرار السابق صدوره بالتحفظ على السيد المدعي العام الاشتراكي الحالي إبان عمله بالنيابة العامة في الستينات لما نسب إليه وآخرين من ممارستهم ضغوط على أعضاء جماعة الإخوان خلال التحقيقات التي جرت معهم في قضية المؤامرة الإخوانية عام ١٩٦٥ م.

× بالعرض على السيد الوزير تأشر من سيادته بضبط المطبوع المشار إليه ومنع توزيعه واعتقال من يقوم بالتوزيع.

× بأمل الإحاطة واتخاذ اللازم نحو تنفيذ توجيهات السيد الوزير في هذا الشأن وضبط كل من يقوم بتوزيعه أو لصقه واتخاذ الإجراءات القانونية قبله بالتنسيق مع أمن الدولة.

× مع تكثيف الخدمات الأمنية بالأحياء السكنية الشعبية ومواقف وسائل النقل والقطارات ومحطات السكك الحديدية والأماكن والميادين العامة بدائرة المديرية.

× ودعمها بخطوط سير الدوريات الراكبة واللاسلكية وجعلها نقط ارتكاز للدوريات الراجلة.

ودعمها بخطط المرور لكافة المستويات القيادية والإشرافية والرئاسية والمتابعة والتوجيهية.

× وكافة المستويات القيادية والرئاسية والإشرافية لمداومة التوعية والتلقين واستيفاء اللازم.

والله ولي التوفيق

لواء / أمين ...

محمد عبد الحميد

مساعد وزير الداخلية مدير ...

١٤/١٢/١٩٨٧م

××

مديرية أمن القاهرة

قطاع الغرب

السيد / مساعد رئيس ...

تحية طيبة وبعد

المسطر بعاليه صورة كتاب المديرية (خدمات) رقم ٦٧٣١٢ في ١٢/١٢/١٩٨٧م

بالعرض على السيد اللواء نائب المدير للقطاع تأشر من سيادته

السادة مساعدي الرئيس لتنفيذ التعليمات الواردة عاليه كل فيما يخصه بذات الشأن.

رجاء الإحاطة بما تأشر من سيادته

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مقدم /

في ١٥/١٢/١٩٨٧م

رئيس قسم العمليات

أحمد / ...

SYNDICAT DES JOURNALISTES
4, Rue Abdel Khalek Sarwat
LE CAIRE
Tel. { 770552 — 770331
770263 — 772665

نقابة الصحفيين
جمهورية مصر العربية
٤ شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة
تليفونات { ٧٧٠٣٣١ — ٧٧٠٥٥٢
٧٧٢٦٦٥ — ٧٧٠٢٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة الحريات

بيان
لجنة الحريات بنقابة الصحفيين

الاربعاء : ٢٨ شوال ١٤٠٧
٢٤ يونيو ١٩٨٧

تكررت فى الاونة الاخيرة حوادث الاعتداء على الصحفيين وترضهم للاعتقال والحجز أثناء تأديه أعمالهم الصحفية • وكان آخر هذه الحوادث ماتعرض له الزميل /أيمن نور المحرر بجريدة الوفد صباح يوم الاثنين الماضى الموافق ٢٢ يونيه من احتجازه بقسم شرطة الدرب الاحمر ثم ترحيله الى مبنى مباحث أمن الدوله •

ولجنة الحريات بنقابة الصحفيين اذ تشجب ماحدث للزميل /أيمن نور •• فانها تنبه الى خطورة مثل هذه التصرفات غير المسئوله التى مسن العديد من الزملاء الصحفيين فى الصحف القومية والحزبية على السواء • وقد بلغت هذه التجاوزات ذروتها الشهر الماضى باعتقال الزميل / حمدين صباحى لمدة ١٨ يوما بلا مبرر ودون توجيه اتهام جدى اليه •

وسبق لمجلس النقابة أن ناشد السيد / رئيس الجمهورية التدخل لوقف هذه التصرفات وتوفير الضمانات التى تكفل للصحفى ممارسة واجبه المهنى •

وتؤكد لجنة الحريات أن هذه التصرفات أمر لا يمكن السكوت عليه •• وأن تكرارها سوف يواجه بموقف حاسم من مجموع الصحفيين دفاعا عن حرية الصحافه وكرامة الصحفى •

مقرر لجنة الحريات

محمد عبد القدوس

يسرية ••

تنديد من نقابة الصحفيين بتجاوزات زكى بدر ضد الصحفيين

الفهرس



رقم الإيداع : ٣٠٨٠ / ١٩٩٠

آن الوقت لكي نتحدث بعد أن أنصتنا
طويلاً مجبرين لضربات السياط وصراخ المعذبين ..

حان الوقت ليتحدث عبود الزمر عبر
صفحات هذا الكتاب عن التعذيب، وليروي
أيمن نور حقيقة التسجيلات التي نسبها
إليه زكي بدر أمام مجلس الشعب ..

حان الوقت لتخرج الحقيقة من
باطن الأرض إلى النور .. وليقف
التاريخ ليسجل حقيقة عهد زكي
بدر الأسود